العدد الثالث ▫ السنة الأولى ▫ 1993



أمل

التاريخ - الثقافة - المجتمع



أمـــل

التـاريـخ ـ الثقـافـة ـ الـمجـتـمـع

العدد الثالث □ السنة الأولى □ 1993

★ تصـدر ثـلاث مـرات فـي الـسـنـة ★

العنوان : صندوق البريد 14910 ـ البريد المركزي ـ الدار البيضاء

السحب : مطبعة النجاح الجديدة ـ الهاتف : 25.38.38/25.58.89

التصفيف : سبرارة ـ الهاتف : 38.66.81 ـ **التوزيع** : سابريس

ملف الصحافة : 8 ص 85 ـ **الإيداع القانوني** : 48 ـ 92

المحتوى

ملف الدراسات

مفاهيم وقضايا نظرية

متابعات

كتابات ووثائق حول المسألة النسائية

ملف الدراسات :

أزمات في تاريخ المغرب

- المغرب المريني وأزمة القرن 14م / 8هـ النقدية
- المكس أو أزمة جباية مغربية في القرن التاسع عشر
- الأزمة المالية ومسألة النقود في فاس والبادية المجاورة في القرن 19
- أزمة الوقود واستغلال الغابة بالمغرب خلال الهدنة الفرنسية الألمانية

المغرب المريني
وأزمة القرن 14م / 8هـ النقدية

نشاط مصطفى

إذا كانت الحصيلة الاقتصادية للقرن 13م/7هـ بحوض البحر المتوسط، وخاصة بالضفة الأوربية، تبدو إيجابية في مجملها، فإن القرن 14م/ 8هـ يشكل بامتياز قرنا للأزمات، الى درجة أضحى من الصعب الحديث عن هذا القرن دون استحضار أزمة من الأزمات التي طبعته.

وإذا كانت سلسلة الأزمات التي انطلقت مع بداية القرن 14م /8 هـ بالحوض المتوسطي قد غطت مجالا محدودا منه، كما هو الشأن بالنسبة للأزمة الفلاحية التي شهدتها معظم الدول الأوربية المطلة على هذا الحوض ما بين 1310 ـ 1316، فإن جميع دول المنطقة عانت فيما بعد من أزمتين حادتين : الأولى تواكبت مع انتشار الطاعون الأسود منذ 1348م / 749هـ، والثانية تمثلت في المجاعة النقدية التي ظهرت ملامحها ببعض المناطق منذ النصف الأول من القرن 14م/ 8هـ.

لقد كان الطاعون الأسود حسب بعض الباحثين الحدث العالمي الأكثر إثارة في القرن 14م[1]. ولذلك نال قسطا كبيرا من اهتمام مجموعة من المؤرخين الأوربيين الذين ساعدتهم وفرة المادة المصدرية على رصد الوباء، بشكل يقوم على رسوم بيانية لمضاعفاته وجغرافية حضوره بأوربا. لقد هز الطاعون الأسود بشكل عنيف كل البنيات الأوربية، وأوقف مرحلة التطور الاقتصادي الهائل الذي عرفه الغرب الأوربي في نهاية القرن 13م، وفي جزء من القرن 14[2].

ولم ينج المغرب من هذا الوباء، إذ انتقل «السائح الرهيب» من صقلية الى تونس منذ يناير 1348، وزحف بعد سنتين من ذلك الى مجموع بلاد

المغرب[3]. غير أن مما يبعث على الانتباه بخصوص تتبع مدى حضور الطاعون الأسود بالمغرب، وجود نقص فادح في الإشارات التاريخية المتوفرة عنه، والتي لا تعدو أن تكون شذرات مبعثرة تتعلق في الغالب بتراجم قصيرة لبعض الأشخاص الذين هلكوا من جراء الوباء. والأغرب أن ابن خلدون الذي شكل الطاعون الأسود بالنسبة اليه إحدى الدوافع النفسية الأساسية التي حثته على كتابة مؤلفه الضخم تاريخ العبر، لم يفرد سوى صفحة واحدة، أو قل بعض الجمل المعدودة عن هذا الوباء، أو أنه تحدث عنه عرضا في كتاب التعريف[4].

لكن مقابل ندرة المعطيات المتعلقة بتاريخ الطاعون الأسود بالمغرب، فإن المتتبع للأزمة النقدية، باعتبارها ثانية أزمة حادة طبعت القرن 14م/8هـ بالحوض المتوسطي، يلمس ركاما لا يستهان به من الإشارات المرتبطة بحضور هذه الأزمة بالمغرب، الشيء الذي قد يجعل من المفيد تسليط بعض الأضواء عليها.

يبدو أن الإرهاصات الأولى لهذه الأزمة بالمغرب قد ظهرت سنة 736 هـ حسب ما جاء عند صاحب الدوحة المشتبكة في ضوابط دار السكة[5] - والكتاب من أقدم المؤلفات التي تناولت موضوع النقد ومشاكله في تاريخ المغرب - وقد تجلت مظاهر الأزمة في قلة وصول ذهب السودان الى المغرب، واستشراء ظاهرة تزييف العملة من طرف اليهود بصفة خاصة، مما أدى الى «نقص فايد دار السكة وعوايدها»[6]. ولاشك في أن المسألتين النقدية والضرائبية شكلتا إحدى أهم الأولويات التي تحكمت في سياسة السلطان أبي الحسن المريني. فقد طالب من أجل تجاوز آثار الأزمة النقدية الى عقد ما يشبه «المناظرة». ولدينا في حوار دار بين أبي الحسن وبعض من خاصته ما يدل على مدى انشغال السلطة المرينية بمشكل تزييف العملة كوجه من أوجه الأزمة النقدية التي ضربت المغرب المريني خلال تلك الفترة. يذكر ابن مرزوق في هذا الشأن أن أبا الحسن جمع يوما الفقهاء وقال لهم : «تعلمون أني طوقت من هذا الأمر عظيما وتحملت منه صعبا وحق عليكم أن تشاركوني... فقال ... هذه الدراهم الناقصة التي يدخل على الناس بسببها الفساد»[7]. وقد بادر أبو الحسن الى اتخاذ إجراءين لمعالجة الأزمة النقدية. استهدف الإجراء الأول تمويل دور السكة بالذهب الخالص تحت الإشراف المباشر للسلطة المرينية، ونص الثاني على إبعاد العنصر اليهودي من هذه الدور. فقد أمر برفع «أيدي اليهود عن الاشتغال بالصياغة والصرف

والقبض وكل ما فيه غش للمسلمين رفعا كليا »[8]. غير أن إصلاحات أبي الحسن لم تعمر طويلا بعد «انقلاب» ابنه أبي عنان ضده، فرجع الغش الى الدنانير والدراهم، وانتشر ما يسميه صاحب الدوحة المشتبكة «بالنقد الخارجي» أي المضروب خارج دور السكة الخاضعة للسلطة.

وقد حاول أبو عنان معالجة الأزمة النقدية باقتفاء أثر إجراءات أبيه في هذا المجال. إلا أن الوضعية العامة بالمنطقة لم تكن تسمح بنجاح تلك الإجراءات، فاحتد نضوب مادة الذهب من دور السكة المغربية، وطغت العملة الفضية على المعاملات التجارية.

والظاهر أنه من الصعب أن نعزل مجموعة من التحركات التي قام بها أبو عنان عن الهاجس الذي كان يحمله لتجاوز مضاعفات الأزمة النقدية. إن إرسال ابن بطوطة مبعوثا الى حاكم السودان مباشرة بعد بضعة أشهر من وفاة السلطان أبي الحسن قد يفسر رغبة أبي عنان الأكيدة لربط علاقات حسنة مع أكبر طرف منتج آنذاك للذهب. وثمة عدة عناصر بهذه الرحلة قد تؤشر على رغبة السلطة المرينية للحصول على مزيد من ذهب السودان، وبالتالي لتجاوز مضاعفات الأزمة النقدية فقد حظي ابن بطوطة بمقابلة السلطان عشية رحلته الى السودان، كما أن أبا عنان أبدى استعجالا واضحا للتوصل بالأخبار من ابن بطوطة، في وقت كان هذا الأخير لايزال بـ"تاكدا" الموجودة على سبعين مرحلة جنوب توات، وأخيرا فإن الرحالة المغربي خص باستقبال متميز عقب وصوله الى فاس. كل هذه العناصر تجعلنا نستبعد عنصر الصدفة في رحلة ابن بطوطة إن على المستوى السياسي أو الاقتصادي[9]. ويمكننا في نفس السياق أن نضع تحركا آخر قام به أبو عنان هذه المرة على الصعيد الداخلي، ويتمثل في محاولته لاستمالة أشراف سجلماسة باعتبارها أهم محطة تجارية على الطريق الغربي المؤدي الى مصادر الذهب. فمن خلال رسالة بعث بها السلطان أصلا الى أشراف سبتة، يتبين أنه كان في حاجة ماسة الى التحكم في سجلماسة والمناطق المجاورة لها «لأن مادة الذهب كمادة الفضة كانت تطرح بعض المشاكل بالنسبة للمغرب كغيره من بلدان الحوض الغربي للمتوسط خلال منتصف القرن الرابع عشر للميلاد[10]. وبدون الخوض في طبيعة العوامل الداخلية التي عمقت من إصابة المغرب بهذه الأزمة، يهمنا ضمن هذه المساهمة أن نركز على عواملها الخارجية سيما وأن هذه الأزمة لم تكن محلية كما سبقت الإشارة، بل طالت مناطق بعيدة عن الحوض[11]،

ولعله لن نبالغ إذا قلنا إن العالم القديم برمتـه أصيب بشكل أو بآخر بهذه الأزمة النقدية.

يمكننا أن نحـصر فـعل العـوامل الخـارجـيـة للأزمـة النقـدية التي ضـربت المغرب المريني ضمن مستويين يتعلقان بانحراف الطرق التجارية وبتزايد الطلب الأوربي على الذهب.

أولا : انحـراف الطرق التجـارية : تمكنت السلطة المرينيـة من السيطرة الى حد كبير على طرق القوافل في القرن 13م/7هـ. ويعود ذلك الى نجاحها في إشراك القبائل الجنوبية في دورة المبادلات عن طريق تقريب الزعامات القبليـة بإقطاعها جباية بعض المناطق، أو السماح لها بالاستفادة من مستحقات المرور. كما يرتبط ذلك باعتبارات أخرى ساعدت السلطة المرينية على التحكم في التجارة القافلية. وتتجلى هذه الاعتبارات في ما يلي :

ـ لم تعد منافسة بني عبد الواد التجارية قوية بعد الحصار الطويل الذي ضربه المرينيون على تلمسان، وبناء المنصورة التي ساهمت في امتصاص جزء كبير من الدور التجاري الذي كانت تلعبه الحاضرة العبدوادية سابقا. فقد أصبحت المنصورة كما وصفها ابن خلدون «من أعظم الأمصار والمدن وأحفلها اتساع خطة... استجرت عمارتها وهالت أسواقها ورحل اليها التجار بالبضائع من الآفاق، فكانت إحدى مدائن المغرب»(12).

ـ يبدو أن النجاحات المحصل عليها على الجبهة الأندلسية قد أمدت السلطة المرينية بإمكانيات مادية هامة(13)، مما قد ساعدها على تقريب القبائل الجنوبية، وعلى إحكام قبضتها على طرق القوافل.

ـ ازدهر الخط التجاري الرابط بين مالي ومصر تقريبا منذ سنة 1320م/ 720 هـ، وهو ما يعني أن الدولة المرينية ظلت من أكبر الأطراف المستفيدة من التجارة مع السودان نظرا لضعف منافسة مصر المملوكية قبل تلك الفترة.

ـ لم يصل الطلب الأوربي على مادة الذهب الى مستوى المجاعة النقدية قبل منتصف القرن 14م/ 8هـ. وقد ظل المغرب المريني ـ بالإضافة الى باقي دول بلاد المغرب ـ بما كان يتوصل به من ذهب السودان قادرا على تلبية الحاجيات الأوربية من هذه المادة. ومما يؤشر على توفر الذهب بالمغرب وعدم إصابته بأية أزمة نقدية آنذاك، أن عملته حظيت بمصداقية كبيرة في المبادلات التجارية

بالحوض المتوسطي. فقد كانت العملة المغربية مثلا إحدى العملات الأساسية المتداولة بفرنسا[14]. وعلى صعيد بلاد المغرب تؤكد رحلة العبدري أن النقد المريني كان متداولا كوسيلة للتبادل بالعاصمة العبدوادية[15]. ونفس الحضور يؤكده البرزلي بتونس الحفصية لما ذكر أن النقدين اللذين كان لهما انتشار أكبر بها هما البكري والحسني، ويقصد بالبكري حسب البحاثة برانشفيك النقد الذي ضربه أبو بكر الحفصي، وأما الحسني فقد ضربه أبو الحسن المريني[16].

غير أنه مع نهاية النصف الأول من القرن 14م/8هـ، لم تعد السلطة المرينية قادرة على فرض سيطرتها على تجارة القوافل. فقد تدهور الطريق التجاري الغربي لصالح الطريق الشرقي[17]، وذلك لتفاقم حدة منافسة باقي دول شمال إفريقيا المتاجرة مع السودان، ولانعدام الأمن على الطريق الغربي.

لقد استفادت إمارة تلمسان كثيرا من نشاط مينائها هنين، وبادرت الى تحسين علاقاتها مع مالي ومع عرب المعقل، الشيء الذي جعلها من أكبر المستفيدين من تجارة القوافل[18]. واستغلت تونس الحفصية تدهور الظروف السياسية بالمغرب المريني عقب الصراع الذي دار بين أبي عنان وأبيه، وتمكنت عن طريق إقطاع بعض المناطق الجنوبية للقبائل العربية من تحويل جزء هام من تجارة القوافل نحوها، خاصة وأنها نجحت في ربط علاقات حسنة مع ممالك كانيم وبورنو منذ عهد المستنصر الأول، ولا غرابة في أن جعل سكان إفريقية الحفصية سلطانهم أغنى سلطان في بلاد البربر بفعل كميات الذهب التي كانت تتدفق على إفريقية[19].

ولاشك في أن مصر المملوكية كانت من أكبر المستفيدين كذلك من الوضعية الجديدة التي عرفتها الطرق القافلية إثر انحرافها نحو الشرق مع نهاية النصف الأول من القرن 14م/8هـ. فقد توثقت العلاقات التجارية بين مالي ومصر بعد الرحلة الشهيرة التي قام بها سلطان مالي منسى موسى الى مكة عن طريق مصر. وتتحدث المصادر في هذا الشأن عن حصول التجار المصريين على أرباح خيالية من خلال تعاملهم مع الوفد السوداني المرافق لسلطان مالي في رحلته تلك، كما تتحدث عن إغراق السوق المصرية بالذهب، فقد كانت قيمة الذهب مرتفعة بمصر قبل مرور سلطان مالي عليها، لكنها انخفضت بشكل ملفت بعدها، وظل الذهب محافظا على قيمته بمصر لمدة 12 سنة بعد رحيل الحاكم المالي عنها[20].

لقد كان لانحراف الطرق القافلية باتجاه مصر آثار سلبية على التجارة المغربية السودانية. وسجل ابن الخطيب هذه الاثار من خلال ما آلت اليه شركة الإخوة المقري، وهي أهم تنظيم تجاري معروف ـ فيما نعلم ـ عرفها المغرب المريني على مستوى مبادلاته مع السودان. فقد كانت أموال الإخوة المقري تفوق الحصر والعد لأن بلاد السودان والصحراء «قبل أن يدخلها أهل مصر كانت تجلب لها من المغرب ما لا بال له من السلع»[21]. وبما أن الحضور التجاري المغربي أصبح ضعيفا بالسودان بعد هيمنة التجار المصريين على السوق السودانية، فقد نتج عن ذلك تقلص في إمكانيات تزود المغرب بالذهب باعتباره أهم مادة كانت تجلب من السودان. بينما استفادت مصر من الوضعية الجديدة لخطوط التجارة القافلية، وساهمت فعلا عن طريق الذهب المجلوب من السودان في تلبية حاجيات بعض المدن الإيطالية من هذه المادة مثل البندقية ما بين 1330 ـ1340[22]، أي في فترة كان المغرب المريني يعاني خلالها من الأزمة النقدية.

لقد اعتبر البعض مسألة انحراف الطرق التجارية نحو الشرق من العوامل الأساسية التي ساهمت في تراجع الدور الاقتصادي للمغرب، وفي تعميق أزمته منذ هذه الفترة. ويمكن اعتبار التحكم في الطرق بمثابة العمود الفقري لكل سياسة اقتصادية ببلاد المغرب[23]. وكلما كانت السلطة المغربية تفشل في إحكام سيطرتها على الطرق القافلية، فإنها كانت تفقد إحدى أهم المصادر المادية التي كانت تعول عليها في بناء توازناتها الداخلية. فمسألة التحكم في هذه الطرق في بعض النواحي لا تقل عن ظاهرة العصبية التي ركز عليها ابن خلدون كثيرا[24]. وتستوقفنا في هذا السياق أطروحة لاكوست الذي ذهب الى أبعد من ذلك لما أول أزمة القرن 14م/8هـ بالمغرب على أساس انحراف الطرق التجارية نحو الشرق، ولما اختزل مفتاح تاريخ المغرب الوسيط في مدى نجاح السلطة القائمة في التحكم في طرق القوافل. هكذا اشتبكت دول بلاد المغرب في حروب غامضة لم يعد سببها الأساسي مع نهاية العصر الوسيط مبررا بالمنافسة الدينية، بل الأمر أصبح متعلقا أكثر بمراقبة طرق الذهب[25].

إننا لا نروم هنا مناقشة أطروحة لاكوست، ولكن نرى أن حصر عوامل أزمة القرن 14م/8هـ بالمغرب في انحراف الطرق التجارية مسألة قابلة للتهذيب. فالواقع أن هذه الأزمة لم تقف عند حدود المستوى النقدي، بل كانت أزمة هيكلية مست جذورها كل البنيات. ومن هذه الجذور ما يرتبط بطبيعة السلطة

التي أرسى المرينيون على أساسها توازنات حكمهم بالمغرب، إذ أن النظام المريني منذ البداية قام على عقد تحالفات مع عدة أطراف كلفت خزينة الدولة باهظا. ويعزى ذلك الى حاجة المرينيين الى عصبية قوية نظرا لضعف العصبية المرينية على المستوى العددي، وإلى مشروعية تبرر حكمهم وتغطي عن الفقر المذهبي الذي عانت منه حركتهم. وقد اختل التوازن الذي أقامه المرينيون مع تلك الأطراف بعد اغتيال أبي عنان، فانضافت الأزمة السياسية إلى الأزمة النقدية التي كان قد شهدها المغرب منذ 736هـ ومن مظاهر تلك الأزمة السياسية استبداد الوزراء واستأساد الإقطاعيين وضعف الروح الحربية عند شيوخ بني مرين... كما يمكن أن نتلمس جذور الأزمة الهيكلية التي عرفها المغرب في القرن 14م/ 8هـ ضمن الاختيارات الاقتصادية التي تبنتها السلطة المرينية من خلال إيلائها الاهتمام الأكبر للتجارة المتوسطية، وذلك على حساب التجارة القافلية، واحتكارها لتصدير بعض المواد الى أوربا مثل الحبوب والصوف والجلود[26]. ومن المعلوم أن التجارة المتوسطية بالرغم من أهمية الموارد التي كانت توفرها عن طريق الضرائب الجمركية، كانت تهم فئة محصورة من المجتمع، تلك الفئة التي تشكل حسب ابن خلدون سوق الدولة، بينما كانت التجارة القافلية تهم المجتمع برمته. والحالة هذه أن حضور التجار المغاربة بالدول الأوربية المتوسطية كان باهتا، ويعبر عن ذلك انعدام وجود أي فندق أو قنصل يمثل المغاربة بتلك الدول على عكس الحضور التجاري للأوربيين بالمغرب. وزاد في حدة هذه المفارقة غياب الاهتمام لدى الدولة المرينية بالأسطول التجاري، مما فسح المجال أمام الأوربيين لاحتكار عمليتي التصدير والاستيراد من وإلى الموانئ المغربية[27].

وإذا أضفنا الى هذه الأزمات ما شهده المستوى الاجتماعي من صراعات بين العصبيات القبلية كظاهرة طبعت عصر ما بعد انهيار الامبراطورية الموحدية، أدركنا أن ظرفية القرن 14م/8هـ بالمغرب كانت ظرفية أزمة هيكلية، وأن الأزمة النقدية كانت مجرد وجه من الأوجه التي اتخذتها تلك الأزمة العامة.

وكيفما كان الأمر، فالظاهر أنه تم بعض من «النفخ» في الدور الذي لعبته تجارة الذهب بالمغرب الوسيط. فالتجارة كيفما كان بعدها هي بمثابة نشاط استدادي للإنتاج أو تابع له، وهي مدينة بشكل أو بآخر لطبيعة القاعدة

الانتاجية المحلية. وكثيراً ما تثار مسألة انحراف الطرق التجارية الجنوبية نحو الشرق كمسألة مسلم بها لدى عدد من الباحثين المعاصرين، وكثيراً ما استهوتهم هذه المسألة، كما قد يكون هناك نقص في وصول الذهب الى المغرب مع منتصف القرن 14م، إلا أن هذا الأمر مازال في حاجة الى برهنة[28]. أضف إلى ذلك أننا نفتقر الى إحصائيات دقيقة عن كميات الذهب التي كانت تصدر عن طريق المغرب نحو أوربا، وتلك التي كان يستوردها من بلاد السودان. ومازاد المشكلة استعصاء أن تجارة الذهب كتجارة مربحة كانت تمارس في جو من الكتمان والسرية.

ولاشك أن المغرب المريني استمر خلال النصف الثاني من القرن 14م/8هـ في التوصل ببعض الكميات من ذهب السودان، ولا يمكن بأي حال من الأحوال الحديث عن حدوث قطيعة في توصل المغرب بهذه المادة آنذاك وما يحملنا على القول بذلك، أن بعض المدن والدول الأوربية استمرت في استيراد ذهب السودان المجلوب عن طريق بلاد المغرب. فقد استوردت مثلا جنوة ما بين 3 فبراير و23 نونبر من سنة 1377 كميات هامة من الذهب السوداني عن طريق بعض الموانئ الأندلسية[29] التي كان المغرب المريني من أهم مزوديها بهذه المادة[30].

وعلى الرغم من بعض الملاحظات التي تثيرها أطروحة لاكوست فيما يتعلق بتقويمه لمضاعفات انحراف طرق التجارة ومدى تكريسها للأزمة بالمغرب في القرن 14م/8هـ، فلا يجب أن يعزب عن أذهاننا أن هذه الأطروحة تعد من أطرف المحاولات التي أولت هذه الأزمة من خلال قراءة مقدمة ابن خلدون، كما أنها لم تسقط في التأويل الأثير على نفوس مؤرخي الفترة الاستعمارية الذين حمل بعضهم مسؤولية انحراف الطرق التجارية ومعاناة المغرب من أزمة القرن 14م/8هـ للبدو العرب الهلاليين[31].

يمكن القول بأن «أسطورة» البدو العرب وما ألحقوه من «تخريب» بالطرق القافلية تأخذ معظم مرجعيتها مما كتبه جورج مارسي في كتابه العرب في بلاد البربر، والذي اعتمد فيه أساسا على أحكام ابن خلدون في حق العرب بما يكتنفها من غموض. وقد لاحظ بيرك Berque في هذا الشأن أنه من الصعب التعويل على هذه الأحكام لأن ابن خلدون كتب تاريخه بعد أن مر وقت طويل على الاجتياح الثاني للقبائل العربية للمغرب - أي بعد قرنين من الزمن -، كما أن كثرة تنظيراته تجعلنا نتشكك فيما رواه عن هذا الحدث[32]. وكيفما كان دور

البدو العرب في انحراف طرق القوافل خلال القرن 14م/8هـ، فإن مضاعفاته لم تكن بنفس الفداحة التي خلفها دورهم بالمغرب الأوسط أو بإفريقية الحفصية حسب ما تشير اليه بعض نوازل العصر[33]. والغريب في الأمر أن جورج مارسي في كتاب آخر له يشير الى ضعف تأثير البدو العرب على الأوضاع بالمغرب الأقصى نظرا لضعف عددهم بالمقارنة مع ما كان عليه الأمر بإفريقية مثلا[34].

قصارى القول أن الأزمة النقدية التي ضربت المغرب في القرن 14م/8هـ كانت مجرد وجه من تلك الأزمة العامة التي أصابته. وكيفما كانت مساهمة مسألة انحراف الطرق التجارية باتجاه الشرق في إحداث الأزمة النقدية بالمغرب، فالظاهر أنه لا يجب «التهويل» منها وربط مصير الدولة والمجتمع بالمغرب الوسيط بها. ونعتقد أن أي تقويم لمدى دور الأزمة النقدية في تشكيل وضعية المغرب خلال القرن 14م/8هـ، يبقى ضربا من التعميم في غياب مادة إحصائية عن كميات وقيمة الذهب التي كان يستوردها المغرب من السودان، وتلك التي كان يحتفظ بها أو يصدرها نحو الدول الأوربية آنذاك. كما أنه لا يجب إرجاع مسؤولية انحراف الطرق التجارية الى هذا الطرف أو ذلك لأن الأزمة النقدية التي ضربت المغرب عصرئذ وجدت السبيل ممهدة بفعل عدة عوامل يتداخل فيها - كما سبقت الإشارة - السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

ثانيا: تزايد الطلب الأوربي على الذهب : كانت أوربا خلال هذه المرحلة منقسمة على مستوى استعمال العملة الى قسمين : القسم الشمالي الذي كان يعتمد على فضة مناجم ألمانيا ووسط أوربا، والقسم الجنوبي الذي كان يعول على الذهب المستورد من السودان عبر بلاد المغرب. وقد تزايدت حاجيات هذا القسم الأخير من الذهب نظرا للتحولات العميقة التي شهدتها أوربا منذ سنة 1000 على جميع المستويات. فقد سجل عدد سكان أوربا سنة 1350 تزايدا وصل الى أربع مرات عما كان عليه سنة 1000، وتضاعف الانتاج فيما بين السنتين المذكورتين، وارتفع حجم المبادلات بعشر مرات، واستوجب هذا التطور مدخرات نقدية وصلت سنة 1300 الى أربعين مرة عما كانت عليه سنة 1000[35].

وعلى الرغم من إمكانيات الحصول على الذهب من أوربا الوسطى وآسيا الصغرى والقوقاز لتلبية حاجيات الاقتصاد الأوربي المتنامي، فإن إنتاج هذه المناطق لم يكن كبيرا، ولذلك كانت بلاد السودان المنطقة الوحيدة التي بإمكانها أن تنتج الذهب بكميات كبيرة وجودة عالية وبصفة منتظمة. فالاقتصاد العالمي

خلال هذه الفترة كان مرتبطا أشد الارتباط بذهب السودان[36]. ومعنى ذلك أيضا أن بلاد المغرب بحكم موقعها الجغرافي هي التي كانت مؤهلة أكثر لتزويد أوربا بهذه المادة عن طريق الوساطة التي كانت تقوم بها بين السودان وأوربا. فبواسطة الذهب السوداني المجلوب عبر بلاد المغرب كان بإمكان الدول الأوربية وخاصة منها الجمهوريات الإيطالية سك عملتها الذهبية واقتناء سلع الشرق الثمينة[37].

غير أنه منذ منتصف القرن 14م/8هـ لم يعد المغرب المريني قادرا على المساهمة في تلبية الحاجيات الأوربية من الذهب نظرا لانحراف الطرق القافلية نحو الشرق كما سلفت الإشارة. وثمة عامل آخر مرتبط بوسيلة النقل قلص من إمكانيات تزويد بلاد المغرب بما فيها المغرب المريني لأوربا بالذهب. ذلك أن الاستمرارية في الاعتماد على القوافل لنقل الذهب من السودان الى الموانئ المغربية لم يعد يسمح بنقل الكميات القمينة بتلبية الحاجيات الأوربية المتزايدة من هذه المادة بحكم محدودية حمولة وسرعة الجمل. هكذا كان الأمر يستوجب توفير عشرين جملا ومدة تتراوح ما بين ثمانية وعشرة أسابيع لنقل طن من التبر من السودان الى السواحل المغربية[38]. وقد أثبتت التجربة أن حمولة الجمل تتأرجح ما بين 120 و150 كلغ، وأن الجمل يصاب بالإنهاك إن هي بلغت 200 كلغ[39].

لم تشهد أوربا أزمة نقدية مثل التي شهدتها منذ منتصف القرن 14م. ويعتقد البعض أن هذه الأزمة تمثلت في «مجاعة ذهب بالدرجة الأولى، وهي ناتجة عن عجز بلاد المغرب باعتمادها على القوافل كوسيلة نقل عن تلبية حاجيات الاقتصاد الأوربي المتزايدة من الذهب»[40]. وقد ذهب البعض الاخر من المؤرخين المعاصرين الى اعتبار المجاعة النقدية مسؤولة عن الأزمات التي طبعت القرن 14 بأوربا، فهذه الأزمات لم تنتج عن الطاعون الأسود ولا عن نقص عدد السكان، بل نتجت عن نقص المخزون الأوربي من الذهب[41].

لقد كانت قيمة الذهب ترتفع كلما نقل باتجاه الشمال. فمن مادة عادية بالسودان، كانت تتحول الى معدن هام ببلاد المغرب لتصبح كنزا نفيسا بأوربا. غير أن المغرب منذ عهد أبي عنان لم يتمكن من الاستفادة كثيرا من الدور الذي كان يلعبه على مستوى الربط التجاري بين السودان وأوربا. ففضلا عن حدة المنافسة الأجنبية لتجارة المغرب المريني مع السودان، طرحت مسألة الأمن

الداخلي بإلحاح منذ هذه الفترة بفعل المخاطر التي أصبح التجار عرضة لها على الطرق الرابطة بين سجلماسة وباقي المراكز الشمالية. فقد غدا من المجازفة الذهاب الى تادلا بحكم «خوف الطريق»[42]، وكانت منطقة سوس مرتعا لقطاع الطرق الذين أصبح الاستيلاء على القوافل ـ بشهادتهم ـ أهم مصادر عيشهم[43]. وبالنظر الى هذه الوضعية الداخلية المقلقة، والمستجدات التي عرفتها بلاد المغرب، وخاصة بعد اجتياح الطاعون الأسود للمنطقة والصراعات التي شهدتها، فإنه كان من الصعب على رجل واحد أن يحكم سيطرته على كل المحاور التجارية الجنوبية[44]. وإذا أخذنا بعين الاعتبار مشكلة الضعف العددي للعصبية المرينية الذي عانت منه السلطة المرينية منذ بدايتها[45]، أدركنا مدى الصعوبة التي اصطدم بها أبو عنان في فترة اتسمت بالاضطرابات من أجل تكوين قوة عسكرية قادرة على إخضاع القبائل الموزعة بالتخوم الجنوبية. وقد توزعت اهتمامات أبي عنان بين واجهتين، فمن جهة كان هناك تزايد في الطلب الأوربي على الذهب، وما كان يتيحه من إمكانيات للسلطة المرينية للاستزادة من الأرباح، إن هي تمكنت من مراقبة الطرق القافلية، ومن جهة ثانية، كان عليه من أجل تحقيق تلك الأرباح أن يخضع القبائل الجنوبية دون التورط في مشاكل من شأنها أن تؤثر على الدولة المرينية[46]. وبعد اغتيال أبي عنان أصبحت مسألة التحكم في الطرق التجارية الجنوبية مؤرقة أكثر للمرينيين، خاصة وأن أحلاف المنبات والعمارنة من ذوي منصور سيطرت على المجال الرابط ما بين تاوريرت وتافيلالت والأطلس الكبير[47].

بذلك عجز المغرب عن مراقبة الطرق القافلية مع منتصف القرن 14م/8هـ، فساهم بقسط ما في تعميق الأزمة النقدية بأوربا المتوسطية، خاصة وأن الاقتصاد الأوربي تمكن من استعادة حيويته بعد فترة وجيزة من حدوث الطاعون الأسود. فإذا كانت أوربا قد عجزت عن استدراك الثغرة التي أحدثها هذا الوباء على المستوى الديموغرافي، فإنها تمكنت من استدراكها بسرعة على المستوى الاقتصادي. ويمكن القول بأن التجارة الأوربية قد استعادت حيويتها منذ سنة 1350[48]، أي في فترة كانت أوربا ماتزال خلالها تعيش في خضم الوباء، وبذلك نجحت مرة أخرى في رفع التحدي حسب التعبير المتداول عند شوني Chaunu.

وأمام تزايد الحاجيات الأوربية الى الذهب وارتباطها بذهب السودان،

وعجز بلاد المغرب عن تلبية تلك الحاجيات من خلال دورها كوسيط بين السودان وأوربا، فإن الأوربيين أصبحوا منذ هذه الفترة يفكرون في الوصول مباشرة الى مصادر الذهب. وبغض النظر عن الدوافع الاستعمارية التي أدت بالدول الأوربية الى القيام بأولى المحاولات الاستكشافية على السواحل المغربية والإفريقية الغربية، فقد ساهم عجز بلاد المغرب عن تغطية الطلب الأوربي من الذهب في تحفيز الأوربيين للقيام بتلك المحاولات قصد الوصول الى مصادر الذهب، وكان البحث عن هذه المادة أكبر محرك اقتصادي لتقدمهم على طول سواحل إفريقيا[49].

وقبل الدخول في سلسلة المحاولات التي استهدفت الوصول الى مصادر الذهب، كان الأوربيون قد كثفوا من حضورهم في القرن 13م/7هـ ببعض الموانئ الأطلسية المغربية مثل سلا وآسفي نظرا لأهميتها كموانئ مستقبلة لذهب السودان وليس من باب الصدفة أن نلاحظ مثلا حضورا مكثفا للجنويين بآسفي مباشرة بعد عودة جنوة الى ضرب عملتها على أساس ذهبي (الجنوڤين)[50].

ولما انتشرت الأزمة النقدية بأوربا في القرن 14 م حاول بعض الأوربيين الوصول الى منابع الذهب، قبل الوصول اليها بحرا، وذلك من خلال المساهمة في القوافل التي كان ينظمها التجار المغاربة المتوجهون الى السودان. ولهذا الهدف استقر بعض التجار الجنويين بسجلماسة حيث كانوا يتزودون بالمستجدات المتعلقة بالتجارة الصحراوية وطرقها[51]. وتفيد إحدى الوثائق في هذا الصدد أن مجموعة من الإسبان الفرنسسكانيين رافقت قافلة للتجار المغاربة من رأس بوجدور الى مملكة غينيا عبر الصحراء سنة 1348[52]، ومن المعلوم أن أراغون كانت قد شرعت في ضرب أول نقد ذهبي قبل سنتين من تلك العملية.

وبموازاة مع المحاولات البرية، دخل الأوربيون في عمليات أخرى للاتصال بحرا بمصادر الذهب، وبالتالي لتجاوز الوساطة المغربية، فقد وضع الميورقي Angelino Dulcert سنة 1339 ـ أي في فترة احتدت خلالها الأزمة النقدية بأوربا ـ خريطة أبرز عليها أهمية المجال الجغرافي لمملكة مالي باعتبارها أهم مصدر للذهب آنذاك، وطرق الوصول اليها. وبعد سبع سنوات من وضع الخريطة واصل الميورقي Jaume Ferrer طريقه عبر الساحل الغربي لإفريقيا، ولربما وصل الى حدود النيجر[53]. ولاشك في أن الرغبة الملحة للاستزادة من الذهب، كانت من أهم العوامل التي دفعت البرتغاليين الى احتلال سبتة منذ سنة

1415 باعتبارها خزان المغرب المتوسطي لهذه المادة، لاسيما وأن البرتغال كانت من أكثر البلدان الأوربية تضررا من أزمة القرن 14 النقدية إذ توقفت دور سكتها عن ضرب العملة الذهبية منذ 1384 [54]. وقد اندفع البرتغاليون بعد احتلالهم لسبتة قهرا نحو السواحل الغربية لإفريقيا بغية الوصول مباشرة الى مصادر الذهب السوداني.

هكذا كان التوسع الذي أبدته الدول السباقة الى الاكتشافات الجغرافية من أهم الحلول التي تبنتها لتجاوز أزمات القرن 14م. فقد جاءت الكشوفات حسب شوني Chaunu «كجواب على أزمنة المشاكل والهموم التي دامت طويلا» [55]، ويقصد بذلك الأزمتين اللتين سبقت الإشارة اليهما، أي الطاعون الأسود والأزمة النقدية.

غير أنه إذا كانت الأزمة النقدية قد حفزت أوربا على رفع التحدي والبحث عن سبل التجاوز، فإنها كرست بمغرب القرن 14م/8هـ واقع التردي. فمنذ النصف الثاني من هذا القرن ظهرت الإرهاصات الأولى لعزله عن دورة المبادلات التجارية بين السودان والمشرق وأوربا. وتأكدت هذه العزلة إثر وصول الأوربيين عن طريق البحر الى مصادر الذهب، فانتصرت بذلك الكراڤيلا على القافلة. وبعد اكتشاف العالم الجديد أصبح المغرب مهمشا بعد أن كان لمرحلة طويلة مركز آليات المبادلات بغرب البحر المتوسط.

لقد شكلت الأزمة النقدية التي ضربت المغرب في القرن 14م/8هـ وجها أساسيا من أوجه الأزمة العامة التي طبعت هذا القرن بالمنطقة، والذي يعتبره البعض «من أسوء العصور التي عرفتها حضارات البحر المتوسط» [56]. ولم يقتصر واقع التردي آنذاك على المغرب، بل طال العالم الإسلامي برمته، إذ تراجعت تقريبا كل مستويات الحياة. فعلى المستوى السياسي تشرذمت الإمبراطورية الإسلامية عقب انقراض الخلافة العباسية بالمشرق والخلافة الموحدية بالمغرب، واشتدت حملات الإسبان على الأندلس، الشيء الذي أصبح ينذر بغروب شمس المسلمين عن «الفردوس المفقود». وفي المجال الفكري تراجعت معظم العلوم العقلية وساد الاجترار في الغالب. وعلى المستوى الاقتصادي نسجل على الخصوص هيمنة الأوربيين على التجارة المتوسطية بل إن نقل البضائع بين موانئ نفس الدول الإسلامية أصبح يتم على متن السفن الأوربية [57]، وبذلك ولى العهد الذي كان خلاله الأوربيون لا يجرؤون على إنزال

ولو «قطعة خشبية» في البحر المتوسط حسب ما سجله ابن خلدون في مقدمته. ونعتقد أنه لن نجد أحسن من عبر تعبيرا بليغا عن هذا التحول الحضاري الذي لحق بالمغرب والعالم الإسلامي بصفة عامة من ابن خلدون نفسه. فقد نظر نظرة قاتمة الى عصره لما أصابه من انقلاب ومباينة في العمران، وكتب بشأن ذلك «أما لهذا العهد، وهو آخر المائة الثامنة، فقد انقلبت أحوال المغرب الذي نحن شاهدوه، وتبدلت بالجملة... وكأنما نادى لسان الكون في العالم بالخمول والانقباض فبادر بالإجابة»[58].

الهوامش :

(1) Renouard (Yves) "Etudes d'histoire médiévale" S.E.C.P.E.N., Paris, 1968, T1, p. 143.

(2) Renouard, op.cit - p. 155.

(3) البزاز (محمد)، «الطاعون الأسود بالمغرب في القرن 14» مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، العدد 16، 1991 ـ ص. 110.

(4) يعتقد البعض أن عزوف الاسطغرافية الإسلامية عن الإطالة في تناول الطاعون يرتبط بطبيعة الذهنية السائدة. فقد اعتبرت الطاعون ظاهرة إيجابية لكونها عقابا موجها من الله الى الكفار، ومناسبة للمؤمنين للظفر بالشهادة والرحمة. أنظر :

Sublet (J), "La peste prise aux rêts de la jurisprudence, Studia Islamica, XXXII, 1971, pp. 144-145

(5) الحكيم (محمد)، «الدوحة المشتبكة في ضوابط دار السكة» تحقيق حسين مؤنس، صحيفة معهد الدراسات الإسلامية بمدريد، عدد 1 و2، 1958، ص. 148.

(6) نفس المصدر السابق، ص. 138.

(7) ابن مرزوق (التلمساني)، «المسند الصحيح الحسن في مآثر ومحاسن مولانا أبي الحسن» تحقيق ماريا خيسوس بيغيرا، الجزائر، 1980، ص. 160.

(8) الحكيم، مصدر سابق، ص. 148.

(9)Kably (M), "Société, Pouvoir et Religion au Maroc à la fin du Moyen Age", Paris, 1986, note 2. p. 163.

(10) القبلي (محمد)، مراجعات حول المجتمع والثقافة بالمغرب الوسيط، دار توبقال 1987 ص. 93

(11) Graus (F), "La crise monétaire du 14ème siècle", Revue belge de philologie et d'histoire, 1951, pp. 445-454.

(12) ابن خلدون (عبد الرحمان)، كتاب العبر ... دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1983، ج. 7، ص. 458.

(13) نكتفي بالإشارة الى أن السلطان المريني أبا يوسف يعقوب قام بأربع جوازات الى الأندلس، وعن المكاسب المادية التي حصل عليها المرينيون من وراء ذلك. أنظر نموذجا للجواز الثاني عند : ابن أبي زرع؟ الذخيرة السنية... الرباط، 1972، ص. 159.

(14) Duplessey (J), la circulation des monnaies Arabes en Europe Occidentale au 13ème siècle, Revue Numismatique, Paris, 1966, p. 119.

(15) العبدري (الحيحي)، الرحلة المغربية، تحقيق محمد الفاسي، الرباط، 1968، ص. 12.

(16) Burnschvig (R), "Esquisse d'histoire monétaire Almohado - Hafside", Mélanges William Marcais, Paris, 1950, pp. 80-81.

(17) حول وضعية هذه الطرق يمكن الرجوع خاصة إلى :

Mauny (R), Tableau géographique de l'Ouest Africain au Moyen Age d'après les sources écrites, la tradition et l'archéologie, I.F.A.N. Dakar, 1961, p. 431 et sq.

(18) Laroui (A), "l'histoire du Maghreb", Maspero, 1970, T1, p. 73.

(19) Brunschvig (R), "La Bérbérie Orientale sous les Hafsides", Paris, 1947, T2, p. 73.

(20) Al Omari (I), "Massalik Al Absar fi mamalik al amsar", Traduction Demonbynes (G), Paris, 1972, p. 79.

(21) ابن الخطيب (لسان الدين) «الإحاطة في أخبار غرناطة»، تحقيق محمد عنان، القاهرة، 1973 - 1978، ج. 2، ص. 193.

(22) Lane (C, Frederic), "les exportations Venitiennes d'or et d'argent de 1200 à 1450", éd. Variorum Reprints, London, 1987, p. 32.

(23) القبلي، مراجعات، ص. 59.

(24) نفس المرجع السابق، ص. 60.

(25) لاكوست (ايف)، «العلامة ابن خلدون»، ترجمة ميشال سليمان، دار ابن خلدون، ط. 1، بيروت، 1974، ص. 24.

(26) Pegolotti (B), "La Pretica della mercatura", éd, Allan Evans, Cambridge, 1936, pp. 273-277.

(27) القبلي، مراجعات، ص. 60.

(28) Dufourcq (Ch), "La place du Maghrib dans l'expansion de la Couronne d'Aragon", la route Maghrébine par rapport à celle des îles et des épices. Secundo Congreso Internacional de Estudios sobre las culturas del Mediterraneo Occidental, Barcelone, 1978, p. 279.

(29) توزعت قيمة الواردات الجنوية من الذهب المجلوب من السودان عن طريق الموانئ الأندلسية خلال هذه الفترة على الشكل التالي :

من ڤالنسيا	5800 ليرة جنوية
من اشبيلية	9400 ليرة جنوية
من إسبانيا (هكذا دون تحديد)	45000 ليرة جنوية
من مالقة	6000 ليرة جنوية
من مناطق غير محددة	1150 ليرة جنوية

انظر : Heers (J), "Le Sahara et le commerce Méditerranéen à la fin du Moyen Age", Annales de l'Institut des études orientales, Alger, 1958, p. 253.

(30) Al Omari, op. cit., p. 237.

(31) أومليل (علي) «الخطاب التاريخي، دراسة لمنهجية ابن خلدون»، معهد الإنماء العربي، بيروت، ص. 149.

(32) Berques (J), "Du nouveau sur les Beni Hilal?" Studia Islamica, 1972, p. 100

(33) الونشريسي (أبو العباس)، المعيار المغرب... الرباط، 1981، ج. 6، ص. 153
(34) Marcais (G). "La Berbérie musulmane et l'Orient au Moyen Age. Paris, 1946, p. 228.
(35) Chaunu (P). "L'expansion Européenne du 13ème au 15ème siècle, P.U.F., Paris, 1969, p. 312.
(36) Heers (J), op. cit. p. 248.
(37) Chaunu, op-cit. p. 112.
(38) Ibid, p. 271.
(39) Godinho (V). L'économie de l'empire Portugais au 15ème et 16ème siècle. S.E.V.P.E.N., Paris, 1969, p. 119.
(40) Chaunu, op. cit, p. 119.
(41) Carpentier (E), Autour de la peste noire, Famines et épidemies dans l'histoire du 14ème siècle, Annales, Economies, sociétés et civilisations, 1962, pp. 1089-1090.
(42) ابن قنفد (القسمطيني)، «أنس الفقير وعز الحقير»، الرباط، 1965، ص. 26
(43) طلب أحدهم من قطاع الطرق الذين كانوا ينتشرون ببلاد سوس آنذاك أن يتوبوا عن «ترك الصلاة والزنا وشرب الخمر وقطع الطرق، فقالوا كل ما اشترطت علينا نوفي به إلا ما ذكرت من قطع الطريق، فليس لنا حرفة نعيش به أولادنا غيرها» أنظر :
ابن تيجلات (أبو عبد الله) اثمد العينين ونزهة الناظرين في مناقب الأخوين، تحقيق محمد رابطة الدين، رسالة مرقونة، كلية الآداب، الرباط، 1986، ج2، ص. 213.
(44) Kably, op. cit. p. 160.
(45) حول هذه المشكلة أنظر، «الدخيرة السنية»، ص. 27
(46) Kably, op. cit. p. 162.
(47) Ibid, p. 232.
(48) Capentier, op. cit, p. 1090.
(49) Chaunu, op. cit. p. 350.
(50) من العلميات التجارية التي قام بها الجنويون بآسفي سنة 1253 لشراء الذهب حسب لوبيز Robert Lopes تلك التي قام بها Christiono Grimaldi في 14 مارس من هذه السنة، وقد حمل معه للقيام بعمليته 200 جنوفين. ولنفس الغرض نقل Jacopo D'Oria معه في 28 أبريل من نفس السنة 100 جنوفين. أنظر :
Lopez (Robert), Genovesi in Africa occidentale nel Medio Evo, in Studi sull'economia genovese nel M.E. Torino, 1936, p. 46.
(51) Meunié (J) "Le Maroc Saharien des Origines à 1670, Paris T1, p. 404.
(52) Delaroncière (Ch), Découverte de l'Afrique au Moyen Age", Le Caire, 1924, T1, p. 177.
(53) Dufourcq (Ch), "L'Espagne Catalane et le Maghrib au 13ème et 14ème siècle", P.U.F., Paris, 1966. p. 453.
(54) Chaunu, op. cit. p. 117.
(55) Ibid, p. 104.
(56) نقلا عن الجابري (عابد) «العصبية والدولة»، البيضاء، 1979، ص. 21.
(57) Dufourcq (Ch). "Commerce du Maghreb Médiéval avec l'Europe Chretienne et marine marchande", données connues et problèmes en suspens, actes du 1er congrès d'histoire et de civilisation du Maghreb, Tunis, 1979, T1, p. 176.
(58) ابن خلدون، «المقدمة»، ص. 53.

المكس أو أزمة جباية مغربية في القرن التاسع عشر

محمد نجيدي

يبدو أن المكوس كجبايات تقوم بها الدولة كانت مؤسسة مرتبطة بتاريخ الدولة العلوية منذ قيامها بالمغرب.

فقد عرفت البلاد ضريبة المكس في عهد مولاي اسماعيل الذي وطد دعائم الدولة الناشئة، كما وجدت أيضا في عهد من خلفوه.

ولكن أكبر من اشتهر من سلاطين هذه الدولة بتنظيم هذه الجباية في مطلع القرن التاسع عشر هو السلطان سيدي محمد بن عبد الله[1].

I ـ وضعية المكوس من عهد محمد بن عبد الله الى نهاية عهد عبد الرحمان بن هشام :

ففي عهد أبيه كانت المكوس مقتصرة على التجارة حيث تؤدى عند وزن السلع من أجل البيع[2]. ولكنه عمل على تعميمها بعد ذلك تدريجيا. وهكذا أسس المكوس على الجلد والقشينية ومادة الكبريت في مطلع سنة 1176 هـ. وفي منتصف ربيع الأول من نفس السنة الموافق لرابع أكتوبر ألف وسبعمائة واثنين وستين للميلاد أسس مكسا خاصا باليهود يؤدونه على ذبائحهم من دجاج وغنم وبقر. ولم تنته هذه السنة حتى عممت المكوس وشملت الأبواب ومختلف أنواع التجارة مهما كان صغيرا «حتى أن أهل الوزيعة بسوق الخميس جعل عليهم المكس»[3].

وبعد وفاة هذا السلطان بخمسة عشر يوما كتب المولى اليزيد الذي بويع في شمال المغرب الى سكان فاس ومكناس وسلا والرباط ومراكش وغيرهم معلنا إلغاء «المكس من الأسواق»[4] ومحاولا بذلك بدون شك تأليف قلوبهم ليلتفوا حوله ولا يبايعوا غيره.

ولما تولى السلطان مولاي سليمان حكم البلاد سنة 1792م بدأ بحذف جميع المكوس نظرا لتدينه وورعه، أو تطبيقا للشرط الذي قبله من سكان مدينة فاس لدى مبايعتهم له[5]. ولكنه في نهاية العقد الأول من القرن التاسع عشر عاد الى جباية بعضها، يقول الضعيف في هذا الصدد : «وفي يوم الثلاثاء العاشر من ربيع الثاني (1225 هـ / 15 ماي 1810) بعث السلطان لأمناء الرباط مع القاضي عبد القادر مرين على أن يجلس عادل وأمين بفندق القاعة وفندق الجلد وفندق الزيت والأمين يتخلص والطالب يكتب»[6].

ويظهر أن هذه المكوس قد توقفت جبايتها بعد ذلك، إلا أن السلطان مولاي عبد الرحمان بن هشام عندما احتاج الى المال بعد هزيمة إيسلي فرض المكس من جديد على الجلد ثم على البهائم سنة 1850م[7]. ورغم أن المصادر تسكت بعد ذلك عن وضعية هذه الجباية في عهده، إلا أن الظاهر هو أن المكوس شملت مجموعة من التجارات والأسواق وما يدعم هذا القول هو أن السلطان سيدي محمد ابن عبد الرحمان في أمس حاجته الى المال بعد هزيمة تطوان لم يستفت العلماء سوى على فرض مكس الأبواب[8]، ولم يؤسس غيرها. وكان هذا كافيا لكي يقال عنه بأن المكوس في عهده عمت الأبواب والأسواق[9].

II ـ مشاكل جباية المكوس في عهد سيدي محمد بن عبد الرحمان :

وما كادت تمر سنة على إنشاء مكوس الأبواب في عهد سيدي محمد بن عبد الرحمان حتى بدأت تظهر مشاكل الجباية منها بسبب تفاقم المخالطة مع الأجانب وبسبب دخول المغاربة في حماية الأجانب أو فقط بسبب ادعاء نسبة الأحمال المارة بالأبواب الى هذه الفئات[10].

وقد بدأت صعوبات المشترين للأبواب على مايظهر منذ السنة الأولى لبيع مكوس الأبواب. ذلك أن الأمناء لما حاسبوا مشترى أبواب مواكش لهذه السنة لم يتمكنوا من الحصول منهم على جميع المبالغ المستحقة واضطروا الى أن يسجلوا في مذكراتهم أنه بقي عليهم منها حوالي ثلاثة آلاف مثقال[11].

واشتكى مشترو مستفادات مراكش في السنة الموالية بأن أهل الحماية لا يعطون ما يجب عليهم في الأبواب[12]. كما حاول مشترو مستفاد باب الجديدة أن يحصلوا من المخزن في نفس السنة على تخفيض مما يلزمهم دفعه له من مبالغ، نظيرا لما استشهدوا به من كثرة عدد بطائق المحميين الذين مروا

بالأبواب، إلا أن السلطان رفض حجتهم متهما اياها بالوهن بناءا على أنهم عندما اشتروا حق جباية مكس الباب كانوا على علم بوجود المحميين الذين لا يؤدون هذه الضريبة[13].

وتظهر إحدى الوثائق أن المخزن بعدذلك بأربع سنوات قد لان موقفه تجاه المشترين للأبواب الذين يبررون خسارتهم بالاستظهار «بنفائل أهل الحماية»، إلا أنه لم يكن يعوضهم عن خسارتهم شيئا ويكتفي بعدم مطالبتهم بما بقي بذممهم من الأموال التي التزموا بها ويخرجون بذلك «لا تابعين ولا متبوعين» كما حدث لمشتري أبواب الصويرة[14].

ولكن هؤلاء يمكن أن يعتبروا محظوظين بالمقارنة مع أحد مشتري أبواب الرباط الذي سجن لعجزه عن أداء ما التزم بأدائه كاملا عندما اشتراها، والذي رغم تحقق خسارته وثبوتها لم يطلق سراحه الا «لطول سجنه وكبر سنه على شرط وهو (... أن) يبقى متبوعا بالباقي بذمته»[15].

ومهما يكن من أمر فإن المخزن رغم محاولاته التشدد مع مشتري المكوس واجبارهم على أداء جميع ما يلزمهم منها سيجد نفسه مضطرا لقبول الأمر الواقع فيما يرجع للأبواب فيتساهل مع من يدعون الخسارة من مشتريها[16].

ويظهر أن مشاكل مكوس الأبواب لم تتوقف الشيء الذي سيصل معه المخزن في عهد سيدي محمد بن عبد الرحمان الى التردد في بيع الأبواب رغم وقوع الزيادة فيها[17] ورغم أن الوثائق لا تفصح عن سبب تردده هذا، إلا أن شكاوي المشترين للأبواب بالخسارة لم تتوقف، الشيء الذي سيضطر معه المخزن الى الأمر بعدم بيع الأبواب المراكشية للذميين الذين زادا فيها[18] «لما في بيعها لهما من تطاولهما على المسلمين»[19]. ولكن المخزن لم يكن له موقف موحد من جميع الذميين لأنهم لم يكونوا جميعا من نفس الطينة، وهذا ما يدل عليه امضاؤه مستفاد أبواب مراكش وأبواب أگادير على مدة ثلاث سنين لبعض ذمية مراكش[20].

وقد ازدادت مراوغات المحميين وممثلي الأجانب من أجل عدم الأداء في الأبواب بشكل ارتفعت فيه، أواخر عهد محمد بن عبد الرحمان، تظلمات عامل مراكش الى النائب السلطاني محمد بركاش بطنجة[21].

أما بالنسبة لأسواق المدن، فيلاحظ أن مشتري حق جباية مكوسها لم

يبدأوا بالشكوى بخسارتهم الا بعد سنة من بداية تصريح مشتري الأبواب بمشاكلهم، أي منذ بداية سنة 1282ه / 1865م.

وإذا كان السلطان يأمر بالتحقق من ادعاءاتهم[22] فإنه يظهر من خلال إحدى الرسائل أنه كان لا يتساهل معهم، إذ أنه عندما علم «بعجز المشترين لمستفاد أزمور عن الدفع» كان جوابه هو «الأمر بإلزامهم أداء ما بذمتهم»[23]. وانطلاقا من سنة 1283ه / 1866م بدأت تصل الى المخزن أخبار عدم أداء المشترين لجميع ما ترتب عليهم من تصرفهم في السنة السابقة[24]. وإذا كانت أغلبية الأجوبة التي كان يتوصل بها الأمناء عن ادعاء المشترين للأسواق بالخسارة تتضمن عبارة تقول : «ان صح ما ادعاه (مشتري السوق من خسارة) فليجعل معه الأمناء تأويلا على القاعدة فيمن تثبت خسارته»[25]، فإن وثائق أخرى تبين أن موقف المخزن في بعض هذه الحالات لم يكن يخلو من صرامة. فقد سجن «الحاج محمد بن صالح التادلي وولد الورديغية الذين كانوا اشتروا كنطردة الصويرة وادعوا الخسارة وطال سجنهم»[26].

وكانت هذه الصرامة تؤتي أكلها في بعض الاحيان، حيث يستفيد منها المخزن عدم ضياع أمواله. فقد صدر الأمر الى «الأمناء بالبحث فيما ادعاه مشترو كنطردة أزمور، فإن صح تجبر والا يضيق عليهم حتى يؤدوا ما تقاعدوا عنه في ذلك»[27]. وبعد ذلك بشهر صدرت مراسلة سلطانية «بصيرورة البال من أداء مشتري كنطردة أزمور ما بذمتهم وحيازة الامناء ذلك لمحله»[28]. فهل كان هؤلاء المشترون يريدون سرقة المخزن وتراجعوا عن ذلك عندما رأوا تشدده معهم، أم أنهم فقط خافوا على أنفسهم أن يلبسوا جريمة لم يرتكبوها وهم عاجزون عن دفاعها فأدوا من مالهم الخاص ؟ إن مثل هذا التساؤل يكون مقبولا خاصة عندما نعثر في إحدى الوثائق على أن أي أحد لم يتقدم في السنة الموالية لكي يزيد في منفعة أزمور ويصبح هو المتصرف فيها[29].

وعندما كانت المحاسبة تسفر عن بقاء جزء من المال بيد المشترين كان المخزن يذكر الأمناء باستمرار بحيازته منهم[30].

ولم يكن المخزن يقبل جميع التبريرات أو الأسباب التي تقدم له على نقص مداخيل المكوس أو انخفاضها. فعندما تم احصاء ما دخل بيت المال من بيع المكوس داخل مدينة مراكش طيلة خمس سنوات ولاحظ السلطان ضعفه

وتسـاءل عن ذلك[31]، جاءه جواب الأمناء «بأن سبب نقص مستفادها عن مستفاد غيرها من المدن هو انقطاع الوارد وفرار أهل الآفاق والكساد وغيرها بسبب الغلاء والموت»، ولكنه لم يقتنع به كما عبر عن ذلك لإبنه وخليفته بمراكش بقوله «فهذا العذرغير خاص بهم لأنه عم حتى غيرهم من أهل المدن المذكورة» ومع ذلك لم تعرف مداخيلها من «الكنطردات المبيعات» نفس النقصان الذي ظهر في مراكش[32].

ويظهر أن من كان يدعي الخسارة من مشتري المكوس لم تكن قضيته تحال على التحقيق من طرف السلطان بسهولة وبسرعة. لأنه كان يجب عليه أن يقنع بها الأمناء في عين المكان أولا، وهذا ما لم يكن بالشيء الهين خاصة اذا كان بينه وبينهم نزاع أو خلاف خاص. فقد رفع محمد بن موسى الرباطي شكواه الى الوزير محمد الصفار لكي يرفعها الى السلطان يطلب فيها إنصافه من أمناء سلا ومن قاضيها الذين لم يسهلوا عليه عملية رفع شكواه بالضرر الذي أصابه فيما اشتراه من منفعة الجلد بسلا، ولما بلغ خبرها الى السلطان أحال القضية على أمين الأمناء للنظر فيها. وعندما علم المعني بالأمر بأن محمد بن المدني بنيس قد كلف بقضيته اتصل بأحد أصدقاء هذا الأخير لكي يتدخل له عنده. وقد حقق أمين الأمناء قضية ابن موسى الرباطي واقترح ما يراه حلا لها على السلطان. وأخيرا وافق السلطان عليه وأمر بتطبيقه[33].

ولم يكن المخزن يتساهل مع من كان يثبت التحقيق عدم صدق دعاويهم بالخسارة، حيث كان بالاضافة الى سجنهم يحجز بعض أملاكهم مقابل المبالغ المستحقة والمترتبة عليهم[34].

ويظهر أن مشاكل تحصيل أموال كراء المكوس من مشتريها بالحواضر قد جعلت بعض الأمناء والمشرفين على هذه الجباية يقترحون على السلطان ويحصلون منه على الموافقة بمحاولة إسناد بعض المكوس الى العمال عن طريق كرائها لهم بما كانت تؤجر به على الأقل اذا لم يتمكنوا من الزيادة في أثمانها[35].

وتتساءل الرسائل السلطانية منذ أواسط سنة 1287هـ / 1870م عن سبب نقص مداخيل المكوس المبيعة مثلا بمراكش[36]. أو تتحدث عن تأخر هذه المداخيل بيد المكترين أو الموظفين المكلفين بأخذها منهم وتسليمها للأمناء. بل انها تتحدث عن انقطاع مداخيل مكوس بعض الجهات مثل أزمور ودمنات عدة

شهور وتأمر العمال باستخراج هذه المبالغ ممن بقيت عندهم[37]. وتتحدث كذلك عما يجب أن يكون «عليه العمل في الدارك فيها على المشترين وشد العضد في استيفائه منهم»[38].

واذا ما استمر المخزن في أواخر عهد محمد بن عبد الرحمان يتقبل دعاوي المشترين بالخسارة، ويكلف نفسه وموظفيه من الأمناء عناء التحقيق فيها، فإنه بالمقابل لم يكن يسامح في شيء من المبالغ المترتبة على أولائك المتصرفين ولو مر عليها وقت طويل. فقد وجه الأمر الى الأمين الحاج محمد بن عبد الوهاب بنيس بمراكش «بقبض ما لم يقبض من مكس المدينة من خمسة أشهر (كما تم تنبيهه الى) قبض ما بقي من مكس المدينة أيضا من السنة الماضية...»[39]. ولعل التشدد في استخراج المبالغ المتأخرة عندهم هو ما كان يؤدي ببعض المتابعين الى الالتجاء الى أماكن كانت لها قدسية خاصة لدى الجميع ولدى المخزن ورجاله لكي ينجو من ضغط الجباة ولو لفترة[40].

ويبدو من إحدى الرسائل المخزنية أن العمال الذين وضعت المكوس في البادية تحت إشرافهم، أيام السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمان، لم يفكروا أبدا في إرسال المداخيل التي كانت تجتمع لديهم من أسواقهم إلا بأمر من هذا الأخير. وهكذا صدر في فاتح ربيع الثاني عام 1281 الموافق لثالث شتنبر 1864م كتاب شريف «بقدر ما ترتب بذمة القائد عمر الزمراني من قبل سوق زمران وأمره بتكليف خليفته بتوجيه ذلك لأمناء مراكش»[41]. ولا نستطيع أن نقول هل كانت المبالغ ترسل كاملة من طرف العمال أم كانوا يرسلونها ناقصة. الا أن الوثائق المتعلقة بدمنات مثلا تفيد سنة 1282هـ / 1865م «تحقق خسارة أسواق دمنات لمشتريها» وتتضمن الأمر بالعمل على «جبر خسارتهم»[42]، كما أنها تتضمن الأمر الى الأمناء بإسقاط «الثلث أو الربع عنهم بحسب قوة الضرر أو ضعفه» لما تأكدت خسارتهم مرة أخرى سنة 1283 / 1866م[43]. كما تتضمن رسالة بتاريخ ثاني عشر ربيع الأول عام 1284 / 14 يوليوز 1867 «شكاية مشتري كنطردة دمنات وأزمور بالخسارة وصدور الحكم (السلطاني) بالبحث (في صحتها) وإن تحقق ما ادعياه يجعل لهم التأويل» ويتم التساهل معهم[44].

وحتى في الحالات التي كان يمكن أن يكون المخزن قد توصل فيها بجميع ماله، لأن أمر المكس كان بيد العمال، فإن هذه المداخيل لم تكن تنجو من

التأخير. فقد اشتكى «عمال السراغنة بأمناء مراكش وأنهم ألحوا عليهم في دفع واجب كل شهر من ثمن ما اشتروه من الأسواق عند انصرامه من غير تأخير وطلبوا أن يدفعوا المتيسر (لديهم منه) فسوعدوا بحيث إن بقي عليهم شيء من الشهر فيدفعوه في الشهر المقبل مع واجب ذلك الشهر حتى لا يبقى بذممهم شيء»[45]. كما أن أمناء مدينة مراكش كتبوا الى الخليفة سيدي حسن يخبرونه ويشكون إليه كون أحد العمال بالبادية قد أرسل لهم من مستفاد المكس بايالته «أقل مما يجب عليه في الشهر»[46].

ولعل تفشي ظاهرة تأخر المداخيل بيد العمال المشترين لمكوس أسواق البادية هو الذي يبرر صدور الأمر الى «الأمناء ليعلموا بمن وقع منه تراخ فيما اشتراه بأسواق إيالتهم مشتر»[47]. وكذلك «وصول زمام بخط أمناء البنيقة بمراكش لشريف الحضرة فيه ما بقي على من ذكر فيه من العمال من قبل الأسواق مع بيان المدفوع»[48].

ولكن مشاكل المخزن مع المشترين لمكوس البادية من الخواص كان أكبر مما كان يتسبب فيه العمال والقواد منهم ولذلك ظل يفضل التعامل معهم على غيرهم. ومع ذلك اضطر الى القيام بدراسة للأسواق للتعرف على امكانياتها الجبائية قبل كرائها حتى يتم الاستغلال في ظروف لا يضيع فيها حقه كمؤجر للمكوس في أسواق البادية. فقد كتب الحاجب موسى بن أحمد الى الخليفة بأن «أمناء العتبة الشريفة أخبروا بأن وصيف سيدنا القائد ابراهيم الأجراوي اختبر سوق أمزميز عدة أسواق فألفاه يتحصل فيه بعد الحزم والضبط من ستين مثقالا الى خمسة وستين وطلب سمسرته ليعلم قدر ما يساويه فوقف بسبع وثلاثين مائة مثقال في السنة واقتضى نظرهم أن يبقى بيد الأجراوي بما وقف به وعرضوا ذلك عليه فقبله واستأذنوا في امضائه له (...) فأذن لهم في ذلك وقد أجبناهم به...»[49]. الا أن العمال كان يفرض عليهم في بعض الاحيان شراء مكوس الأسواق التي يسفر «اختبارها» أو المزايدة عليها على نقصان مدخولها وثمنها. فقد أخبر أمناء المستفادات بمراكش «أن أسواق دمنات كانت مبيعة باثني عشر ألف مثقال في السنة ثم انهم وجهوا من اختبرها فلم يتحصل فيها ذلك فباعوها بعشرة آلاف، فاقتضى النظر (السلطاني) جعل ما بيع من ذلك بذمة العامل بالثمن الأول»[50].

وعلى أية حال فإن المخزن لم يكن يغض الطرف على من لا يرسلون اليه

المداخيل أو يؤخرون ذلك اذ كان يرى أنه «لا يليق السكوت ولا التعامي عن ذلك»، وبالتالي كان يصدر أوامره الى من لم يدفعوا بأن يفعلوا مهما تعللوا عن ذلك بأية أسباب[51]. وفي هذا الاطار تم استخراج أموال مكوس دمنات المتأخرة بيد بعض اليهود الذين تصرفوا فيها قبل إسنادها للعامل[52].

ورغم أن المخزن قد عمم طريقة بيع مكوس أسواق البادية لعمالها في نهاية عهد محمد بن عبد الرحمان كما يظهر ذلك من إعطاء أسواق السراغنة للعمال الذين تقع تحت منطقة نفوذهم[53]، وكما يتجلى ذلك من التراجع عن بيع منافع دمنات وغيرها من الأسواق لبعض اليهود رغم أنهم زادوا فيها[54]، فإن مكوس البادية هي الأخرى لم تنج من الأزمة. الشيء الذي جعل المخزن يسقط في مسلسل التساهل مع العمال أنفسهم كما فعل مع مشتري أسواق الدير المدعين بالخسارة[55]. الا أنه كان يصطدم في بعض الأحيان بتبريرات قوية جدا لعدم توصله بالضرائب المختلفة. فقد اعتذر عبد الرحمان المسفيوي عن عدم دفع ما لزم ايالته من زكاة وأعشار ومكوس بأن «ايالته اليوم شاع وعظم فسادهم سهلا وجبلا حتى أنه لا يقدر اليوم أن يكلف أحدا بشيء ما، وكل من كلمه يفر لأسواق الرحامنة ووريكة...»[56].

وعن وضعية جميع المكوس في مراكش وناحيتها يدور ملخص إحدى الرسائل التي تلقاها خليفة السلطان وابنه، وهي عبارة عن «جواب بتاريخ فاتح صفر 1289 / 10 أبريل 1872م عن بيان سبب ما بقي من مبيعات المدينة والبادية وهو استيجار الشاكين بلحاق فادح الضرر وتقاعد المسفيوي عن مستفاد أسواق إيالته الخ، بأنه صار بالبال أصلحك الله ورضى عنك والسلام»[57] وهي تدل على نوع من التسليم بالأمر الواقع إن لم نقل اليأس. وهذا ما يمكن أن نستشفه من هذه المراسلة التي تعتبر إحدى أواخر المراسلات التي صدرت، في موضوع جباية المكوس، عن السلطان محمد بن عبد الرحمان لمن سيخلفه على رأس البلاد بعد شهور.

III ـ أهم التطورات التي عرفتها المكوس في عهد مولاي الحسن :

1) تأسيس الحافر وإحداث مكوس جديدة :

وقد عمل السلطان مولاي الحسن، منذ توليه حكم البلاد، على ايجاد حلول لهذه الوضعية. وهكذا حاول تعميم جباية المكوس بالأبواب من جميع من

يمرون بها سواء كانوا أجانب أو محميين. وكان أول قرار اتخذه في هذا الشأن هو احداث مكس الحافر، وغير بذلك موضوع الجباية في الأبواب من جباية من أرباب السلع الى جباية من أصحاب الدواب الحاملة لهذه السلع[58].

ورغم ما وقع في فاس من توقف الجباية المكسية نتيجة لموقف الدباغين والخرازين منها إبان جمع البيعة لمولاي الحسن وخاصة بعد «عيطة بنيس»[59]، فإن ذلك لم يؤثر في سياسة المخزن الجديدة وهكذا بعدما عادت جباية المكوس الى حالتها العادية[60] تابع المولى الحسن تطبيق هذه السياسة فعمم المكوس على أسواق وأماكن لم تكن فيها مكوس من قبل[61].

وتشير بعض لوائح المكوس المتعلقة بمدينة فاس الى هذا المكس أو هذه المكوس الجديدة التي أحدثها مولاي الحسن ابتداء من *24* ربيع الثاني عام *1292* الموافق لـ*30* ماي *1875* «بالأسواق الحادثة»، وتسميه أيضا «بالمكس الحادث» و«المكس الجديد»[62].

وما يجعلنا نستبعد أن الأمر هنا لم يكن يتعلق فقط بتوسيع شبكة المكوس على التجارة إشارة في لائحة لمستفادات مكناس تعود الى نفس الفترة تقريبا وتتحدث بالإضافة الى المكس الحادث عن «أبواب قديمة» و«أخرى جديدة»[63]. وهذا يدل على أن هذا السلطان زاد من عدد مكوس المبيعات كما زاد من عدد الأبواب التي يجبى منها مكس الحافر[64].

ولكن هذه السياسة ستتعرض لضربات الدول الإمبريالية الطامعة في المغرب التي سرعان ما ظهرت ردود فعلها السلبية بالخصوص ضد مكس الحافر. فقد أخبر أمين مستفادات الدار البيضاء «بأن أهل الحمايات (بها) جعلوا يقيدون الحافر الذي يخرج من المدينة ويكتب (له) قنصواتهم بذلك ويطبعون عليه بطوابعهم المخزنية زيادة على ما كان قبل خدمته»[65]. ورغم أننا لا ندري ماذا كان يسجل المحميون ولا بماذا كانوا يخبرون، ولا نعرف المقصود من كتابة القناصل في شأن ذلك الى الأمين المذكور، إلا أنه لم يكن من الأشياء أو الأعمال التي تعجب السلطان، لأنه أسرع بالأمر بطرحها على ممثلي الأجانب من طرف نائبه السيد محمد بركاش[66]. ولكن نتائج تصرفات الأجانب والمحميين في هذا الموضوع سرعان ما برزت عواقبها. فقد كتب الأمين محمد الطريس الذي اتهم من طرف السلطان بإهمال عمله حتى نقصت المداخيل مجيبا بأن مسؤولية نقص مدخول

الأبواب تقع على «تجار الأجناس وأهل الحماية من المسلمين وأهل الذمة»[67].

ولكن الذين نزل عليهم ثقل هذا المكس الجديد سرعان ما بدأوا بدورهم يفكرون في التخلص منه أو على الأقل التملص من أدائه. ولما لم يجدوا من وسيلة الى ذلك غير التعامل مع الأجانب ومحمييهم فقد بدأوا يطلبون (أي الحمالون الذين يحملون السلع بالكراء) من التجار الأجانب والمحميين أن يطبعوا لهم دوابهم بطوابع تبين نسبتها اليهم، أي الى الأجانب. الشيء الذي أصبح يعفيهم من أداء الحافر عند الدخول والخروج[68].

وقد انتبه المخزن الى خطورة هذا التصرف على مداخيله من الحافر منذ وقت مبكر، وكاتب ممثلي الدول الأجنبية مرارا من أجل جعل حد له. وتلقى منهم الوعود بذلك دون جدوى[69]. ولما أمر نائبه بمطالبتهم بمساواة الأجانب مع الرعايا المغاربة في أداء الحافر، كان موقفهم هو تأجيل النظر في ذلك الى أن ينتهوا مما كانوا بصدده من تدارس مشكل الحماية ككل[70].

وانتشرت عادة الالتجاء الى طبع دواب الحمل من طرف الأجانب ومحمييهم وأصبحت تجارة يمارسها هؤلاء، فقد اشتكى أمين مستفادات فاس بانخفاض مداخيله بسبب تملص الجمالين الآتين من الرباط والدار البيضاء من العطاء على الحافر والذين «يعطون لتجار النصارى وكتابهم وترجماناتهم واليهود المحميين (...) ريالا للرأس» لكي يسلموا لهم شهادات تثبت أن الجمال ليست ملكا لأصحابها الحقيقين وإنما هي لهم[71].

ولم يوافق الأجانب على أداء رعاياهم وأهل حمايتهم لمكس الحافر الا ابتداء من 25 ذي القعدة 1297 الذي يوافق 29 أكتوبر 1880، وهو التاريخ الذي صادق فيه المخزن على اتفاقية مدريد. يقول البند الثالث عشر من هذه الاتفاقية :

«رعية الاجناس والمحميون والسماسرة الذين عندهم بهائم الحمل فيؤدون ما وجب في الأبواب، والقدر وكيفية قبض هذا الواجب تكون واحدة لرعية الأجناس ورعية السلطان، ويكون في ذلك ترتيب مخصوص بين نواب الأجناس بطنجة ووزير الأمور البرانية للحضرة الشريفة، وهذا القدر لا يزاد فيه الا باتفاق جديد مع نواب الأجناس»[72].

وبمقتضى هذا البند حصل المخزن على أحد حقوقه العادية التي هي

الجباية من جميع سكان الوطن الذين يمارسون نشاطا تجاريا، إن لم نقل فقط وعدا بذلك، مقابل ثمن باهض هو التنازل عن جزء آخر من سيادته في الميدان الجبائي. وهكذا بعد أربع وثلاثين سنة من فقدان المغرب حرية التصرف في رسومه الجمركية، فقد من جديد حرية التصرف في تحديد أسعار مكوس الحافر في أبواب مدنه.

ولن يصدر القانون المنظم لهذا البند الا بعد خمسة اشهر كاملة من مصادقة المغرب على اتفاقية مدريد. وقد صدر هذا القانون يوم *30* مارس *1881* / *29* ربيع الثاني *1298* لكي يبين أن البند الثالث عشر من الاتفاقية المذكورة لم يكن مستقلا بذاته وانما كان جوابا لشرط السماح للأجانب بحق اقتناء العقار وتملك الأراضي في المغرب الذي يكون البند الحادي عشر من نفس الاتفاقية. ويتضح ذلك من الفصل الأول من هذا القانون الذي يربط أداء الحافر بالأجانب والمحميين المالكين للأراضي، ولا يستعمل كلمات الأجانب والمحميين بشكل مطلق أبدا. يقول هذا الفصل :

«على الأجانب وأهل الحمايات المالكين أو المستأجرين الأرضين الزراعية وأيضا السماسرة المتعاطين للحرث أن يؤدوا العشر في الحرث والزكاة على الحيوانات المعدة للحرث والصاكة المعروفة بصاكة الأبواب على دواب الحمل لانتقال السلعة ونباتات الأرض»[73].

ويبدو أن السلطان لم ينتبه لهذا الربط، أو على الأصح لم يخبر به من طرف مفاوضيه سواء في مدريد سنة *1880* أو في طنجة سنة *1881*. وتدل على ذلك لهجة إحدى رسائله الى نائبه في طنجة التي يظهر منها أنه صعق حين علم بذلك، واستهوله. تقول : «وبعد، فمن جملة ما عثرنا عليه في مكاتيب باشدور النجليز لك التي وجهت أن الأجناس ما وافقوا رعاياهم على أداء الصاكة في الأبواب وغيرها إلا بشرط أن تكون لهم الدور والأرضون حسبما في الشروط، وغير خاف ما يفضي اليه الاذن لهم في شراء ماذكر من اختلاط دورهم بدور المسلمين في المدن والمراسي وفساد الدين والملة بسبب ذلك واتساع الخرق على الراقع. وقد كانوا يطلبون ذلك في حياة سيدنا رحمه الله فيدافع ويعالج أمر ذلك على يدك فكن كذلك الآن واجعل أمر معالجته ومدافعتهم عنه من أهم الأمور وآكدها. أصلحك الله...»[74].

وقد اعتقد السلطان أن ممثلي الدول الأجنبية بعد توقيعهم على قانون

30 مارس 1881 سيصدرون بعد ذلك مباشرة أوامرهم الى قناصلهم وممثليهم في المدن الأخرى لكي يشرعوا في أداء الحافر تطبيقا لما اتفقوا عليه. ولكن هذا لم يصدر سوى عن ممثل الدولة الانجليزية الذي أمر رعاياه ورعايا الدول التي يمثلها بالشروع في الأداء ابتداء من 15 أبريل 1881. ولما رأى السلطان ذلك التماطل كتب في أوائل جمادى الثانية الموافقة لأوائل ماي من نفس السنة الى ممثلي الأجانب بالشروع في العمل بما جاء في وفق 30 مارس. وكتب أيضا الى أمناء مستفاده بالمدن والمراسي يوم 19 جمادى الثانية 1298 / 19 ماي1881 بتنفيذ القبض من الاجانب ومحمييهم على الحافر. ولكنه عاد فأخر هذا الأمر اثنا عشر يوما أخرى ريثما يصل الخبر بذلك الى محمد برگاش بطنجة أي الى فاتح رجب / 30 ماي. ومع ذلك فإن الشروع في قبض مكس الحافر بالأبواب من الأجانب لم يقع الا في فاتح رمضان 1298 الموافق لثامن وعشرين يوليوز. وكانت نتيجة هذا التماطل سببا في احتجاج باشدور النجليز الذي طالب بالمساواة بين رعاياه ورعايا الدول التي يمثلها الذين بدأوا الأداء من15 أبريل، مع غيرهم من الأجانب الذين لم يبدأوا الا في نهاية يوليوز. ورغم أن السلطان كان قد صدر أمره بتطبيق ذلك على الجميع ابتداء من فاتح رجب / 30 ماي، الا أنه اضطر الى الأمر برد الأموال التي أخذت منهم قبل 28 يوليوز وليس فقط الى حدود فاتح رجب / 30 ماي 1881 (75).

ويظهر أن المفاوضات بين المخزن وممثلي الدول الأجنبية بالمغرب قد تواصلت بعد ذلك في موضوع أداء المحميين للحافر سنة 1883م، وكأن الأمر لم يحسم من قبل. وربما كانت هذه المفاوضات نتيجة للرسالة السلطانية التي وجهها الى برگاش يطلب منه العمل على منع ما كان الأجانب يطلبون من تمكينهم من تملك الأراضي كمقابل لأدائهم مكس الحافر. تقول رسالة سلطانية الى أمين المستفادات بآسفي بتاريخ 2 شوال 1300 /6 غشت 1883 : «وصل كتابك مخبرا بأن (...) المحميين لا زالوا على امتناعهم من الاعطاء على ما اشتروه زاعمين (أنه من) حرثهم عدا مردوخ ونايبي الصبنيول والسويد ويهودي فإنهم أعطوا شيئا تافها (...) وصار بالبال فأما (...) من كان من أهل الحماية كالترجمان والكاتب والبواب والطباخ والمخزني والسمسار فيترك الكلام معهم الآن الى أن يصفوا الكلام مع باشدوراتهم في شأن اعطائهم لذلك وحينئذ يطالبون به. وأما غير هؤلاء كالمخالطين في الحرث والماشية فلا عذر لهم في

عدم الاعطاء لأن المخالطة لاتحميهم وان أعطوا فذاك والا فاحص على كل ما ترتب عليه في ذلك وأعلمنا ليقع الكلام عليه في محله... »(76).

ومما يبين أن امتناع الأجانب عن الأداء كان شيئا مدروسا امتناع بعض قناصلهم ـ مثل القنصل الفرنسي بأسفي ـ عن الأداء على جماله بالأبواب (77)، وهو من الشخصيات التي لا يمكن أن تكون جاهلة بمضمون الاتفاقيات ولكن امتناع هؤلاء لم يزد المخزن الا اصرارا على دفعهم الى الأداء. وهكذا كان يشجع أمناءه على عدم السكوت عنهم ويأمرهم بالاستمرار في مطالبتهم بما يلزمهم في الأبواب كما كان يحاول الحصول على شهادات رسمية بالعدول حول هؤلاء الممتنعين، أو الحصول على اعترافات منهم أو من ممثيلهم بذلك(78).

ولكن سرعان ما انتقل رفض الاجانب لأداء الحافر من مرحلة الرفض الجزئي من طرف واحد بين الفينة والأخرى الى قرار جماعي بعدم الأداء. فقد أخبر أمين مستفاد آسفي بأن الأجانب ومحمييهم قد توقفوا نهائيا عن أداء الحافر بالأبواب، وانهم بدأوا بالامتناع عن الاداء على الحبوب ثم عمموا ذلك الى جميع السلع شيئا فشيئا. وكان موقفهم هذا موقفا رسميا : «ينهي لكريم علم مولانا خلد الله ملكه أن الأجناس وأهل حمايتهم هنا بآسفي اتفقت كلمتهم على الامتناع من الأداء بالأبواب، فلم يبق أحد منهم يؤدي عما يدخله كيفما كان أو يخرجه شيئا اذ كانوا امتنعوا أولا من الأداء على الحبوب كما أنهينا لشريف علم سيدنا (...) ثم صاروا يمتنعون من الأداء عن غيرها شيئا فشيئا حتى عمموا في الجميع قبل تاريخه بنحو شهرين ونصف، وإنما أخرنا الاعلام للحضرة الشريفة الى تاريخه لغيبة قنصل الانجليز (...) والآن قد حضر وأجاب بمثل ما أجاب به غيره من الامتناع حتى يصفوا الكلام بطنجة... »(79).

كما اجتمع قناصل الدول الأجنبية الممثلة في المغرب بأسفي لتدارس «بعض أمور المستفاد». ولابد أن تكون خطورة هذا الموقف هي التي جعلت عامل هذه المدينة يقرر إخبار السلطان بموضوع اجتماعهم على وجه الاستعجال بواسطة رقاص يحمل رسالتين. وهذا على الأقل ما نستطيع أن نقوله ما دمنا لم نعثر على هاتين الرسالتين أو على غيرهما مما يمكن أن يفيدنا بفحواهما(80).

ومهما كان من أمر هذه المفاوضات التي جرت في طنجة حول موضع أداء الحافر من طرف الأجانب ومحمييهم، فإنها انتهت مع نهاية سنة 1884 / 1302. ويظهر ذلك من الرسالة التي وجهها الأمين الحاج محمد الحساني الى السلطان

في 14 ربيع الأول 1302 / فاتح يناير 1885، وانتهت بالاتفاق على أن يخضع الأجانب ومحميوهم مثل جميع المغاربة لمكس الحافر. تقول هذه الرسالة : «ينهي لكريم علم سيدنا (...) أنه ورد علينا من الخديم (...) محمد برگاش كتاب تضمن قبض الواجب عن أمر سيدنا أعزه الله كما هو مبين في تقييد المستفاد من كل أحد كائنا من كان من رعية سيدنا ومن رعية الأجناس وحمايتهم دون تساهل في ذلك. ومن امتنع يوقف عليه القدر الذي يطالب به أو ضعفه قيمة حق يؤدى وأنه كتب بذلك كبراء الأجناس بطنجة لخلفائهم ووجهوا لهم ذلك على أيديهم (...) وقد شرعنا في القبض من كل أحد غير أن ذلك صادف النصارى بعيدهم ونطلب الله أن يستقيم الأمر ببركة سيدنا ودعائه...»[81].

ولا يظهر أن مفاوضات طنجة هذه، أضافت جديدا الى البند الثالث عشر من معاهدة مدريد ولا الى تفصيله في قانون 30 مارس 1881، أو هذا على الأقل هو ما يفهم من رسالة سلطانية الى أمين مستفاد أزمور يأمره فيها بالالتزام فيما يقبضه بالأبواب هناك بما جاء في «الشروط والقوانين المنعقدة بمدريد»[82].

هذا وقد حددت في قانون 30 مارس 1881 أسعار مكوس الأبواب. ولكن لائحتها جاءت مقتضبة وموجزة ولا تشير الى جميع أنواع السلع التي يحتمل أن تدخل أو تخرج من الأبواب أو الى فئاتها الكبرى على الأقل[83]. ورغم أن هذه اللائحة قد تم إشهارها في أبواب المدن باللغة العربية واللغة العبرية وإحدى اللغات الاوربية التي تشير اليها الوثائق بلغة أو بخط النصارى[84]، الا أن ذلك كان سببا في إثارة جدال ونزاع كبيرين بين الجباة وبين الخاضعين للضريبة من أجانب ومحميين. ومن أمثلة المشاكل التي كانت تنتج عن غموض لائحة الأسعار هذه، القضية التالية : كتب السلطان الى أمين مستفاد أزمور بتاريخ فاتح صفر 1303 / 9 نونبر 1885 يقول له : «... وبعد فقد كتب لشريف حضرتنا خديمنا الحاج محمد بن العربي الطريس بأن نائب الطليان استنكر بأن خليفتهم بالجديدة كتب اليهم بأنك تقبض منه عن كل حمل جمل من الحطب أربعة من البليون، وهو خرق للشروط والقوانين المنعقدة بمدريد من أن المعين لكل حمل جمل بليونان فقط، وعليه فنأمرك أن تقتصر على قبض بليونين لحمل الجمل من الحطب ولتبين موجب قبضك عن ذلك أربعة من البليون فإنه خرق ولترد له ما قبضته منه زائدا على الواجب عليه والسلام»[85].

ولما ورد عليه جواب هذا الأمين كتب به الى نائبه في طنجة قائلا :

«فقد أجاب أمين مستفادات أزمور عما كتبنا له في شأن ما أخبرت به (...) من أن خليفة الطليان تشكى بأنه قبض منه على حمل جمل من الحطب أربعة من البليون بأنه لا يعرف خليفة للمذكور معينا. وقصارى الأمر أن رجلا يقال له محمد الفرجي مر بحمل جمل من الخشب المعد لتسقيف البيوت فقبض ما يجب عليه في ذلك وفق الضابط وهو أربعة من البليون وقوفا مع الشروط وأن حمل الحطب لا يقبض عليه الا بليونين وفق الضابط المأمور به. فلتجب المتشكي بذلك لتنكشف له الحقيقة والسلام في 20 صفر 1303» / 28 نونبر 1885 [86].

وهكذا نرى أن الأسعار أصبحت موضوع تأويلات مختلفة ومتضاربة بين المخزن وممثليه من جهة وبين الأجانب ومحمييهم من جهة أخرى، يحاول كل طرف منهم تفسيرها، نظرا للغموض الذي تتميز به، حسب مصلحته. ونظرا لأن مصلحة الأجانب والمحميين كانت في عدم إعطاء شيء من الضرائب أو اعطاء أقل ما يمكن منها، فإنهم كانوا لا يتركون أية مناسبة مهما كانت صغيرة تمر دون أن يحتجوا على السلطان وممثليه في كل جهة من جهات البلاد. وقد وضعوا قانون 30 مارس 1881 بطريقة تفتح لهم الباب لذلك على مصراعيه.

2) حذف مكس الحافر :

ولاشك أن المشاكل التي كانت تعرقل جباية الحافر من الأجانب والمحميين الذين كان عددهم يعرف تزايدا كبيرا، وكذلك مشاكل الجباية من الحمالين نظرا لحصولهم بواسطة الشراء على شهادات مزورة بأن دوابهم ملك للغير بالإضافة إلى ضغوط الأجانب من أجل الحصول على رخص لشراء الأملاك العقارية بالمغرب كمقابل لموافقتهم على هذا الأداء غير الفعلي للحافر، لاشك أن كل هذا كان من الأسباب التي جعلت السلطان بعد كفاح طويل من أجل الوصول الى تعميم أداء الحافر من طرف جميع المغاربة وعلى رأسهم المحميون بسلطة أجنبية، وكذلك من طرف الرعايا الأجانب الممارسين للتجارة بالمغرب، يعلن حذفها على الأقل في الموانئ المفتوحة للتجارة مع الأجانب والتي بالتالي كانت تصله منها احتجاجاتهم وكذلك طلباتهم بالسماح لهم باقتناء الأراضي. فكان أن صدر هذا القرار منه يوم ثاني ربيع الأول سنة 1303هـ التي توافق تاسع دجنبر 1885م :

«فقد شرح الله صدرنا لرفع العطاء في سائر الأبواب بالمدن والمراسي عن كل ما يمر به عليها داخلا وخارجا، وأصدرنا أمرنا الشريف لأمين المستفادات بثغر سلا المحروس بالله كغيره بإنهاض المشترين لأبوابه الجالسين للقبض بها والمتصرفين في شؤونها لحال سبيلهم، وإعمال الحساب مع مشتريها المذكورين على ما تصرفوا فيه الى يوم الانهاض، وتوجيه القائمة بذلك لحضرتنا العالية بالله»[87].

ونعرف أن هذا الأمر بلغ الى سلا والرباط في أواسط ربيع الأول 1303 الموافق لحوالي الثاني والعشرين من دجنبر 1885. وبلغ قبل ذلك الى مكناس في 14 دجنبر 1885[88]. كما بلغ بعد ذلك بدون شك، الى الصويرة[89]. وهناك أدلة على أنه وصل الى الدار البيضاء وطبق بها[90].

ولكن استمرار بيع الحافر في فضالة المجاورة للدار البيضاء من طرف أمين مستفاد هذه الأخيرة[91] واستمرار الجباية بالأبواب في مدن أخرى مثل مراكش[92] وتارودانت وأكادير[93] ووجدة[94])، يجعلنا نميل الى الاعتقاد بأن حذف المكوس بالأبواب تم أساسا في الموانئ المفتوحة للتجارة الأجنبية الأوربية، وأنه لم يكن عاما لكي يشمل جميع المدن الداخلية[95] ولا حتى المدن الساحلية التي لم تكن مفتوحة في وجه التجارة الأوربية.

3) وضعية مكوس التجارة :

ولم تكن مكوس التجارة بريئة من المشاكل والصعوبات كما يمكن أن يعتقد ذلك بناء على أنها لم تحظ من المخزن بنفس الاهتمام الذي كان لحافر الأبواب في العلاقات مع الأجانب. ولكن الواقع هو أن تفاقم الحمايات كان قد أدى بالتجار المحميين وبالأجانب الى عرقلة جباية المخزن للمكوس على المبادلات في مختلف الأسواق والتجارات.

ومن أمثلة ذلك ما كتب به عامل الصويرة ما بين جمادى الأولى وشعبان 1295 أي ما بين ماي وغشت 1878، حيث أخبر بأن كاتب القنصل الاسباني واسمه ادريس الحريشي «عمل جزارا وصار ينسب جل ما يدخل في سوق الجزارين لنفسه وقصده بذلك تضييع ما يجب في مستفاد المخزن من ذلك. وتشكى أمين المستفاد بذلك المرة بعد المرة فإذا بالقونص المذكور ساعده وصدقه فأغراه على ذبح ما يذبح بغير امام (....) ومن جملة فعل هذا الكاتب المذكور

عـمل عـددا من الجزارين نوابه في الحرفـة المذكـورة، وصـاروا يمتنعـون مـن أداء الحقوق الواجبة عليهم لغيرهم، حتى أن الجزار المذكور وأصحابه حاملين للسلاح ليلا ونهـارا ويقـولون بأن القونص المذكور أمرهم بحمل السلاح ليضربون به كل من تجاسر عليهم أو كلمهم»[96].

ومن أمثلته كذلك ما أخبر به أمين مستفادات فاس في نفس الفترة من «أن المستفاد ضعف جدا بتعذر القبض من الجمالة في الأبواب ومن أهل الحماية المتعلقين بهم في سوق الجلد والسباط والحايك لكونهم يتسوقون بها أكثر من غيرهم»[97].

وكـان المخزن أمـام مثـل هذه التـصرفـات يكتـفي برفع المشكلة الى نائبـه محمد بركـاش لكي يجد لها حلا مع ممثلي الدول الأجنبية المستـقرين بطنجة. ولكن النائب السلطاني لم يكن يعـالج هذه الأمـور بالعزيمة والسـرعـة اللتين كان ينتظرهما المخزن، بل إنه يظهر من بعض الوثائق أن مراسلات السلطان مع نائبه كانت تبقى دون إجابة. وقد دفعت هذه الوضعـية الحاجب الى مخاطبـة بركـاش بقوله : «...وقد استغرب سيدنا أيده الله كل الاستغراب ما يقع منك من عدم الجواب عن مثل هذه القضـية كقضيـة الواقع في (...) وقضـية الحريشي كاتب الصبنيول بالصويرة بما يقع منه في تبغة والمجزرة وغيرهما. فقد كتب لك في ذلك فلم تجب ولم يدر سيدنا أيده الله هل تأتيك المكاتيب فيثـقل عليك أمرها ولاتتكلم مع من أمرت بالكلام معه في شأنها أو تهملها بالكلية وتتركها تحت يدك، أو تتكلم فـيهـا فتجاب بما لا تستـحسن رفعه للحضرة الشريفة فلا تجيب عنها. فبين لنا ذلك وعلى كل حال فالجواب لا بد منه فكن تجيب عما كتب لك في شأنه ولابد»[98].

وقد تفاقمت مشاكل الجباية من المحميين في الأسواق بشكل جعل بعض المتصرفين في الجباية يلجؤون الى ايجاد حلول جزئيـة ومحلية معهم. «فقد أخبر أمين المستـفادات بفاس أن التـجـار أهل الحـماية بهـا امتنعـوا عن دفع مـا كـانوا التزموا بدفعه عن المشتري عن سلعهم المجلوبة من البحر المبيعة. **وقد كان وقع الفصـال معهم سابقا مع من كـان مشتريا للمستفادات بأن يسـقط عنهم ربع رطل في القنطار ويؤدوا عـن المشـتري ثلاثة ارباع الرطل..**»[99]. وغـالبـا مـا كـان السلطان لا يعلم بشيء من هذه الاتفاقات طالما لا ينتج عنها أية مشاكل، كما يمكن أن نقول أنه كان يتغاضى

عنها ويترك العمل بها جاريا. ولكنه يبادر الى إلغائها والأمر بالعمل بقوانينه التي تشمل الجميع بمجرد ما تفسد العلاقات بين المتفقين محليا. وهكذا أخبر الحاجب النائب بأن السلطان أمر أمين مستفادات فاس المذكور «أن يجربهم (أي المحميين) على العادة القديمة من قبض رطل في القنطار من المشتري وأما البائع فلا كلام معه الا فيما يوزن (... لان) ما وقع الوفاق عليه مع من كان مكلفا أو مشتريا للمستفادات سابقا لا عمل عليه، اذ لا خبرة لسيدنا أيده الله به»(100).

ويظهر من هذه المراسلات المخزنية أن المحميين لم يكونوا معفيين من مكوس التجارة ولكنهم كانوا ينازعون في ذلك ويرفضون الأداء. ويمكن أن نرجع سكوت نائب المخزن عن مناقشة ممثلي الأجانب في المغرب في هذه القضايا الى أنه كان منهمكا في البحث عن حل لأم هذه المشاكل التي هي الحماية القنصلية. وغالبا ما كان يعتقد ومعه جميع أفراد المخزن أنها اذا حلت ستنتهي معها جميع هذه التصرفات. ولذلك جاءت اتفاقية مدريد خالية من أي اشارة الى مكوس التجارة وكأن جبايتها لم تكن تعرف أية مشاكل مع الأجانب ومحمييهم. ولكن الأوربيين الذين اجتمعوا مع ممثلي المخزن بطنجة بعد ذلك سنة 1881 من أجل تفصيل كيفية تطبيق البنود المتعلة بأداء الأجانب والمحميين للحافر وللضرائب الفلاحية الواردة في معاهدة مدريد، لم يتركوا الفرصة تفوتهم دون التدخل في شؤون بعض المكوس التجارية رغم أنها لم تكن موضوع اجتماعهم.

ومن البديهي انهم لم يفعلوا ذلك الا للحصول على امتيازات اضافية أو للتمهيد للوصول اليها. وهكذا حددوا الأداءات الواجبة على المخالطين والمحميين والأجانب الذين يحصلون على ممتلكات زراعية أو يشتغلون بالفلاحة. وجاءت قراراتهم في هذا الباب موافقة للنصاب المقرر في الشرع الاسلامي في الزكاة والاعشار سواء بالنسبة للمنتوجات الزراعية أو للمواشي وأعطوا لنفسهم حق مراقبة هذه الجبايات الشرعية اذ فرضوا على المخزن أن يساعدوه بجمعها على يد قناصلهم وتقديمها بعد ذلك للمسؤولين المخزنيين. ولم يكتف هؤلاء المفاوضون الأجانب بهذا بل انهم أحدثوا أشياء جديدة في ميدان المكوس التجارية على مجموعة من المواد والمنتجات الفلاحية. وهكذا تم تحديد أسعار المكوس بالنسبة للأنعام(101)، فجعلوا على الجمال والخيول والبغال والحمير 5٪ من ثمنها مناصفة بين البائع والمشتري. وجعلوا على الأبقار أربع ريالات للرأس مناصفة بين البائع

والمشتري. وعلى الأغنام ريالين اثنين للرأس مناصفة بين البائع والمشتري.

ولكنهم لم يحددوا مكس الجلد الذي هو احدى المواد التي كانوا يهتمون كثيرا بتصديرها، وتركوها تجبى بالشكل الذي كان العمل جاريا به من قبل. ولم يهتموا ولو بتوحيد أسعارها بين جهات البلاد المختلفة. فقد جاء في هذا الوفق «والذين يذبحون على كل جلد وقت بيعه الصاكة المعينة كما هو جار الآن في كل محل»[102]. وكان تركهم لهذا المكس دون تحديد مناسبة لتذمرهم المرة بعد الأخرى، حيث كان القناصل المختلفون يمتنعون عن أداء رعاياهم ومحمييهم لما يجب على هذه المادة بحجة ارتفاع السعر المطلوب منه[103].

وبالاضافة الى هذا أدخل قانون 30 مارس 1881 بعض الاجراءات التنظيمية الجديدة على طريقة جباية أعشار بعض المواد. فقد وافق هذا القانون على أن يؤدي الأجانب والمحميون أعشار الأشجار المثمرة أو الفواكه المجففة من تمور وتين وزبيب وحناء وزيتون وفق النسبة الشرعية لذلك وهي 10٪. ولكنه حدد مكانا وزمانا غريبين لأداء هذه الأعشار حيث جعلها تدفع وقت وزنها من أجل البيع في الأسواق[104].

وبهذا تظاهر الأوربيون باعطاء المخزن هذا الحق الذي هو أخذ أعشاره الشرعية بيده بينما سحبوا منه جباية أخرى هي مكس التجارة الذي يعطيه البائع وقت البيع. وكان يمكن أن نقول بأن هدف الاوربيين هو فقط تخفيض ثمن هذه المواد باعفائها بهذه الطريقة غير المباشرة من جباية مكسية تضاف الى الجباية الشرعية، لولا أن التجار الأجانب كانوا يملكون من السماسرة من كان يمكنهم ان يشتروا لهم مجموع هذه المواد مباشرة من المنتجين في البوادي وخارج الأسواق، أي دون أن تؤدى عنها الأعشار، ويدخلونها مباشرة الى مخازنهم بعد أن يؤدوا عنها فقط واجب الحافر. وهكذا كان المخزن يضيع في أعشاره التي كانت تجبى على يد أمناء مستفادات المدن، من أرباب هذه المواد الجالبين لها. وقد اضطره هذا الى أن يصدر الأوامر الى أمنائه لكي يراقبوا هؤلاء الباعة اذا ما دخلوا المدينة حتى يبيعوا في الأسواق الرسمية بشكل يسمح بأخذ هذه الأعشار منهم. ولكن ما أقلق المخزن كثيرا هو اعتراض السماسرة طريق قوافل المنتجين المتجهين الى المدينة وشراؤهم السلع منهم خارجها وبالتالي حرمانه من هذه الأعشار التي وضع لها الأوربيون ذلك الشرط الغريب لجبايتها[105]. وهذا ما

كان يدفع المخزن باستمرار الى مطالبة الأجانب باحترام بنود الاتفاقيات التي وضعوها أو فرضوها عليه.

ومما زاد في تدهور هذه الوضعية ما كان يحدثه بعض المشترين لحق جباية المكوس من تخفيض في الحافر وفي أعشار مختلف المواد حيث كانوا يأخذون من التجار أقل مما حدده المخزن على ذلك باتفاق مع الأجانب. فقد كتب السلطان يستفهم المحتسب الحاج الطاهر بن المير عما بلغه من : «أن أناسا من التجار الجالبين للجلد واللوز من سوس يأتون لردانة ويتفاصلون مع مكترى مستفادها بربع العشر في اللوز وربع الخمس في الجلد وبالربع في الحافر ويحوزون فيها خط يده بذلك الفصال وصاروا يطلبون مثل ذلك في محل آخر»[106]. كما بلغ السلطان بعد ذلك بسنة أن «مشتريي منافع القصر (...) يقبضان على الحبوب ثلاثة أواقي لكل بعير مع أن ما كان رتبه مولانا أعزه الله (...) اثنا عشر أوقية، وهما صارا يقبضان ربع ذلك...»[107]. ويرجع سبب هذا التصرف من طرف أناس يقبل المنطق منهم أن يزيدوا فيما يجبونه أكثر مما ينقصون الى ورود بند في قانون 1881 ينص على أن المشتري لبضاعة ما والراغب في نقلها الى مدينة أخرى يعطاه وصل بأنه سبق له أن أدى الأعشار على السلعة التي تجب عليها، أو المكس على التي يجب عليها أداء المكس. ويستشهد بهذا الوصل[108] في الجهة التي يقصدها حتى لا يكرر الأداء عليها مرة أخرى[109]. ولما كان الأمر كذلك (أي أن أداء الحافر وكذلك الأعشار يمكن أن يتم في المكان الذي يختاره الشخص المطالب بالأداء ما دام هذا الأداء لا يكون الا مرة واحدة) فإن المتصرفين في المكوس تنافسوا فيما بينهم في جلب التجار الى أن يؤدوا عندهم بدل الذهاب الى جهة أخرى وذلك عن طريق منحهم تخفيضات مهمة في الأداء.

ويظهر أن أهمية التخفيض قد أدت بالتجار الى تغيير خط سيرهم في بعض المناطق قصد الاستفادة منه. وقد لاقى مشترى مستفاد تارودانت في هذا الباب اقبالا منقطع النظير من طرف التجار اضطر معه المخزن الى أن يصدر أوامره بعدم قبول بطائق التعشير التي يسلمها هذا الشخص. فقد كتب أمين مستفادات الصويرة في هذا الموضوع يقول : «أمرنا سيدنا أيده الله أن كل ما يأتي من الآن لما يستقبل من ردانة حاملا للجلد واللوز فقط ويدعي التعشير يستوفي منه الواجب على القاعدة سيما من كان بعيدا وتوجه لها بقصد

التعشير. وأخبرنا سيدنا كفاه الله أنه أمر مكترى مستفاد المحل المذكور بأن كل ما يوسق من الصويرة يكون القبض عليه بها ولا يقبض عليه بردانة. وما لا يوسق بالثغر المذكور يقبض عليه هناك فإن انكف فذاك والا فيلزمه غرم ما عشره من القوافل الموسقات بالصويرة»[110].

ولم يكن الأوربيون يقفون عندما وضعوه من شروط، بل إن منهم من كان يستغل ضعف الممثلين المخزنيين في بعض الجهات لكي يأخذ على يده جميع أداءات المحميين والمخالطين للأجانب سواء كانت أعشارا[111]، أو مكوسا على الجلود أو بعض السلع الأخرى مما كان من اختصاص أمين المستفاد. وكان هذا المرور للمداخيل عن طريق القناصل والممثلين للأجانب قبل الوصول الى بيت المال أو أحد فروعه، يؤخر كثيرا وصول هذه الأموال الى المخزن الذي كان في أمس الحاجة اليها. وهذا ما يبرر تحامله على موظفيه الذين تحدث عندهم مثل هذه الحالات. فقد كتب لأمين مستفادات الصويرة قائلا : «أما قولك وجدت من قبلك يقبض البطاقة بما يجب على اللوز والجلد وهم يضعون الواجب مالا بسفينة قناصلهم الى أن يدفعوه بموجب ولم تر وجها لذلك فكتبت الخ غفلة منك عن البحث فيما هو من شأنك بل تثقيف الواجب المدة المديدة انما هو ارخاء للعنان عليكم»[112].

ومن الامثلة الصارخة لتضرر جبايات المخزن من التجارة بالمدن ما حصل في وزان. فقد كتب سيدي عبد الجبار الى السلطان في نهاية سنة 1300 / 1883. «أن اعانة بيت المال عمره الله التي كانت تحصل في أسواق الزاوية ورحابها لم يبق لبيت المال نفع منها (...) والسبب هو كان الجميع يعطي والداخلين من اجبالا وغيرهم وكذلك الناس في اعانة بيت المال سواء فزعم ابن عمنا عبد السلام أن مولانا جاد عليه كل من أراد أن يدخل حماه لا يعطي شيء محررين. فصارت الناس أفواجا أفواجا لئلا يعطوا شيئا لبيت المال فتبعهم الداخلين من اجبالا وغيرهم في صحبته لئلا يؤدوا شيئا فبهذا ضيع الجانب السلطاني»[113]. ويبدو أن الأمر لم يقف عند نقصان الجباية بسبب استفحال ظاهرة الاحتماء بالأجنبي، بل، إنها تعطلت تماما. فعندما حل أمناء الاختبار محمد الرزيني وبناصر غنام بمدينة وزان وتفقدوا شؤون مستفاداتها مع الأمين المكلف بذلك «أجاب بأن هذه مدة من ستة أشهر لم يتصرف ولا دخل عليه شيء...». وقد تأكد لهم صدق قوله عندما سألوا غيره من الناس، وبذلك

كتبوا الى الوزير محمد بن العربي الجامعي في الحادي عشر من شعبان سنة 1301 / يونيو 1884 (114).

وأمام جميع هذه المشاكل التي عرفتها جباية مكوس التجارة فإننا لا نعتقد أن السلطان قد ترك فرصة المفاوضات المنعقدة بين ممثليه وممثلي الأجانب بطنجة ما بين 1883 و 1885 (115) تمر دون أن يحاول ايجاد حل لها معهم. ولكننا لا نعرف بماذا انتهت هذه المحادثات في هذا الباب لأن الأمر الذي كان قد صدر من النائب برگاش الى مختلف ممثلي السلطان في الأقاليم جاء عاما بالقبض من «كل أحد كائنا من كان من رعية سيدنا ومن رعية الأجناس وحمايتهم» (116). وقد كان هذا الأمر غامضا لأنه لم يعين مكان القبض منهم الشيء الذي جعل المكلفين بتطبيقه يطلبون توضيحه. فقد كتب عبد الرحمان بن مبارك الى السلطان بأن «مكترى مستفاد ردانة ورد عليه كتاب من أمين سيدنا الذي بطنجة ذكر فيه أنه ورد عليه كتاب شريف بالكتب الى المكترى المذكور بقبض ما هو الواجب حتى من أرباب الحمايات وعدم التساهل في شيء من ذلك (...) وتوقف في ذلك هل يقبض منهم واجب ذلك في ما هو داخل البلد أم لا...» (117).

ورغم أننا لم نعثر على الوثائق التي تبين لنا ما آل اليه هذا الامر، إلا أن ما سبق يوضح لنا صعوبة الظروف التي خلقها الضغط الأجنبي في النصف الثاني من القرن الماضي لقيام جباية المكوس في المغرب.

الهوامش :

1) محمد المنوني : مظاهر يقظة المغرب الحديث الجزء الأول. الرباط، مطبعة الامنية 1973 ص 297.
2) الناصري : الاستقصا، الجزء الثامن ص 7.
3) الضعيف الرباطي : تاريخ مخطوط الخزانة العامة بالرباط د 660 ص 168.
4) نفس المرجع ص 226.
5) محمد اكنسوس : الجيش العرمرم الخماسي في دولة أولاد مولانا علي السجلماسي. فاس المطبعة الحجرية 1918 الجزء الأول ص 142. وكذلك المنوني المرجع المذكور أعلاه ص 297 - 298.
6) الضعيف المرجع المذكور ص 457.
7) الناصري : الاستقصا. الجزء 9 ص 61.
8) محد داود : تاريخ تطوان القسم الأول من المجلد الخامس. تطوان 1966 ص 99 - 100.
9) الناصري ج 9 . ص 36.

10) السلطان محمد بن عبد الرحمان الى برگاش في 28 جمادى اا 1278 / 31 دجنبر 1861 . الوثائق عدد 4 ص 221.

11) محضر مؤرخ ب 4 جمادى الاولى 1281 / 5 أكتوبر 1864 . خ ح كناش 57 ص 6

12) كتاب بتاريخ 15 جمادى اا 1282 / 5 نونبر 1865 . خ ح كناش 47.

13) كتاب بتاريخ 27 جمادى اا 1282 / 17 نونبر 1865 . خ ح كناش 47.

14) كتاب تاريخ 5 جمادى 2 1286 / 12 شتنبر 1869 . نفس المصدر.

15) نسخة رسالة موجهة من السلطان محمد بن عبد الرحمان الى الأمين محمد الحلوي وعبد القادر وغنام في 21 ذي الحجة 1286 / 24 مارس1870 . المكتبة العلمية الصبيحية بسلا رقم 48.

16) كتب أحد مشتري المستفادات محمد بن موسى الرباطي الى أمين الأمناء قائلا : «وبعد سيدي قد كنت كاتبتك (...) بقضية مبيعات سلا من أنك شرطت علينا عدم ادعاء الخسارة عدى الأبواب» في 2 ربيع 2 1288 / 22 يونيو 1871 . م. ع. ص سلا رقم 45.

17) «كتاب بتاريخ 9 رجب 1288 / 24 شتنبر 1871 فيه الاعلام بما زيد في كنطردة الطرقة وكنطردة الأبواب الخ. والأمر بقبول زيادة الطرقة والتشبت في زيادة كنطردة الأبواب». خ ج كناش 47.

18) كتاب بتاريخ 2 رمضان 1288 / 15 نونبر 1871 . نفس المصدر.

19) كتاب بتاريخ 6 ذي القعدة 1288 / 17 يناير 1872 نفس المصدر.

20) كتاب بتاريخ 16 شعبان 1288 / 31 أكتوبر 1871 . نفس المصدر.

21) محمد برگاش الى السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمان في 13 ذي الحجة 1282/ 23 فبراير 1872 . الوثائق عدد4 ص 396.

22) كتاب بتاريخ 15 محرم 1282 / 10 يونيو 1865 . وآخر بتاريخ 14 شعبان 1282 / 2 يناير 1822 . خ ح كناش 47.

23) كتاب بتاريخ 8 شوال 1282 / 24 فبراير 1866 . نفس المصدر.

24) كتاب بتاريخ 13 صفر 1283 / 27 يونيو 1866 . نفس المصدر.

25) كتاب بتاريخ 12 ذي الحجة 1283 / 17 أبريل 1867 . نفس المصدر.

26) جواب بتاريخ 11 صفر 1284 /14 يونيو 1867 . نفس المصدر.

27) كتاب بتاريخ 7 ربيع الأول 1285 / 28 يونيو 1868 . نفس المصدر.

28) كتاب بتاريخ 8 ربيع 2 1285 / 29 يوليوز 1868 . خ ح كناش 47.

29) كتاب بتاريخ 27 محرم 1286 / 10 ماي 1869 . نفس المصدر.

30) كتاب بتاريخ فاتح رجب 1286 / 7 أكتوبر 1869 . نفس المصدر.

31) كتاب بتاريخ 13 جمادى الأولى 1286 / 21 غشت 1869 . خ ح كناش 47.

32) كتاب بتاريخ 14 شعبان 1286 / 19 نونبر 1869 . نفس المصدر.

33) أنظر نصوص وثائق هذه القضية في ملحق بحثنا «قضية المكس بالمغرب في القرن التاسع عشر» رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا قدمت سنة 1987 تحت اشراف الاستاذ عبد الله العروي بكلية الآداب بالرباط ص216 . 220.

34) كتاب بتاريخ 16 جمادى 2 1287 / 13 شتنبر 1870 «مضمنه قضية دار ابن جبور المسجون على ما تخلد بذمته من أثمان الكنطردات، المرهونة بيد لذمي وأنها لما بيعت منع ابن داود

المشتري» خ ح كناش 47.

35) كتاب بتاريخ 29 رجب 1287 / 25 أكتوبر 1870. نفس المصدر.

36) كتاب بتاريخ 9 شعبان 1287 / 5 نونبر 1870. نفس المصدر.

37) كتاب بتاريخ 9 ذي القعدة 1287 / 31 يناير 1870. نفس المصدر.

38) كتاب بتاريخ 19 صفر 1288 / 11 ماي 1871. نفس المصدر.

39) محمد بن عبد الرحمان الى ابنه سيدي حسن في فاتح رجب 1288 / 16 شتنبر 1871. خ ح مح 37.

40) كتاب بتاريخ 4 جمادى الأولى 1288 / 22 يوليوز 1871. خ ح كناش 47.

41) خ.ح كناش 47.

42) كتاب بتاريخ 20 شعبان 1282 / 9 يناير 1866. نفس المصدر.

43) كتاب بتاريخ 1 ذي القعدة 1283 / 7 مارس 1867. نفس المصدر.

44) خ ح كناش 47.

45) كتاب بتاريخ 10 ربيع الأول عام 1287 / 10 يونيو 1870. نفس المصدر.

46) في 15 ربيع 2 1287 / 15 يوليوز 1870. خ ح كناش 664 ص 35.

47) كتاب بتاريخ 13 جمادى الأولى 1287 / 11 غشت 1870 خ ح كناش 47.

48) كتاب بتاريخ 21 جمادى الأولى 1287 / 19 غشت 1870. نفس المصدر.

49) في 7 رجب 1287 / 4 أكتوبر 1870. خ ح مح 37.

50) كتاب بتاريخ 9 شعبان 1287 / 5 نونبر 1870. خ ج كناش 47.

51) كتاب بتاريخ 14 شعبان 1287 / 10 نونبر 1870. نفس المصدر.

52) كتاب بتاريخ 27 محرم 1288 / 18 أبريل 1871. نفس المصدر.

53) كتاب شريف بتاريخ 4 شوال 1287 / 28 دجنبر 1870. وجواب ب 8 حجة 1287 / 29 فبراير 1871. خ ح كناش 47.

54) كتاب بتاريخ 10 جمادى الأولى 1288 / 28 يوليوز 1871 وآخر بتاريخ 22 رجب 1288 / 7 أكتوبر 1871. نفس المصدر.

55) كتاب بتاريخ 27 رمضان 1288 / 11 دجنبر 1871. نفس المصدر.

56) محمد بن عبد الرحمان الى خليفته سيدي حسن في 20 ذي الحجة 1288 / 1872م. خ ح مح 37.

57) خ ح كناش 47.

58) السلطان مولاي الحسن الى الأمين محمد بن المدني بنيس في 18 شعبان 1290 / 11 أكتوبر 1873. مجلة الوثائق العدد 3 ص 390.

59) عبد الوهاب بن منصور. مجلة الوثائق العدد 3 ص 280.

60) توقفت جباية المكوس في فاس طيلة ثماني أشهر من 28 رجب 1290 الى 4 ربيع الثاني 1291. وتوقفت كذلك بمدينة سلا إثر وصول أخبار فاس اليها من 20 شعبان 1290. الى أن أعادها السلطان أثناء مروره بها وذلك ابتداء من 21 شوال 1290.

61) يلخص صاحب الاستقصا تطور جباية المكوس في المغرب منذ عهد السلطان مولاي عبد الرحمان بقوله : «وفي سنة 1266ه/ 1850، أحدث السلطان المكس بفاس وغيرها من الأمصار، أحدثه

أولا في الجلد (...) ثم أحدثه في البهائم ثم تفاحش أمره في دولة ابنه السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمان رحمه الله وهلم جرا» ولا شك أنه كان يريد بهذه العبارة الاشارة الى ما عرفه عهد مولاي الحسن من انتشار للمكوس. ولم يقدم على تفصيل القول في ذلك احتراما لهذا السلطان الذي ألف كتابه من أجله. الناصري ج 9. ص 61.

62) خ ح 312 ص 1 الى ص 3.

63) نفس المصدر ص 6 و7. «حساب ما دخل على الأمين الحاج محمد أجنا المكناسي من مكوسات مكناس أولها صفر عام 1293». الموافق لفبراير مارس 1876.

64) لم نستطع نظرا لطبيعة الوثائق التعرف على أهمية هذه الأسواق والأبواب التي أحدث فيها المكس خاصة وأننا لم نعثر ولو على لائحة واحدة بمكوس الحواضر في عهد السلطان محمد بن عبد الرحمان تمكننا من المقارنة.

65) موسى بن أحمد الى محمد الطريس في 2 رجب 1293 / 24 يونيو1876. خزانة تطوان مع 34 / 18.

66) نفس المصدر.

67) موسى بن أحمد الى أمين الدار البيضاء في 23 رمضان 1293 / 12 أكتوبر 1876. خزانة تطوان مع 34 / 34.

68) السلطان الى محمد بركاش في 15 ربيع الأول 1295 / 19 مارس 1878. مجلة الوثائق مجلد5 ص 84 - 85.

69) نفس المصدر. ونفس المرجع.

70) السلطان الى محمد بركاش في 23 جمادى الأولى 1295 / 26 ماي 1878. نفس المرجع. ص 96.

71) السلطان الى محمد بركاش في 6 رجب 1295 / 6 يوليوز 1878. نفس المرجع ص 98.

72) عبد الوهاب ابن منصور : مشكلة الحماية القنصلية بالمغرب من نشأتها الى مؤتمر مدريد سنة 1880. الرباط. المطبعة الملكية 1977. ص 198.

73) خ ح كناش 102.

74) في 25 شوال 1298 / 20 شتنبر 1881 أوردها عبد الرحمان ابن زيدان : الاتحاف الجزء II ص 380.

75) السلطان الى محمد بركاش في 25 شوال 1298 / 20 شتنبر 1881. وأوردها محمد نهليل : رسائل شريفة رقم 52.

76) خ ح كناش 353 ص 244.

77) السلطان الى أمين مستفادات أسفي في 10 شوال 1300 / 14 غشت 1883. خ ح كناش 353 ص269.

78) السلطان الى أمين مستفادات آسفي في 21 ذي القعدة/ 23 شتنبر 1883 خ ح كناش 117 ص 171.

79) الحاج محمد الحساني الى السلطان في 8 ربيع الأول 1301 / 7 يناير 1883. خ ح مع 60. وتجدر الاشارة الى أننا لم نعثر في المراجع التي أطلعنا عليها أي ذكر لهذه المفاوضات التي جرت

حسب هذه الوثيقة بطنجة بين المخزن وممثلي الدول الأجنبية بالمغرب.

80) محمد بن الطيب الحسناوي الآسفي الى الوزير محمد بن العربي الجامعي في 15 رمضان 1301 / 9 يوليوز 1884. خ ح مح 46.

81) خ ح محفظة 162.

82) في فاتح صفر 1303 / 9 نونبر 1885. خ ح مح 104.

83) أنظر ملحق الوثائق.

84) السلطان الى أمين المدخولات بالصويرة في 25 ذي القعدة 1300 / 27 شتنبر 1883. خ ح كناش 117 ص 183.

85) خ ح محفظة 104.

86) خزانة تطوان مح 4 / 35.

87) الناصري. الاستقصا ج ص 179.

88) التوزاني نعيمة هراج «الأمناء بالمغرب في عهد السلطان مولاي الحسن، ص. 129.

89) محمد الصديقي : ايقاظ السريرة لتاريخ الصويرة، الدار البيضاء الجزء الأول 1954 ص 123 - 124.

90) العربي بن محمد بريشة الى السلطان في 5 ربيع 2 1303 / 11 يناير 1886. خ ح مح 140.

91) محمد غنام الى السلطان في 26 ذي القعدة 1303 / 26 غشت 1886. خ ح مح 176.

92) التوزاني : المرجع المذكور ص 129.

93) السلطان الى الأمين محمد احداد في فاتح محرم 1311 / 15 يوليوز 1893. خ ح كناش 467 ص 87.

94) السلطان الى أمين مستفاد وجدة في 7 جمادى 2 1310 / 27 دجنبر 1892.

95) وحذف الحافر في مكناس أواخر سنة 1885 بينما استمر يجبي في أبواب مراكش الى ما بعد سنة 1892.

96) 18 جمادى الأولى 1295 / 20 ماي 1878 دورية الوثائق المجلد 5 ص 93. وكذلك 10 شعبان 1295 / 9 غشت 1878. نفس المرجع ص 101.

97) أنظر الهامش 71.

98) 15 شوال 1295 / 12 أكتوبر 1878. أوردها محمد نهليل ضمن «رسائل شريفة». وليست هذه الحالة غريبة عما نبه اليه الأستاذ عياش من تصرفات نواب السلطان طوال النصف الأخير من القرن التاسع عشر التي كانت تضع السلطان في نهاية المطاف أمام الأمر الواقع أو تدفع به الى الدخول في الدفاع عن قضايا كان يرفض أصلا مناقشتها بناء على أنها من اختصاصه بمفرده. وقد أرجع الأستاذ عياش هذا الى تحالف هؤلاء، وعلى رأسهم برگاش، بشكل سري مع هؤلاء المحميين ومؤازتهم لهم سريا انظر ج. عياش : الشعور القوي في مغرب القرن التاسع عشر ضمن دراسات في تاريخ المغرب ص 190 وما بعدها.

99) الحاجب موسى بن أحمد الى محمد برگاش في 15 شوال 1295 / 12 أكتوبر 1878 ضمن رسائل شريفة لمحمد نهليل.

100) نفس المرجع ونفس المصدر.

101) ميشو بلير الضرائب المغربية ص 84 - 85.

102) السلطان محمد برگاش في 25 شوال 1298 / 20 شتنبر 1881 . نهليل رسائل شريفة رقم 52 .
103) نفس المصدر . ونفس المرجع.
104) ميشو بلير. الضرائب المغربية ص 83 .
105) مبيضة رسالة الى نائب دولة فرنسا في 28 رمضان 1300 / 2 غشت 1883 . أوردها فومي ضمن كتابه رسائل شريفة مختارة ص 101 .
106) في 21 ذي القعدة 1300 / 23 شتنبر 1883 . خ ح كناش 117 ص 175 .
107) أمين مستفاد العرائش الى السلطان في 24 قعدة 1301 / 5 شتنبر 1884 . خ ح مح 48 .
108) هذه البطاقة للأداء هي حسب بعض النماذج التي حصلنا عليها عبارة عن مراسلة في ورقة صغيرة من حجم 10 سم على 15 سم يوضع في أسفلها طابع الأمين المكلف بالمستفادات في المدينة التي سلمت فيها. ونص احداها كما يلي : الحمد لله وحده. أمناء سيدنا نصره الله بثغر الصويرة السلام عليكم ورحمة الله وبركاته بوجود سيدنا نصره الله. أما بعد فيرد عليكم حامله الجمال حماد بن سعيد الهواري وبيده خمسة أجمال وحمار والوز ميزنهم ستة عشرة قناطير ونصف ها كذا 1650 . أدى لعشر والحافر الواجب عليه بردنت والسلام في 8 من الحجة الحرام عام 1300 . عبد ربه عبد الهادي بن عبد الرحمان وفقه الله . ـ طابعه. خ ح مح 28.
109) ميشو بلير. الضرائب المغربية ص 83 .
110) في 26 ذي الحجة 1300 / 28 أكتوبر 1883 . خ ح مح 28.
111) أنظر الملاحظة 101 .
112) في 13 شوال 1301 / 6 غشت 1884 . خ ح كناش 121 ص 130 .
113) في 29 ذي الحجة 1300 / 31 أكتوبر 1883 .خ ح مح 40 .
114) خ ح مح 58.
115) أنظر الملاحظة 76 أعلاه وما بعدها.
116) أنظر الهامش 81 أعلاه.
117) في 20 ربيع الأول 1302 / 10 دجنبر 1884 . خ ح مح 152 .

الأزمة المالية ومسألة النقود في فاس والبادية المجاورة في القرن 19

العربي اكنينح

حظيت مسألة النقود في مغرب القرن 19 ، في العقود الأخيرة، باهتمام عدد من الباحثين المغاربة.[1] فقد احتل هذا الجانب الاقتصادي الهام، والخطير، في تاريخ المغرب، في هذه الفترة، حيزا هاما في جل الأطروحات الجامعية التي أرخت للقرن التاسع عشر، وقد كرست مؤخرا أطروحة خاصة، تناولت مختلف جوانب هذا الموضوع بالدرس والتحليل في إقليم سوس[2]. وقد انطلقت هذه الأبحاث من الدراسة الهامة التي قام بها جرمان عياش في نهاية الخمسينات، حول الأزمة المالية التي عرفها المغرب بعد حرب تطوان[3]. إذ يرجع إليه الفضل في الكشف عن أسس هذه المسألة التي شغلت المخزن طيلة النصف الثاني من القرن الماضي. وبالرغم من تعدد هذه الدراسات، فإن هذا لا يمنعنا من إعادة تناول هذه المسألة بالدراسة والتحليل من جديد، في إطار منوغرافي، ومن خلال وثائق جديدة، من شأنها أن تساهم في الكشف عن جوانب أخرى لهذا الموضوع الهام الذي لا يزال يكتنفه الكثير من الغموض.

كان أساس النظام النقدي في المغرب قبل القرن 19 ، هو المثقال. وكان ينقسم إلى أجزاء أربعة: الدرهم، الأوقية، الموزونة، والفلس. وكان المثقال أيام ازدهار المغرب، بسبب تحكمه في مسالك الذهب، ذهبيا. بينما كان الدرهم فضيا. وكانت الأوقية برونزية. إلا أنه عندما قلت كميات الذهب في البلاد، بسبب فتور عائدات السودان، وتراجع مداخيل التجارة الخارجية، ولجوء الناس إلى اكتناز الذهب وادخاره، اضطر السلطان سيدي محمد بن عبد الله، في سنة 1766 ، إلى تعويض المثقال الذهبي بالمثقال الفضي، الذي أصبح وزنه في هذا التاريخ، مساويا لـ 29 ج من الفضة. كما ضرب هذا السلطان قطعة فضية أخرى، تزن 0.72 ج، تسمى الموزونة. وكان المثقال في هذه الفترة، يساوي قيمة عشرة أواق من البرونز، وكان الدرهم الشرعي يساوي عشر المثقال. (2.9 ج من

الفضة). أو قيمة أوقية واحدة من البرونز. وكانت الأوقية، تصرف ب 96 فلسا من البرونز. وكانت قيمة 24 فلسا تساوي قيمة موزونة واحدة من الفضة[4].

وإلى جانب النقود المغربية، كانت تروج في البلاد، وبصفة خاصة في الموانئ الشمالية والغربية، ومنذ أمد بعيد نسبيا، نقود أجنبية أغلبها إسبانية وفرنسية. وكانت قطع الريال الإسباني (الريال بو مدفع)، والريال الفرنسي (قطعة خمسة فرنكات)، تتصدر هذه العملات. وكان كل من الريال الإسباني والفرنسي، يزن 25 ج من الفضة[5]. وكانت العملات الأجنبية، كلما أريد صرفها بالنقود المغربية، تقدر بالأوقية البرونزية. وكانت النقود الفضية في هذه الفترة، ذات قيمة كامنة، تتمثل في كمية المعدن المسكوك بها، وأي تغيير قد يطرأ على وزنها، يؤثر توا على صرفها. فمن هذا المنطلق المرجعي والأساسي يمكن تتبع أسباب الانخفاض المطرد الذي طرأ على قيمة العملة المغربية، طيلة القرن 19، والوقوف، على وتيرة تدهور سعر صرفها أمام العملات الأجنبية. كان المغرب إلى حدود الثلث الأول من القرن 19، لا يزال يحتفظ بكميات هامة من نقوده الفضية، المتمثلة في المثقال، والدرهم، والموزونة. وكانت النقود الذهبية قليلة. وكانت المعاملات التجارية في الداخل، تتم بالنقود الوطنية، بينما كان التعامل بالريال والعملات الأجنبية، يكاد ينحصر في الموانئ، والمبادلات التجارية الخارجية. فقد وقفنا في إحدى الوثائق الأجنبية المعاصرة لعهد مولاي سليمان، على معلومات هامة، تفيد أن النقود الفضية المغربية في ذلك التاريخ، كانت لاتزال متوفرة في البلاد، وبكثرة، وتعتمد في سائر المعاملات التجارية. ففي دجنبر عام 1800، وصل إلى قنصلية فرنسا بطنجة، التقييد المخزني الكامل الذي ضم جميع القبائل، والعمالات، التي وفدت على السلطان في تلك السنة، لأداء واجبات الزكاة والأعشار. وقد عثرنا على هذه القائمة، ضمن وثائق وزارة الحربية الفرنسية بقصر ڤانسان. وتحتوي هذه الوثيقة الهامة، على لائحة طويلة، ومفصلة، تشمل أسماء مجموع ثمانين إيالة وعمالة، تغطي تقريبا كل جهات المغرب، تقابلها مقادير الزكاة والأعشار التي دفعتها كل قبيلة وعمالة، على حدة، مقومة بقناطير الفضة. بلغ مجموعها حسب نفس القائمة، 4614.5 قنطارا من الفضة، أو ما يعادل 4614500 مثقالا فضيا، على اعتبار أن القنطار حسب نفس المصدر، كان يساوي في ذلك التاريخ 1000 مثقال[6].

وعند قراءة مضامين حسابات مداخيل ومصاريف بيت مال مولاي عبد

الرحمان بفاس، نجد أن النقود المغربية الفضية، كانت لا تزال تشكل في عهد هذا السلطان، رصيدا مهما من رأس مال الدولة، إلى جانب الريال، والضبلون، والبندقي واللويز، والإبرة. حيث نعثر على عبارات «كذا من الخناشي» من الدرهم، والدرهم السباعي[7]. وفي أحد كنانيش ناظر القرويين بفاس، وردت فيه بيانات مستفيضة، عما قبضه وصيره على أوقافها، في المدة المتراوحة بين سنتي *1258* و *1262* (*1842*. *1846*) (عهد مولاي عبد الرحمان)، لانقف على أي ذكر للعملات الأجنبية في تلك الحسابات، في فاس، في ذلك التاريخ. فقد كانت مداخيل هذه المؤسسة الدينية من الأكرية، ومصاريفها على الأعمال الاجتماعية تقدر بالمثقال، والموزونة، والأوقية[8].

إلا أن الوضعية المالية للمغرب، بعد النصف الثاني من القرن *19*، قد انقلبت رأسا على عقب. فحسابات بيوت مال السلاطين، سيدي محمد بن عبد الرحمان، ومولاي الحسن، ومولاي عبد العزيز، والتي راجعنا مضامين عدد من كنانيشها، بالخزانة الحسنية، تكشف عن نذرة النقود المغربية الفضية القديمة، وحلول الكثير من القطع الأجنبية محلها، في حسابات الداخل والخارج، التي كان الأمناء يقومون بتدوينها في سجلات خاصة[9]. ويكاد الريال الفرنسي والإسباني، يطغيان على تلك الحسابات. يضاف إليهما البندقي، والضبلون، والإبرة، والبسيطة، والريال المؤنث، والبليون. وكلها عملات كانت تثبت بسعر صرفها بالأوقية، والمثقال، حسب السوم الرسمي الذي كانت تحدده الدولة، مع زيادة الفرق الذي كانت تروج به في السوق[10]. فقد انتقلت النقود المغربية في هذه الفترة، من عملات حقيقية، إلى مجرد وحدات حسابية، ذات قيمة إسمية فقط. ومن خلال الإشارات الواردة في الوثائق المتعلقة بالجباية، والمعاملات التجارية، لما بعد هذا التاريخ، يتضح أن النقود الأجنبية وخاصة منها الريال الفرنسي والإسباني، كانت قد غزت المغرب في هذه الفترة، وعلى نطاق واسع. ففي فاس، أصبحت العملات الأجنبية، كما يستفاد من سجلات تجارها، تتصدر معاملاتهم التجارية[11]. ومن خلال مقادير الدية، وبنود الأوفاق العرفية لبعض قبائل سايس، والأطلس المتوسط: (جروان. مجاط، زمور، بنومطير، بنو مكيلد، آيت يوسي، آيت سغروشن)، نلاحظ، حضور الريال في قيمة كل التعويضات المالية التي كانت تضبط حياتهم الاقتصادية، وعلاقاتهم الاجتماعية، وغيابا تاما لأسماء القطع النقدية الفضية المغربية[12]. وفي هذا

الصدد، تذهب أيضا الوثائق والمصادر الأجنبية التي تطرقت لموضوع النقود المغربية، بعد منتصف القرن 19، إلى القول: إن المغرب لا يتوفر على عملة حقيقية خاصة به، وتكاد العملات الفرنسية، والإسبانية، والإنجليزية، تغطي كل معاملاته التجارية[13]. فما هي أسباب هذا الاستعمار النقدي؟ وأين اختفت العملة الفضية المغربية القديمة بعد منتصف هذا القرن؟

يرى جرمان عياش، أن قطع المثقال الفضي، ذات وزن 29 ج من الفضة، والتي كانت تساوي من حيث القيمة، قطع الريالين الفرنسي والإسباني، الذي كان يزن كل منهما 25 ج من الفضة فقط، قد اختفت من التداول في المغرب، منذ نهاية القرن 18 وبداية القرن 19، بسبب تهريب التجار الأجانب لها. لأنهم كانوا يستفيدون عند إعادة بيعها، في بلدانهم، من الفرق الذي كان قائما بينها، من حيث الوزن، (25 ج 29 ج)[14]. إلا أنه إلى جانب هذا العامل، فإن خروج الكتلة النقدية الفضية من البلاد، وفراغ بيت مال الدولة من هذه العملة، قد تم بشكل مثير، في أعقاب حرب تطوان، عندما اضطر المخزن إلى تسديد الغرامة الفادحة التي فرضت عليه بعد هذه الحرب، والتي بلغت قيمتها 100 مليون بسيطة، كان أداء ربعها فقط، كافيا، لإفراغ بيت مال فاس ومراكش، والإتيان على مدخراتهما من القطع الذهبية والفضية القديمة[15]. وقد استمرت عملية استنزاف المغرب، والإتيان على ما تبقى له من هذه العملة الفضية، مدة طويلة بعد هذا التاريخ، فقد اضطر سيدي محمد بن عبد الرحمان، بعد حرب تطوان، كما هو معروف، إلى التخلي عن مراعاة نصاب الزكاة والأعشار في الجباية، وتحولت الواجبات الدينية في عهده، إلى مجرد ضريبة نقدية، صارت الدولة، تحدد قيمتها مسبقا، حسب حاجتها إلى المال، ثم توزعها بعد ذلك على القبائل، بغض النظر عن حجم ثروات السكان، وما يملكونه من مواشي وغلل زراعية، وقد بين عياش أن هذا الإجراء، قد اتخذ لضمان استمرار ورود الجباية على بيت المال، وحتى لا تتأثر موارده بأحوال المناخ، وضعف مردودية السنوات العجاف[16]. والواقع أن التحول الذي طرأ على طريقة جباية الزكاة والأعشار، من نظامها العيني المعتاد، إلى النظام النقدي، في عهد هذا السلطان، كان يستهدف أساسا، في نظرنا، البحث والتنقيب، على ما تبقى من نقود فضية مكتنزة لدى القبائل، وجمعها، لمواجهة الصعوبات المالية التي كانت تواجه الدولة في ذلك التاريخ، فالوثائق المخزنية، المتعلقة بأقساط الزكاة والأعشار، المفروضة

على بعض قبائل شرق فاس، في عهد سيدي محمد بن عبد الرحمان، تكشف أن المخزن، كان يطالب رعاياه، بأداء واجباتهم الضريبية بالفضة والفلوس. أي بالنقود المغربية. وهذا ما يستفاد من عدد من القوائم الحسابية، المتعلقة بالزكاة والأعشار الخاصة بعدد من قبائل هذه المنطقة، حيث نقرأ في مطلعها على سبيل المثال «الحمد لله، تقييد الذي دفع الشيخ عق بن عبد السلام، الواجب على إخوانه من الزكاة والأعشار، وقيده في 5 ربيع الثاني عام 1286 فضة 555 . . زاد فلوس 215.

زاد1116 . . وأيضا 37.5. الخ...»[17].

وفي وثائق أخرى، نجد تزاوجا في الأداء، بين النقود الأجنبية والمغربية، حيث نقرأ أيضا: «تقييد الداخل السعيد وفره الله، في 25 رمضان عام 1283».

«ملاقات الغازي العمري ريال ماية، يجب 3250 (أوقية).

«ملاقات أخ بن رشيد ألف مثقال، يجب 10.000 (أوقية)[18].

على اعتبار أن الريال في هذا التاريخ، كان يساوي 32.5 أوقية، والمثقال عشرة أواق. وهذا دليل آخر، على أن "النقود الأجنبية في عهد هذا السلطان، كانت قد حلت نسبيا، محل النقود الفضية المغربية التي بدأت كمياتها تتضاءل تدريجيا في البلاد، مفسحة المجال للعملات الأروبية التي غزت المغرب، وعلى نطاق واسع، منذ منتصف هذا القرن،إلى جانب غرامة حرب تطوان، ساهمت عدة عوامل، في تسرب العملة الفضية المغربية نحو الخارج، يمكن إجمالها في النقط التالية:

- انفتاح المغرب طيلة القرن 19، في وجه التجارة الخارجية، وتزايد إقبال السكان، على البضائع الأجنبية، مثل السكر، والشاي، والقهوة والتوابل، وأثواب الكتان، والمنسوجات القطنية والحريرية وما ترتب على ذلك من انعكاسات على ميزان الأداءات.

- واردات المخزن من الأسلحة والمعدات، لتحديث الجيش وتطويره أتت على كمية هائلة من رصيده من العملة الفضية.

- الديون والغرامات التي كان التجار والقناصل الأجانب يستخلصونها من الوسطاء المغاربة، ومن الغرماء الذين كانوا يضطرون إلى الاستدانة من الأجانب وعملائهم في الداخل، لأداء واجبات المخزن المتزايدة. وكانت مستحقات هذه الديون،

كما يستفاد من الوثائق، تؤدى مضاعفة، بسبب ارتفاع نسبة الفوائد، وتماطل المدينين عن أداء التزاماتهم، بسبب عجزهم عن الوفاء بها في وقتها المحدد.

ـ الخصاص الذي كانت تعاني منه أوربا من الفضة، جعل تجارها، يتسابقون إلى تهريب القطع الفضية المغربية القديمة، لأنهم كانوا يربحون كما أسلفنا، من فارق وزنها، عند إعادة بيعها، وقد حدث هذا، في الوقت الذي قلت فيه صادرات المغرب نحو الخارج، بسبب تعاقب عدد من السنوات العجاف، وتدهور الصناعات الوطنية، بسبب منافسة البضائع الأجنبية لها، فقد ذكر صاحب «اللسان المعرب»، أن الخبراء بأمور التجارة في عهده، قد قدروا بمائتي (200) مليون، قيمة واردات المغرب سنويا من أروبا، من البضائع التي يمكن إنتاجها في البلاد [19]. ثم زاد متأسفا على اقتصاد بلاده الذي أنهكته أوربا قائلا: «إن هدف الأوربيين من التجارة في ذلك الزمان، كان يرمي أساسا إلى جمع نقود البلاد من الذهب والفضة، وتهريبها إلى بلدانهم، مقابل حاصل إنتاج أراضيهم ومصانعهم من «الخردوات والبضائع الرديئة» [20].

وإلى جانب هذه العوامل، ساهمت قلة المعدن الفضي أو الذهبي الذي يمكن سكه، في تأزم الوضعية النقدية بالمغرب، الأمر الذي أدى إلى لجوء الدولة إلى معدن آخر أقل قيمة بكثير منهما، لتعويضهما في المعاملات التجارية. وكان هذا إيذانا، بانهيار العملة المغربية، وتدهور قيمتها، طيلة النصف الثاني من القرن الماضي والسنوات السابقة لإجراء الحماية. عندما قلت الفضة في البلاد، وتزايدت الحاجة إلى النقود، بسبب تطور المعاملات التجارية، اضطر المخزن، لكي يعوض الخصاص النقدي، الناجم عن ذهاب الفضة، إلى إغراق البلاد تدريجيا، بكميات هائلة من قطع البرونز التي أصبحت تشكل العيار الحقيقي للعملة المغربية. ولا تنقصنا هنا الأدلة على كثرة الفلوس البرونزية، وتضخم روجانها في البلاد، فقد أصدر معمل فاس، في عهد سيدي محمد بن عبد الرحمان، كميات كبيرة من هذه الفلوس. فقد وقفنا في كنانيش بيت مال هذا السلطان بفاس، على تقاييد كثيرة، تتعلق بصدور فلوس جديدة، سكت في عهده، إما من البرونز، أو من النقود القديمة، يمكن الاستشهاد هنا على ذلك ببعض الفقرات المقتطفة منها، كما يلي:

«الحمد لله، تقييد الداخل على الأمناء الأجلة، السيد عبد الكريم

التازي، والحاج محمد بن الحاج عبد الرازق بن شقرون، والحاج محمد بركاش، في 3 حجة 1288 . ».

«فلوس جديدة م 33433. ثلاث وثلاثون مائة مثقال، وأربعة وأربعون مثقالا وثلاث أواقي، وموزونتان في دفعتين، سكة من النحاس المدفوع لدار الضرب»[21].

« وفي 29 حجة فاتح محرم 1289 ، من دار الضرب، 3381، فلوس جديدة، من النحاس المدفوع لهم[22].

«وفي 27 جمادى الأولى، عام 1285 ، من أمناء دار الضرب، 294122 فلوس جديدة، بقصد أن تبدل بالفلوس القديمة من أيدي الناس، تسعة وعشرون ألف مثقال، وأربعماية مثقال واثنا عشر مثقال، وعشر موزونات»[23].

«وفي 23 رجب 1285 ، من أمناء دار الضرب 17328 ، فلوس جديدة سكت من الفلوس القديمة المحوزة من التجار. سبعة عشر ماية مثقال، واثنان وثلاثون مثقال وثمان أواق»[24].

ويستشف من هذه الإشارات أيضا، أن المخزن، قد عمد إلى تجديد القطع البرونزية القديمة، وسك قطع أخرى بدلا منها، أكبر وأمتن، محاولة منه الرفع من قيمتها المتدهورة. وهذا ما يفهم من عبارة، تبديل الفلوس القديمة، بفلوس جديدة. يقرر عياش، في سياق حديثه عن الأزمة المالية التي عرفها المغرب بعد حرب تطوان، أن انهيار الفلوس البرونزية المغربية أمام النقود الأجنبية، قد نجم، بالإضافة إلى تسرب الفضة نحو الخارج، عن تراجع قيمة البرونز، وتدهور سعره في أروبا. وأن الريال الفرنسي، قد اندمج في النظام النقدي المغربي، وحل محل المثقال القديم، في الوقت الذي أصبحت فيه قيمة 10 أواق من البرونز، تساوي 25 ج من الفضة، عوض 29 ج ، عيار المثقال القديم الذي كان يساوي 10 منها[25].

والواقع أن الإشارات الواردة في الوثائق، تكشف أن قيمة النقود المغربية، قد بدأت في الانهيار، منذ نهاية النصف الأول من القرن 19. وقد اتسم هذا الإنهيار، بطابع تصاعدي، ففي سنة 1848 ، كان سعر الريال الفرنسي مثلا، يساوي 18 أوقية[26]. وفي سنة 1295 (1878)، قفز سعره التجاري إلى 50 أوقية[27] وفي عهد مولاي عبد العزيز، كان نفس الريال يصرف في فاس، ب 140 أوقية[28]، وكان البندقي، وهي عملة ذهبية، يصرف في سنة 1277 /

(1859) ب 60 أوقية[29]، في حين أصبح سعره في سنة 1880 240 أوقية[30]. وفي سنة 1848، كان سعر الريال الإسباني، يساوي 17 أوقية[31]. وفي سنة 1311 (1894) انتقل سعره في فاس، إلى 11 مثقالا أو 110 أوقية[32].

يتضح من هذه الأرقام، أن الفلوس البرونزية المغربية، قد تهاوت قيمتها بسرعة أمام النقود الأجنبية، الفضية، والذهبية، ذات العيارات الثابتة. وقد ضاعف من تدهور سعرها، روجان عدد كبير من النقود المزيفة، أو المصنوعة من المعدن الرديء. وكانت فاس، بصفتها مركزا تجاريا هاما، تعج بمثل هذه القطع، بسبب المضاربات النقدية، وتفشي عملية التزوير في المدينة والبادية على السواء، وعلى نطاق واسع، فقد ترددت في المراسلات المخزنية، إشارات كثيرة، تتحدث عن روجان الفلوس المزيفة في فاس، وإضرارها بنشاط السكان الاقتصادي، ومعاشهم اليومي، ففي سنة 1295/1878، كتب موسى بن أحمد، على سبيل المثال، إلى أخيه عبد الله بن أحمد، عامل فاس، رسالة في الموضوع تقول: «وبعد، وصلنا كتابك، مخبرا بأنك لما قرأت الكتاب الشريف، الوارد عليك على أهل الحرف، بعدم التعامل بالفلوس الزائفة، طلبوا ضرب الفلوس السكية، ليجدوا ما يتعاملون به من غير الزائفة، وأنهينا ذلك لمولانا أيده الله، وصار بباله الشريف... وما شرح الله له صدره، يأمر به»[33]. ويستنتج من هذه الرسالة أيضا، أن النقود المزورة في فاس، في ذلك التاريخ، كانت طاغية على الفلوس الحقيقية وكان الناس على علم بذلك. ومع ذلك، كانوا يقبلون التعامل بها، لقلة الفلوس الشرعية، ونذرة العملة الحقيقية، وفي هذا الصدد، ذكر شارل دوفوكو أيضا، أثناء إقامته بفاس، أن النقود المزيفة، سواء منها الوطنية أو الأجنبية كانت رائجة بكثرة في هذه المدينة. وكان اليهود، والشرفاء، والعلماء وكل من له إلمام بتحويل المعادن وصياغتها، لا يتردد في صنع النقود وتزويرها[34].

ولمواجهة هذه الأزمة الخطيرة، بذل السلاطين، طيلة النصف الثاني من القرن 19، جهودا كبيرة ومتواصلة، لتثبيت العملة المغربية، والحد من انهيارها، وارتفاع الأسعار، الناجم عن تدهور قيمة النقود وانخفاضها، وفي إطار هذه الجهود، أقيمت على التوالي، ثلاث أنظمة للعملة: عملة سيدي محمد بن عبد الرحمان عام 1868، عملة مولاي الحسن عام 1881، وعملة مولاي عبد العزيز، في سنوات 1901 ـ 1903.

عملة سيدي محمد بن عبد الرحمان.

حاول سيدي محمد بن عبد الرحمان، عبثا، الرفع من قيمة العملة المغربية والتخلص نهائيا من النقود الأجنبية، التي حلت محل النقود الوطنية بعد اختفاء معظم قطع المثقال، والدرهم، والموزونة وذلك بالرجوع إلى النظام النقدي الذي كان قائما في عهد جده سيدي محمد بن عبد الله. وقد حرص هذا السلطان على أن يساوي المثقال من جديد عشرة أواق، وأن يساوي الدرهم الأوقية، والموزونة، ربع الدرهم. كما كان الحال في سنة *1766*، ولهذا الهدف أمر رعاياه في الإيالة الشريفة، في سنة *1285/ 1868* بالتعامل في معاملاتهم التجارية وبيوعاتهم المختلفة، بالنقود الوطنية الشرعية، وتوعد من خالف أوامره وحاد عن هذا الضابط، بالعقاب[35]. إلا أن التناسب بين قيمة البرونز والفضة في عهده، قد حتم على هذا السلطان، القيام بتعديلات في القيم، بين الفضة والبرونز، أدت إلى ظهور عيارات جديدة، تحمل أسماء قديمة، لكنها أصغر منها من حيث القيمة بأربع مرات. وهكذا برز إلى الوجود، إسم المثقال الصغير، والدرهم الصغير، والكبير، واختفى بعد مدة وجيزة، المثقال الكبير الذي حاول هذا السلطان إحياءه من جديد، ليحل محله المثقال الصغير الذي ظل طيلة النصف الثاني من نفس القرن، مع الأوقية، والموزونة، لا يمثلون سوى نقود حسابية، تقابلها في التداول، قطع الدرهم، ونصف الدرهم، والفلوس البرونزية. ويمكن الوقوف بوضوح، على تناسبات هذه العملة، من خلال ما ورد من تقاييد حسابات الداخل والخارج بدار عْديلْ، بفاس، بين سنتي *1284* هـ/*1867* و*1287/ 1870*، في أحد الكنانيش المخزنية، حيث نجد مدونا ما يلي: «الحمد لله، تقييد الداخل على أمناء مولانا المنصور بالله. في *13* شوال *1285/ 1868*). *65000* من أمناء القبض بدار عديل، فلوس قديمة، يجب بالصرف الصغير ستة ألاف مثقال، وخمسماية مثقال، عنها بالصرف الكبير الذي يروج في الوقت، وهو بالشرعي *16250*»[36].

«وفي *14* شوال عام *85*، ورد من الفقيه، السيد عبد الله بن أحمد، على يد صاحبه، ادريس بن رابح مائتا *200* مثقال اثنان، من ثمن كسوة عسكر الغرناطي *175*. التي كانت وردت من طنجة، ودفعت لهم بالثمن والعدة الواردة، وهي بالصرف الصغير، وبالكبير الذي يروج في وقتنا هذا *500*»[37].

«وفي *22* ربيع الثاني عام *1289*، من أعشار فندق النجارين، *23192*،

من يد أحد الأمينين الحاج محمد بن شقرون، ما تحصل مقبوضا في الأعشار، عن ربيع الأول المتصل فروطه، من مستهله لمتمه، ثلاثة وعشرون ماية مثقال، وتسعة عشر مثقال، وأوقيتان، بالصرف الصغير بها فلوس 1600، والباقي في سكة الدرهم، بحساب 4 أواق للدرهم»[38].

ففي المثال الأول، نجد أن 65000 أوقية قديمة، أصبحت مساوية، ل 6500 مثقال صغير، وهذا يعني أن المثقال الصغير، صار يساوي 10 أواق. ويتبين من نفس الفقرة، أن 65000 أوقية قديمة، أصبحت تساوي 16250 مثقالا قديما (65000 : 4) = 16250. وهذا يفيد أيضا، أن المثقال القديم الذي كان يساوي 29 ج، أو عشرة أواق، أصبح معادلا ل. 40 أوقية. وهذا يعني أن الأوقية الجديدة، أصبحت مساوية ل 0.725 ج من الفضة. (29 = 40)، عوض 2.9 ج، قيمتها القديمة، وهو عيار الموزونة التي كانت تشكل أحد أجزائها، في عهد سيدي محمد بن عبد الله.

وفي المثال الثالث، يتضح أن الدرهم في عهد هذا السلطان، صار يساوي 4 أواق، أو (0.725 × 4) = 2.9 ج، وهو الدرهم الذي كان معمولا به في سنة 1766.

فمن هذه المعطيات، نستخلص أيضا، أن صرف عملة سيدي محمد بن عبد الرحمان، قد أصبحت على الشكل التالي:

المثقال الصغير = 10 أواق، أو 7.25 ج من الفضة.

الأوقية = 0.725 ج.

الدرهم الشرعي = 2.9 ج.

المثقال الكبير = 29 ج. (اختفى بسرعة من التداول).

وهذا يعني أيضا أن قيمة البرونز بالنسبة للفضة، قد انخفضت بين سنتي 1766 و 1868 بأربع مرات.

وبالرغم من هذا الإجراء المالي والسياسي الذي استهدف الحد من انهيار العملة المغربية والحرص على سيادتها في مجموع التراب الوطني، فإن قيمة الفلوس البرونز ية، قد استمرت في الانخفاض. ففي الوقت الذي كان من الطبيعي أن يساوي الريال الفرنسي في هذه الفترة، 34.4 أوقية (25 : 0.725)، نجده يقفز في سنة 1870، إلى 38 أوقية. كما ارتفع الدورو الإسباني في نفس السنة، إلى 39.5 أوقية[39].

عـمـلـة مـولاي الـحـسـن :

واصل مولاي الحسن، جهود أبيه، في محاولة تثبيت صرف العملة المغربية، والحد من ارتفاع الأسعار. ففي سنة *1881*، ضرب باسمه في باريس، عملة فضية، بقيمة *20* مليون فرنك، من عيارات مختلفة، وقد عثرنا في سجلات بيوت مال الدولة بفاس، على تقاييد كثيرة، تتعلق بهذه العملة وصرفها، ندرج هنا بعض الفقرات منها، للوقوف أيضا على تناسباتها، وسعر صرفها بالعملات الأجنبية.

«الحمد لله وحده، وقد دخل للقوس السعيد، عمره الله على يد الأمناء: خمسة وعشرون ألف ريال، ومائة ريال واحدة، وثلاثة وسبعون ريال وربع ريال عينا، من سوم عشرة دراهم للريال، يجب لها من التنافيد بالسوم المذكور مائة مثقال، وستماية مثقال، وثلاثة وتسعون مثقالا، هكذا، *1006930*، في جمادى الأولى عام *1307* »[40].

«الحمد لله وحده، وقد دخل للقوس السعيد عمره الله، على يد أمناء الزكاة إحدى وعشرون ماية مثقال وستة وستون مثقالا، وأوقيتان هكذا *21662%*. أدخلت إليه في سكة الدرهم الجديد، بحساب أربع أواق لكل درهم، قيده في حادي عشر جمادى الأولى عام *1306* »[41].

إني أخرجت من القوس السعيد عمره الله، لأمناء الصائر السعيد بدار عديل، مشاهرة، شهر تاريخه، قدرها ستة آلاف ريال، وسبعماية ريال، من حساب *1/8 8*، عنها مثاقيل كبيرة: *217750*.

راتب الجيش البوخاري وقدره بالمثقال السوقي: *151200*.
عنها كبيرة *43200*.
ومؤونة عسكر تازا، عن الفارط بالمثقال السوقي*38988*.
عنها كبيرة *11139* »[42].

ففي المثال الأول، نلاحظ ظهور ريال جديد (الريال الحسني)، مساو ل *10* دراهم شرعية، أولأربع مثاقيل صغيرة، (*100693 : 25173.25*) أو ل *29* ج من الفضة (*0.725* × *4*). وهي قيمة المثقال القديم الذي حل الريال الحسني محله. وصار الدرهم مساويا ل، *2.9* ج، كما كان عليه الحال في سنة *1766*، وفي المثال الثاني، نجد أن الدرهم، أصبح مساويا لأربع أواق. وهذا يعني أن

الأوقية التي كانت تساوي قيمة الدرهم، أو 2.9 ج في عهد سيدي محمد بن عبد الله، أصبحت تساوي في هذا التاريخ، ربع الدرهم فقط، وهذا يدل أيضا على أن جهود هذا السلطان، قد حافظت للأوقية فقط على السعر الذي كانت تروج به في عهد والده. وفي المثال الثالث، وردت الإشارة، إلى مثقالين إثنين: المثقال الكبير، والمثقال السوقي، كما ورد ذكر الريال الذي يُقْصَدُ به هنا الريال الفرنسي، الذي حدد السلاطين سعره الرسمي ب 32.5 أوقية، أو 8 1/8 الدرهم. أما المثقال السوقي، كما يتضح من قيمة التناسب بينه وبين المثقال الكبير، فقد كان يساوي 35 أوقية، أو ثلاثة مثاقيل ونصف (151200 : 43200) = 3.5 مثاقيل، أو 35 أوقية. وهو المثقال الذي كان يعتمد عليه المخزن، لاستخلاص الجباية من فاس، بعد فشله في تثبيت سعر العملة المغربية، أمام الريال الأجنبي.

فمن خلال هذه الوثائق، يتضح أن عملة مولاي الحسن، قد أصبحت كذلك على الشكل التالي:

الريال الحسني = 29 ج من الفضة.

الدرهم = 2.9 ج من الفضة.

الأوقية = 0.72 ج من الفضة.

المثقال الصغير: وحدة حسابية إسمية، تساوي ربع المثقال الكبير، أو 7.25 ج من الفضة.

المثقال السوقي: 3.5 مثقال كبير، أو 35 أوقية.

إلا أن هذه العملة، قد عرفت أيضا نفس المصير الذي آلت إليه النقود القديمة التي تم سكها في نهاية القرن 18، في عهد سيدي محمد بن عبد الله. فقد تهافت التجار الأجانب، والوسطاء، على تهريبها نحو الخارج، على غرار ما حدث للمثقال القديم، بسبب رجحان عيار الريال الحسني، على عيار الريال الفرنسي، والدورو الاسباني (25←29) وبذلك فشل هذا الإصلاح أيضا في ضبط العملة المغربية، ووقف انهيارها.

عملة مولاي عبد العزيز :

استمرت العملة المغربية في عهد مولاي عبد العزيز، في الانخفاض، بوتيرة سريعة، ودخلت إلى البلاد في هذا التاريخ عملات أجنبية كثيرة،

والتبس الأمر على الناس، وفقدوا ثقتهم في قيمة النقود المتداولة، وحدثت في فاس رجات ومزايدات بين القيل والقال لا قبل للناس بها من قبل. ولعلاج هذه الحالة النفسية والاقتصادية، ضرب هذا السلطان في سنة 1896، عملة جديدة في ألمانيا، أخرجها للناس في نونبر من نفس السنة. ويقول أحد التقارير الفرنسية، مؤرخ بفاتح يناير 1897: إن سكان المغرب، قد استقبلوا هذه العملة، بكثير من الحذر والخوف من تداولها، لأنهم كانوا يعتقدون أن قيمتها، أصغر بكثير من سابقاتها، بسبب قسماتها الدقيقة.[43] وبعد هذا التاريخ، ضرب نفس السلطان، في سنة 1903، في فرنسا وانجلترا نقودا جديدة من البرونز، تخضع للنظام العشري، وتحمل أرقام: 1، 2، 5، 10، وكانت القطع التي تحمل رقم 1، تسمى الموزونة، والتي تحمل رقم 2، تسمى وجهين، والتي تحمل رقم 5 خمسة أوجه، والتي تحمل 10، عشرة أوجه، ولما تداولها الناس في الأسواق، طبقوا عليها النظام النقدي القديم. فشبهوها بالمثقال، والموزونة، والأوقية، وقد نتج عن ذلك، أن فقدت هذه العملة حوالي 12% من قيمتها، في الصرف، بسبب خروجها في التداول، عن النظام العشري. فالقطعة التي كانت تحمل مثلا رقم 1 والمساوية لسنتم واحد، كان يكفي منها في النظام العشري، 500 لتكوين دورو واحد. في حين، كان يلزم 560 لتكوين ريال من 14 مثقالا، فيما لو اعتبرت تلك القطعة، موزونة واحدة[44]. وقد أغرقت سوق فاس بهذه الفلوس، ووقعت فيها متاجرات، واستمرت قيمتها في الانخفاض إلى أن فقدت منها حوالي 112٪.[45]

تطور نظام الصرف في فاس في القرن 19.

كانت تروج في فاس، منذ منتصف القرن الماضي، إلى جانب النقود المغربية، عملات أجنبية كثيرة. فإلى جانب الريال الفرنسي، والدورو الإسباني، والبندقي[46]، واللويز، والإبرة الإسبانية،[78] والإبرة الإنجليزية، نجد الضبلون[48]، والريال المؤنث[49]، والدورو الفليبيني[50]، والريال سبيل[51]، والبسيطة المنضدة والبسيطة المثقوبة[52]، والبسيطة الممسوحة الواسعة[53] والبسيطة الكروز[54]، والريال بو نقطة[55]، والريال بوطيرة[56]، والفرنك المقطع[57]، والبليون[58]، والكرش[59]، وغيره من القطع النقدية العديدة التي تجمعت، عبر سنوات، في فاس، في خزائن الدولة، وأرصدة التجار. وكان تجار فاس، بحكم علاقاتهم بالدول الأروبية، على بينة تامة من قيمة هذه العملات

وصرفها. وقد شهدت النقود المغربية كما أسلفنا، انخفاضات متتالية أمام العملات الأجنبية، بالرغم من الجهود التي بذلها السلاطين، لتثبيت سعرها، والرفع من قيمتها. وحتى نأخذ فكرة واضحة، عن وتيرة انخفاض هذه العملة، أمام النقود الأجنبية، نفضل هنا، تتبع صرف الريال الفرنسي، الذي أصبح منذ أواسط القرن الماضي، يشكل أساس النظام النقدي المغربي، بعد اندماجه، كلية فيه، وحلوله محل المثقال القديم. وقبل أن نفعل ذلك، نشير إلى أن المخزن منذ أن بدأت العملة المغربية في الانهيار بادر بعد فشل إصلاح *1869* ، إلى العمل بسعرين للريال، السعر الرسمي، والسعر التجاري، وكان السعر الرسمي يعتمد عليه في استخلاص الجباية من الناس، وقد ظلت قيمته ثابتة طيلة النصف الثاني من القرن *19* ، منذ أن حدد سيدي محمد بن عبد الرحمان، في سنة *1862* سعر ب *32.5* أوقية[60]. بينما كان السعر التجاري، يخضع لتقلبات السوق، وتطور وتيرة الصرف، وقيمته غير قارة.

تطور السعر التجاري للريال.

كان الريال في عهد مولاي رشيد، (ق. *17*)، يساوي *5* أواق ونصف[61]. وفي عهد سيدي محمد بن عبد الله، كانت قيمته في سنة *1767* ، *9* أواق[62]. وفي عهد مولاي سليمان، أصبح مساويا ل *10* أواق، أو لمثقال واحد[63]، وفي عهد مولاي عبد الرحمان، كان الريال الفرنسي يساوي في سنة *1545* ، *15* أوقية[64]. وفي سنة *1862* ، حدد سيدي محمد بن عبد الرحمان، قيمته، ب *32.5* أوقية. وفي سنة *1295* (*1878*) جعل مولاي الحسن سعره مساويا ل *50* أوقية[65]. وبعد ذلك قفز في سنة *1301* (*1884*) إلى *91* أوقية[66]. وفي سنة *1894* ، أصبح سعره في فاس يساوي *104.5* أوقية[67]. وفي عهد مولاي عبد العزيز، قفز سعره في فاس إلى *140* أوقية[68].

ويستفاد من الوثائق، أن تغير صرف الريال، وتدخل المخزن، في كل مرة، في تحديد سعره، كان يحدث أزمات حقيقية، بين التجار وبسطاء الناس على السواء. ففي سنة *1294/1877* ، أحدث تحديد المخزن للريال، في سعر *32.5* أوقية، ضجة كبيرة في فاس ومكناس، اضطر التجار على إثرها، إلى توقيف نشاطهم التجاري وإغلاق متاجرهم، وقد أصاب الرعية من جراء ذلك، عسر كبير، اضطر الباشا عبد الله بن أحمد، إلى مكاتبة السلطان في الموضوع،

لإيجاد مخرج لذلك. وبعد تدارس الأمر في دوائر المخزن، أجابه موسى بن أحمد بما نصه: «...وبعد، وصلنا كتابك في شأن ما وقع من التعذر لأمور المعاش، بمكناسة، بسبب حد الريال في اثنين وثلاثين أوقية ونصف، وسريان ذلك بفاس، وتوقف الناس في أمره، وتعذر البيع والشراء هناك، وأشرت بالتماس مخرج لذلك، حتى لا يرد أمر شريف في شأنه، وتبقى فاس في غفلة. فقد أنهينا ذلك لعلم سيدنا أيده الله، فأمر بأن نجيبك بأنه سيكتب لك بذلك أيضا، لكون الأمر به صدر لكافة الرعية، لما رآه أعزه الله من المصلحة العامة في ذلك... »[69].

وفي السنة الموالية، اضطر المخزن إلى التراجع خفية، عن قرار تحديد سعر الريال في القيمة المشار إليها أعلاه، تحت ضغط الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي أحدثها هذا القرار. فكتب موسى بن أحمد على وجه السر، إلى عامله بفاس، عبد الله بن أحمد، يقول: «وبعد، فإن مولانا أيده، أذن للأمناء هنا في التساهل في أمر السكة، واتباع الناس، في معاملاتهم فيها، كما كانوا، وغض الطرف عنهم، وأمرنا أن نكتب لك على وجه السر، بالكلام مع الأمناء في ذلك، والجري فيه على الطريقة السابقة. نعم الداخل إنما تكون سكته، بنسبة اثنين وثلاثين ونصف، وعلى الأخوة والسلام»[70]. وإلى جانب هذه الإشارات، تتحدث وثيقة أخرى، مؤرخة ب 14 شوال عام 1311 هـ عن ضجة كبيرة، قامت في فاس وغيرها من مدن المغرب، عندما قرر السلطان، تحديد سعر ريال ذي المرأة ب 120 أوقية، والريال القديم ب 110، والبسيطة المثقوبة ب 23 أوقية، وهذا ما يستفاد، من رسالة محمد الشامي، محتسب فاس، إلى السلطان في نفس التاريخ. «... وبعد، فقد وصلني الجواب الشريف، عن كتم العامل أمرمولانا الشريف، في شأن السكة أياما 4. حتى يبدل هو وجلساؤه، ما كان عندهم منها. ولما قرأ على الناس الأمر المولوي، سد جل الأسواق، حتى أباح لهم روجان الريال ذي المرآة ب 120، والقديم ب 110، والبسيطة المثقوبة ب 123، ولم يحضرني على ذلك، بأنه أخبر أني شوشت الناس بكلامي، وتوعدت أهل الحرف إن قبلوا التأويل المذكور، حتى أغلقت الحوانيت، وحصل للناس ضرر، وأنه إن صح ذلك فمن الطيش، وعدم الثبات. الخ.. فينهى لعلم سيدي الشريف الأسمى، أن كتمه الأمر المولوي، لقضاء غرضه، وأصحابه، ثابت بالدليل القاطع، وهو أنه كان يوجه على أهل الأسواق، يدفع لهم ريال المرآة ليبدلوه بالجديد، حتى استشعر الناس ذلك، ووصل الخبر

من مكناسة، ولذلك سدت الأسواق... »[71].

وكان صرف الريال، يختلف أيضا من مدينة إلى أخرى، ومن جهة إلى جهة. ففي سنة 1877، كان سعر الريال في مراكش، يبلغ 63 أوقية، بينما كان صرفه في فاس، 53 أوقية فقط. وقد استغل تجار فاس هذا الاختلاف في السعر، فصاروا يجلبون الفلوس من مراكش، ويصرفونها بالريال في فاس، فيربحون في كل ريال، نحو مثقال واحد[72]. وفي سنة 1301 (1884). كان صرف الريال في فاس، يبلغ 101.5 أوقية، في حين كان سعره في مكناس، يصل إلى 91 أوقية فقط[73]. وقد نجم عن هذا الاختلاف، بالإضافة إلى عرقلة المبادلات التجارية، أن اضطربت أيضا كيفية أداء أجور الجيش، والموظفين، وأعوان الدولة الموزعين على مختلف جهات البلاد. وأمام هذه الوضعية، اضطر السلطان، بعد توصله بعدة شكايات، من مختلف العمالات، إلى دفع الأجور إلى خدامه، بالسوم الذي تروج به في كل بلد، ويمكن الوقوف على هذه الإشكالية النقدية، من خلال ما جاء في رسالة حم بن الجيلاني، إلى محمد بن عبد الله، بتاريخ 17 محرم 1301. «... وبعد، فقد وصلنا كتابك صحبة ما تيسر من الراتب، وفق ما بينت لنا إلا أنهم وجهوا الدرهم السباعي، بحسب 101.5 للريال، وهو يروج عندنا بهذا، 91، وقد خالفوا في ذلك الضابط المعهود الذي كانوا أخبرونا به الأمناء، من أنهم أمروا بدفع السكة لكل بلد، بحسب ما تروج فيها. وقد شاورنا في ذلك مولانا. وأبقينا الراتب تحت يدنا، إلى أن يجيبنا أيده الله بما يكون عليه العمل فيه. فأمر نصره الله أن يخرج بحسب ما يروج بالبلد ولم يقبل الزيادة فيه... »[74].

وبسبب المضاربات النقدية. وعدم استقرار سعر العملة، فقد سكان البادية ثقتهم في النقود، ولجأوا إلى التعامل في مبادلاتهم التجارية، بالمقايضة. فعندما مر دوسكونزاك بسوق الحاجب، في سنة 1901، ذكر أن العمل بالمقايضة في ذلك التاريخ، كان لا يزال ساري المفعول، وعلى نطاق واسع[75]. وعند قراءة بنود أعراف بعض قبائل سايس، نلاحظ أن مقادير الدية، وتعويضات الأحكام العرفية، كانت تقدر، وتقوم بعدد من رؤوس الأبقار، والخيول، والأغنام[76]. وفي هذا الصدد، ذكر شارل دو فوكو أثناء مروره بفاس أيضا، أن قبول الناس للمال في المعاملات التجارية، ولاسيما في البوادي، كان يتطلب وقتا لا حد له. فلا تقبل القطعة النقدية عند البيع أو الشراء، إلا بعد تقليبها، وفحصها،

وعرضها على شخصين أو ثلاثة، وإطلاع أحد اليهود عليها إن كان موجودا[77].

وإلى جانب هذه الملابسات، ساهمت كثرة النقود، وتراكم عدد قطعها، سواء منها الأجنبية، أو الوطنية،عبر سنوات القرن التاسع عشر، في اختلال عملية الصرف، وتزايد انخفاض قيمة العملة المغربية. فقد ذكر لوطورنو، نقلا عن أحد تقارير قنصلية انجلترا لعام *1905*، أنه كانت تجري في فاس، أربع عمليات للصرف، متطابقة ومتلازمة. وهي صرف العملة العزيزية بالعملة الحسنية، بانخفاض، من *33/4 %* إلى *41/2 %*. وصرف العملة الفضية الصغيرة، بالعملة الكبيرة، حيث تفقد الصغيرة *1* إلى *11/2 %*، لأن كثيرا من هذه القطع الصغيرة، كانت مزيفة، ولأن الصحيحة، كانت مشهورة بكونها ناقصة جدا، ومصنوعة من معدن رديء، وصرف العملة المغربية الحسنية، بالعملة الإسبانية، وصرف العملة الإسبانية، بالعملتين الفرنسية والإنجليزية[78].

السعر الرسمي للريال.

حافظ المخزن على السعر الرسمي للريال، منذ أن حدد سيدي محمد بن عبد الرحمان، قيمته في *32.5* أوقية، في سنة *1862*. وقد استمر العمل بهذا السعر إلى سنة *1912*. فعندما سأل سيدي محمد بن محمد الأمراني في سنة *1296/1879*، السلطان، عن كيفية التعامل مع الناس في استخلاص الجباية منهم، أجابه مولاي الحسن قائلا «... فاعلم أن الذي يكون عليه العمل في ذلك، هو صرف المخزن إن تيسر، وإلا بما تروج به هنالك...»[79]. وفي أحد الكنانيش المخزنية، وردت تقاييد بالسعر الرسمي والتجاري للريال كما يلي: «فمن بيت المال، في *18* قعدة عام *1296*. ريال *12307*، بحسب *32.5*،. يجب *400000* مع أواق *22 %* *400000*، وذلك أربعون ألف مثقال، وزوده لكمال ثمانية وستين أوقية إذ به يروج وقت الخروج، هكذا: *436898.5 / 836898.5*»[80]. فالسعر الرسمي هنا هو: (*12307* × *32.5*) = *399977.5* + *22* (*22.5*) = *400000*. تقرأ: أربعون ألف مثقال وصفر مثقال.

أما السعر التجاري حسب السوم الذي يروج به في الوقت فهو:

(*68* x *12307*) = *836876* مثقال - *399977,5* = *436898,5*.

المجموع هو (*400.000* + *436898,5*) = *836898,5* مثقال.

كان السعر الرسمي للريال، يذر على الدولة أرباحا مهمة. وكان الاعتماد

عليه في استخلاص الجباية، يلحق أضرارا فادحة بالفلاحين والمغرمين في البادية والمدينة على السواء، فقد ترددت في الوثائق إشارات كثيرة، إلى المنازعات التي كان يحدثها هذا السعر. في تحصيل مختلف الجبايات من الناس. وقد ظل هذا السعر ثابتا في قيمة *32.5* أوقية، منذ أواسط القرن *19* إلى سنة *1912*. وحتى نأخذ فكرة واضحة عن هذا الحيف الجبائي الذي كان يحدثه السعر الرسمي للريال، نسوق هنا مثالا توضيحيا كما يلي: في عهد مولاي عبد العزيز، كان السعر التجاري للريال كما أسلفنا يساوي *14* مثقالا أو *140* أوقية. وكان السعر الرسمي لنفس الريال هو *32.5* أوقية. فإذا طلب المخزن من رعاياه أداء *1000* ريال مثلا بالسعر التجاري أو بسعر الوقت، يكون المبلغ الواجب أداؤه هو : (*1000* : *140*) = *7.14* مثقال. أما إذا طالبهم بالسعر الرسمي، فتكون الحصيلة هي (*1000* : *32.5*) = *30.76*) مثقالا. وعند مقارنة الفرق بين السومين التجاري والرسمي، نلاحظ أن السكان كانوا يتحملون عبئا إضافيا، يقدر بحوالي *3/4* المبلغ المفروض المعروض عليهم.

صرف بعض العملات الأجنبية بالعملة المغربية في القرن *19*.

العملة الأجنبية	العملة المغربية	سنة صرفها
الريال الفرنسي	*30* أوقية	*01277* (*81*)
الضويلون	*500* أوقية	*1277* (*82*)
البندقي	*60* أوقية	*1277* (*83*)
الإبرة	*156* أوقية	*1277* (*84*)
الريال الفرنسي	*85* أوقية ومزونتين	*1306* (*85*)
الريال بوطيرة	*112* أوقية	*1306* (*85*)
الريال المؤنث	*120* أوقية	*1311* (*87*)
الريال الإسباني	*110* أوقية	*1311* (*88*)
البسيطة المثقوبة	*23* أوقية	*1311* (*89*)
الريال الإسباني	*23* أوقية ومزونتين	*1276* (*90*)
الريال الفرنسي	*21* أوقية ونصف	*1276* (*91*)
البسيطة ذات المدفع	*22* مزونة	*1276* (*92*)
البسيطة التي لا مدفع فيها	*28* مزونة	*1276* (*93*)

الهوامش

1 - أنظر حول هذا الموضوع بالخصوص:

- LAROUI (Abdellah). - Les origines sociales et culturelles du natinalisme marocain. (1830 - 1912. Paris 1980. P. 45 et suivantes.

- Ayache (Jermain). Etudes d'histoire Marocaine. Rabat 1979. P. 97 et suivantes.

- التوفيق (أحمد) - المجتمع المغربي في القرن 19. (إينولتان 1850 - 1912). منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط. الطبعة الثانية 1983. ص. 259 وما يليها.

2 - آفا (عمر). - مسألة النقود في تاريخ المغرب في القرن 19. سوس (1822 - 1906). منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بأكادير. 1988.

3 - Ayache (Jermain): - Aspects de la crise financière au Maroc, après l'éxpédition Espagnole de 1860. "in"; Etudes d'Histoire Marocaine. Rabat 1979. P. 97 et suivantes.

4 - أنظر تفاصيل هذه العيارات، عند عياش، مرجع الإحالة رقم 3. ص. 126.

5 - انظر نفس المرجع المذكور. ص. 127.

6 - Renseignements receuillis à Tanger en 1800. "in" Archives du Service Historique de l'armée de Terre. Château de Vincennes Carton n° 3 H1.

7 - قوائم حسابية بما دخل وخرج من بيت المال في سنة 1277. وثائق غير مرتبة توجد في الخزانة الحسنية بالرباط.

8 - كناش الخزانة الحسنية رقم 292 تحت عنوان: «بيان ما قبضه وصيره ناظر أوقاف القرويين في المدة المتراوحة بين 1258 - 1262».

9 - أنظر الكنانيش المحفوظة بالخزانة الحسنية رقم 30 - 33 - 134 - 155 - 296 - 331 - 603 - 643.

10 - أنظر كنانيش الخزانة الحسنية رقم 33 - 331 - 151 - 296 - 643.

11 - أنظر كناش الخزانة الحسنية رقم 79.

12 - Abès (commandant). - Monographie d'une tribu berbère, les Aït N'dhir. "in" Archives Berbères. Fasc. 1 et 2. 1915 - 1917, 0,385 et suivantes.

13 - Archives du Servise Historique de l'Armée de Terre; Château de Vincennes. Carton 3 H 3. (1880 - 1883).

أنظر أيضا: - TALEB (Abdeslam), L'organisation Financière de l'Empire marocain. Paris 1911.

14، 15، 16 - مرجع الإحالة رقم 3. ص. (على التوالي): 127، 101، 115.

17 - تقييد مخزني محفوظ بالخزانة الحسنية في محفظة تحمل رقم 6/365.

18 - قوائم حسابية محفوظة بالخزانة الحسنية بالرباط في طريق الترتيب. غير مرقمة.

19 - السليماني (أبو عبد الله). - اللسان المعرب عن تهافت الأجنبي حول المغرب. الرباط 1971. ص. 155. لم يذكر مع الأسف العملة المقومة بها.

20 - نفس المصدر. ص. 155.

21، 22، 23، 24 - كناش الخزانة الحسنية الأرقام على التوالي: 643، 643، 296، 296.

25 - مرجع الإحالة رقم 3. ص. 127.

26 ـ التوفيق (أحمد). ـ المجتمع المغربي في القرن 19. (إينولتان 1850 ـ 1912). منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية. الرباط. 1983. ص. 261

27 ـ رسالة من موسى بن أحمد إلى أخيه عبد الله بن أحمد، بتاريخ 16 ربيع الأول عام 1295. المجموعة الزيدانية رقم 25. ص. 15. توجد هذه المجموعة الوثائقية بالخزانة الحسنية بالرباط. وتحمل رقم 3916.

28- TALEB (Abdeslam). - l'Organisatin Financière de l'Empire Marocain. Paris 1911 P. 134.

29 ـ قوائم حسابية محفوظة بالخزانة الحسنية، غير مرقمة.

30 - Archives du Service Historique de l'amée de terre. Château de vincennes Carton 3 H 3 (1880 - 1883)

31 ـ مرجع الإحالة رقم 26. ص. 261.

32 ـ رسالة من السلطان إلى عامل فاس، علي الراشدي، بتاريخ 6 ربيع الأول عام 1311. المجموعة الزيدانية رقم 27. ص.38.

33 ـ المجموعة الزيدانية رقم 10. ص.18.

34 - Foucauld (Charles de). - Reconnaisance du Maroc. Paris 1888. P. 23.

35 ـ الناصري (أحمد بن خالد). ـ الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى. الدار البيضاء 1956. ج 9. ص. 120 ـ 121.

36 ـ كناش الخزانة الحسنية رقم 296. عنوانه: «تقييد الداخل والخارج بدار عديل بفاس. 1284 ـ 1287».

37 ـ نفس الكناش رقم 296.

38 ـ كناش الخزانة الحسنية رقم 643. عنوانه: «مادخل على الأمين الحاج عبد الكريم التازي والحاج محمد بن عبد الرازق بن شقرون، مع تقييد بعض صوائر الدار العالية بالله 1288 ـ 1289».

39 ـ مرجع الإحالة رقم 26 ص. 264.

40، 41 ـ كناش الخزانة الحسنية بالرباط رقم 155.

42 ـ محفظة الخزانة الحسنية رقم 321.

43 - Archives du Service Historique de l'Amée de Terre. Château de Vincennes. Rapport du 1er janvier 1897. Carton 3 H 9.

44، 45 ـ مرجع الإحالة رقم. 28. ص. (على التوالي): 136، 137.

46 ـ قطعة ذهبية، كانت تضرب بمدينة البندقية بإيطاليا.

47 ـ قطعة ذهبية فرنسية، يعود تاريخ ضربها إلى عهد لويس الثالث عشر.

48 ـ قطعة ذهبية إسبانية.

من 49 إلى 56 ـ عملة إسبانية.

57 ـ عملة فرنسية.

58 ـ عملة فرنسية كانت تسمى أيضا الكرش.

59 ـ عملة فرنسية.

60 ـ مرجع الإحالة رقم 26، ص. 262.

61 ـ 64 ـ نفس المرجع، رقم 28. ص. 134.

65 - رسالة من السلطان إلى الباشا عبد الله بن أحمد. بتاريخ 1295 هـ. الخزانة الحسنية رقم 350.

66 - رسالة من حم بن الجيلاني إلى محمد بن عبد الله بتاريخ 17 محرم 1301. المجموعة الزيدانية رقم 9. ص. 329.

67 - نفس الرسالة.

68 - مرجع الإحالة رقم 28. ص. 134.

69 - رسالة من موسى بن أحمد إلى عبد الله بن أحمد، باشا فاس، بتاريخ 19 دي القعدة عام 1294. المجموعة الزيدانية رقم 3. ص. 56.

70 - رسالة من موسى بن أحمد إلى عبد الله بن أحمد عامل فاس، بتاريخ 27 ربيع الثاني عام 1295.

71 - رسالة من محمد الشامي محتسب فاس إلى السلطان بتاريخ 14 شوال عام 1311. محفظة الخزانة الحسنية رقم 570.

72 - مصدر الإحالة رقم 35. ج. 9. ص. 163.

73 ، 74 - مصدر الإحالة رقم 66.

75 - Segonzac (Marquis de.).- Voyages au Maroc. (1899 - 1901). Paris 1930. P. 114.

76 - مرجع الإحالة رقم 12. ص. 388 - 389.

77 - مرجع الإحالة رقم 34 ص. 23.

78 - لوطورنو (روجي). - فاس قبل الحماية. ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر. بيروت 1986. الجزء الأول. ص. 415 - 416.

79 - رسالة من السلطان إلى الشريف سيدي محمد الأمراني، بتاريخ 16 شوال عام 1296. المجموعة الزيدانية رقم 29 ص. 135.

80 - كناش الخزانة الحسنية رقم 331 عنوانه: «بيان الداخل والخارج على أمناء الصائر السعيد بدار عديل 1296 - 1297».

81 إلى 84 - قوائم حسابية محفوظة بالخزانة الحسنية غير مرقمة.

85 - رسالة من الحاج محمد السفياني إلى السلطان بتاريخ 12 ربيع الأول عام 1306 هـ، محفظة الخزانة الحسنية رقم 317.

86 - كناش الخزانة الحسنية رقم 780.

87 - رسالة من السلطان الى عامل فاس علي الراشدي بتاريخ 23 رمضان عام 1311، المجموعة الزيدانية رقم 27 ص. 36..

88 - رسالة من محمد الشامي محتسب فاس إلى السلطان بتاريخ 4 شوال عام 1311. محفظة الخزانة الحسنية بالرباط رقم 57.

89 - نفس الرسالة.

90 - رسالة من بريك الحبشي إلى خليفة السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمان بتاريخ 5 ربيع الثاني عام 1276، المجموعة الزيدانية رقم 17. ص. 330.

91 إلى 93 - نفس الرسالة.

أزمة الوقود واستغلال الغابة بالمغرب خلال الهدنة الفرنسية الألمانية (يونيو 1940 - نونبر 1942)

بوجمعة رويان

1) أزمة الوقود ما بين 1940 و1942 :

أثر الحصار الاقتصادي على فرنسا ومستعمراتها وخلق نقصا كبيرا في واردات الوقود، وزادت حدة هذا النقص بعد دخول إيطاليا الحرب في عاشر يونيو 1940، الأمر الذي قطع الطريق أمام صادرات رومانيا من هذه المادة نحو المغرب، وجعل الحصة التي كان يتوصل بها من البترول ومشتقاته تنقص الى 50٪ سنة 1940، ثم الى أقل من ذلك بكثير سنة 1941، لتنهار وتنعدم سنة 1942. وكانت كمية الوقود، التي كان يتوصل بها المغرب، تصل الى 150.000 طن سنويا[1]. تستعمل في النقل والأشغال الفلاحية والصناعات والأغراض المنزلية.

النقل : كان طول السكة الحديدية يصل الى 1700 كلم، والطرق المعبدة الى 5000 كلم منها 2000 كلم من الطرق الثانوية، بالإضافة الى 20.000 كلم من المسارب[2]. وبلغ عدد السيارات التي كانت موجودة في المغرب سنة 1939، 40 ألف سيارة، 75٪ منها من النوع الذي يستهلك الوقود بكثرة[3].

الأشغال الفلاحية : كان عدد الملكيات الزراعية التي كانت موجودة تحت يد الأوربيين 4710 و412 منها كانت مساحتها أكثر من 500 هكتار[4]. وكانت تلك الملكيات تستعمل المكننة على نطاق واسع (جرارات، آلات الحصاد والدرس، المضخات...) وذلك بتشجيع من الدولة الفرنسية، التي كانت تقدم أرصدة مالية مهمة للمعمرين لشراء الآلات. كما كانت تخصص حصة كبيرة من الوقود للأعمال الفلاحية، وتقدمها لهم بأثمان بخسة.

المصانع : كانت تستعمل الوقود لإنتاج الكهرباء وإدارة المحركات وتسيير مراكب الصيد، وكذا تحريك المطاحن والمعاصر، كما كان الوقود يستعمل، من جهة أخرى في الأغراض المنزلية كالتسخين والإنارة والطبخ.

ويلاحظ من خلال استعراض المجالات التي كان يستعمل فيها الوقود بكثرة، أن الأمر كان يتعلق بالأوربيين أكثر من المغاربة، إلا ما كان من استعمال البترول في الإنارة، الذي غزا الكثير من القرى سواء منها المجاورة للمدن الكبرى أو النائية في منادح البوادي.

ومع النقص الذي عرفه المغرب في وارداته من الوقود، تضررت مجالات استعمال هذه المادة، وعرفت منحنياتها هبوطا ملحوظا كما يوضح ذلك الجدول الآتي، الخاص بالنقص الحاصل في حصة البترول المرصودة للفلاحة.

1939 - 1940 : *24 200* م3

1940 - 1941 : *9 600* م3

1941 - 1942 : *5 100* م3 (5)

وبينما اتجه الأوربيون الى الاعتماد على الكهرباء الذي ارتفع استهلاكه في الأغراض المنزلية من *32* مليون كلوات/ س سنة *1940*، الى *45* مليون كلوات/ س سنة *1941*، الى *59* مليـون/ س سنة *1942* (6) لم يكن المغاربة وخاصة في البوادي يجدون حتى الشمع أو القناديل والفتائل، أو زيت الزيتون للإنارة، وهي وضعية عبرت عنها بعض النتف المتبقية من أغاني تلك الفترة مثل :

ضَوْء المَاشِينَا عْلاَش تَعَشِّينَا

أو

خَيْمْتَكْ أعوْعَوْ لاَعْشَا لاَ ضَوْء

2 - محاولات الخروج من أزمة الوقود :

اتخذت سلطات الحماية، قصد التخفيف من هذه الأزمة بعض الإجراءات كتقنين استعمال الوقود، واستعمال الكهرباء بكثرة، واتجهت أحيانا إلى فرض التقليل من استخدام السيارات. وكانت مهمة السهر على تطبيق تلك الإجراءات، موكولة الى بعض الأجهزة مثل «المكتب الجهوي للنقل» الذي أسس سنة *1941*، لكن مجهوداته لم تجد فتيلا، فاتجه الاهتمام نحو تعويض السائل

والبحث عن موارد جديدة من شأنها أن تقوم مقام البترول، واتخذت في هذا الباب حلولا ثلاثة :

- تكثيف إنتاج المغرب من البترول.
- صنع واستعمال الكحول.
- استغلال الموارد الخشبية الضخمة التي كان يزخر بها المغرب.

ففيما يخص تكثيف إنتاج المغرب من البترول، تضاعفت أعمال التنقيب وتم اكتشاف بعض الحقول في منطقة الغرب، ورغم استغلالها المكثف وارتفاع الكميات التي كانت تستخرج منها، فإن إنتاجها كان غير كاف.

أما استعمال الكحول، فإن المغرب لم يكن مهيئا لهذه الصناعة، بل كان يجلب حاجياته من تلك المادة من الجزائر، ورغم قابلية الكحول للتكيف مع محركات البنزين، فإن ثمنه المرتفع كوقود، وطبيعة المواد التي كان يستخرج منها، كان يجعل إنتاجه باهض التكاليف، ومن ثم محدود الاستعمال، بالإضافة الي أن اعتماد الكحول كوقود، كان يفرض ضرورة إعادة النظر في المحركات وتجهيزها بما يتلاءم ومتطلبات هذا الوقود الجديد، الأمر الذي جعل المحركات تعاني كثيرا من تبديل طاقة بطاقة[7]

وأمام عدم كفاية ما كان ينتجه المغرب من البترول، وصعوبة استعمال الكحول كوقود، قرر (نوگيس) إذ ذاك أن يعمل على استخدام مواد الوقود المستخرجة من الغابات بكيفية واسعة النطاق نظرا لتوفر هذه المواد في البلاد توفرا لا نفاذ له بسبب اتساع الغابات المغربية[8].

3 ـ استغلال الغابة :

تنتشر الغابات في المغرب على مساحة كانت تقدر بـ 3.730.000 هكتار موزعة من حيث النوع، على الشكل التالي :

البلوط الفليني 350 000 هكتار — الأرگان 715 000 هكتار

البلوط الأخضر 1 310 000 هكتار — الصنوبر 37 000 هكتار

الكروش 15 000 هكتار — العرعر 135 000 هكتار

الزبوج 825 000 هكتار — السرو 6000 هكتار[9].

الأرز 120 000 هكتار

بالإضافة الى هذه الأنواع من الأشجار، انتشرت في المغرب غابات من شجيرات الطرفاء والسنط على 252 000 هـ كما امتدت نباتات الحلفا على 200 000 هكتار[10].

وقد لعبت الغابة منذ قيام الحرب العالمية الثانية دورا مهما، حيث ساهمت بتقديم كثير من الوقود، والدباغ للصناعة التقليدية، والخشب لأغراض عسكرية ومدنية... والحلفا لصناعة الحبال والأكياس[11]. ومع اشتداد أزمة الوقود إبان الهدنة، تكاثر الطلب على الفحم، واحتد استغلال الموارد الغابوية، فارتفع إنتاج الخشب كما يلي :

1939 : 700.000 م^3 1941 : 1.600.000 م^3
1940 : 950.000 م^3 1942 : 2.400.000 م^3[12].

ونتيجة الاستعمال المكثف للفحم الخشبي، الذي أصبح يغزو معظم مجالات استعمال الوقود، فقد عملت سلطات الحماية على الرفع من إنتاجه، وهو أمر كان يطرح مشكلتين أساسيتين، أولاهما خاصة بأدوات العمل ووسائله، وثانيهما كان يهم اليد العاملة المزمع تشغيلها في هذا المجال. ففيما يخص المشكلة الأولى، اتجهت سلطات الحماية الى حلها بتعبئة كل ما كان يوجد في مصالح المياه والغابات من أدوات ووسائل. أما مشكلة اليد العاملة، فقد تم حلها عن طريق حشد كثير من سكان البوادي، وخاصة منهم القاطنين بجوار الغابات، للعمل في هذه الصناعة، وقد عمدت سلطات الحماية، بغية جلب أكبر عدد من العمال، إلى استعمال بعض الإغراءات، كتقديم حصص زائدة من المواد التي كانت مقننة مثل السكر والشاي والزيت والصابون والملابس. كما استعملت أسلوب الحشد الإجباري حيث كان يفرض على كل قبيلة أن تقدم عددا من العمال، الذين كان يفرض عليهم إنتاج كميات معينة من الفحم. وكان هؤلاء العمال يعتبرون هذا العمل نوعا من السخرة، ولم يكونوا يقومون به إلا مكرهين[13]. ذلك أن مناطق جنوب الصويرة وهي مناطق كانت معروفة بإنتاج فحم الأرگان كانت قد جندت خلال سنة 1940 بضع مئات من العمال، وتضاعف هذا العدد عندما أصبحت عملية الحشد للعمل في إعداد الفحم تطال كل الذكور الذين كانت تتراوح أعمارهم ما بين 18 و50 سنة[14]. ورغم هذا الحشد لم تتمكن سلطات الحماية من توفير ما كانت تتطلبه أوراش إعداد الفحم من يد عاملة، فلجأت منذ أواخر سنة 1941 الى استغلال وحدات الگوم. وهكذا

تصاعد عدد العاملين في هذه الصناعة حتى وصل 60.000 عامل[15] نظمتهم سلطات الحماية داخل عدد من التعاونيات حتي تزيد في الرفع من إنتاج الفحم. فظهرت تعاونيات للفحامين في إيمين تانوت وأمزميز وأزيلال ودمنات والصويرة، كانت تتلقى من الدولة تسبيقات على شكل قروض. لكن ما كانت تقبل عليه سلطات الحماية من إجبار على الانخراط في تلك التعاونيات، ومصادرة لليد العاملة كان قد وجه ضربة لتلك التعاونيات.

4 ـ استغلال الفحم في الگازوجين :

أ) تحضير الفحم الخشبي :

تعددت طرق تحضير الفحم الخشبي، غير أن الطريقة التي كانت أكثر انتشارا هي «الكوشة» وهي عملية كانت تمارس في عين المكان مما كان ينقص كثيرا من تكاليف نقل الخشب، خصوصا وهو يزن خمس مرات وزن الفحم الذي اشتق منه.

ولإقامة «الكوشة» كانت تبنى مدخنة بالخشب على شكل مربع علوه متر أو متر ونصف، وتبنى عليها أعواد الخشب حتى تصبح على شكل قبة قطرها متران أو متر ونصف، فتوضع قطع الخشب الكبيرة المسماة «الجدرة» على تلك الأعواد، ثم تسد جميع الثغرات بالقطع الصغيرة من الخشب حتى يبقى هذا البناء الخشبي على شكل قبة. بعد ذلك تلفف الكوشة بأغصان الأشجار المورقة وتسمى هذه العملية «الترقيدة» ثم تنثر الأوراق اليابسة الساقطة من الأشجار والمسماة «الرشريش» فوق الجزء الأعلى من الكوشة، وتبدأ عملية تغطية الكوشة بالتراب وتسمى «التتريبة»، ولا يستثنى من هذه التغطية بالتراب سوى فم المدخنة المنفتح في قمة الكوشة. بعد هذا كانت تشعل النار في الكوشة حيث كانت تلقى قطع من الجمر من فم المدخنة ومعها قطع من الفلين لتسهيل عملية الاشتعال داخل الكوشة، ثم كانت تحاط الكوشة بثقوب متصلة مباشرة بالمدخنة كانت تسمى «التنَافس»، وبعد ثلاثة أسابيع كان خلالها عمال الفحم يزودون الكوشة بين الفينة والأخرى ببعض قطع الخشب كانت تسمى «الماكلة»، تهبط الكوشة ويدخل بعضها في بعض فتصبح على شكل قبة مشوهة من أعلى، فيقال أنها «ركزَت» فكان ا لأمر يتطلب آنذاك تشطيب التراب من الجزء الذي هبط منها، ثم كان يملأ مرة أخرى بالأعواد الغليظة المقطعة المسماة

«القَرْطَة" و"يُرَقَد و«يُتَرِّبُ» من جديد. وبمرور أسبوع آخر تبدأ الكوشة في النضج، فكانت تظهر على سطحها ثقوب يخرج منها دخان أزرق، فيقال آنذاك أن الكوشة قد «بَوْقَتْ»، وبانقطاع ذلك الذخان الأزرق تكون الكوشة قد نضجت نهائيا، وبذلك كانت تبدأ عملية جر الفحم وتصنيفه وتعبئته في أكياس. وكان من شأن الكوشة الواحدة أن تعطي 240 كيسا من الفحم» [16].

وهكذا، فإن هذا المجهود الجبار، الذي بدأ بقطع الأشجار وتقطيعها، وبناء الكوشة واستخراج الفحم منها، كان يوجه لقضاء مصالح سلطات الحماية وسد حاجياتها من الوقود.

ب) الكازوجين :

هي عبارة عن آلة كانت تلصق بمحركات السيارات أو الشاحنات، وتعمل على تحويل الفحم بعد احتراقه الى غاز متفجر من شأنه أن يقوم مقام البنزين ويرجع تاريخ الكازوجين في المغرب الى الحرب العالمية الأولى، عندما نظم (ليوطي) مباراة للمحركات التي كانت تسير بوقود غير البنزين والبترول، فنشطت الأبحاث في ذلك الميدان، لكن عقد السلم سنة 1919، وتدفق مواد الوقود على المغرب، بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، بأثمان رخيصة، كانا قد حكما على قضية الكازوجين بالنسيان وان كانت أذهان بعض المراقبين المدنيين قد ظلت مشدودة الى هذا المشكل كما كان حال Perrin الذي أنجز سنة 1934 دراسة عن «فحم الخشب في ضاية حشلاف»، مذكرا فيها بأهمية استعمال الفحم في تخفيف ما قد يلحق الميزان التجاري من عجز بسبب سيطرة دولة ما على البحر وما قد يترتب على ذلك من تحديد للكميات المنتظرة من الوقود.

وفي سنة 1938 أسس الجنرال (نوكيس)، وعيا منه بأهمية المشكل "اللجنة العليا للكازوجين»، وكانت مهمتها السهر على تزويد السيارات بمواد الوقود المستخرجة من مصادر أخرى غير البترول.

ومع توقيع الهدنة، ونقصان ما كان يتوصل به المغرب من مواد الوقود، أجريت تجربة على احدى حافلات البلدية بفاس، وكانت ناجحة مما أكد «فوائد الفحم في تحريك السيارات[17]. فصدر ظهير 24 شتنبر 1940 [18] وكان يمنح تسبيقات بدون فوائد لمن كانوا يريدون شراء آلة الكازوجين لاستعمالها سواء للسيارات والشاحنات أو لأغراض ميكانيكية أخرى.

وكانت آلة الكازوجين على نوعين: آلة كانت تسير بالفحم، أجهزتها بسيطة وثمنها رخيص، كما أن حمولتها من الوقود أخف. وآلة أخرى كانت تسمى الكَازُوبْوَا وتستعمل الخشب، وهي أقوى من الأولى كما أنها، باستعمالها لقطع الخشب كوقود، كانت تنقص 50٪ من التكاليف التي كانت تخصص للكازوجين التي كانت تسير بالفحم.

وباستفحال أزمة الوقود، تكاثرت الطلبات على الكازوجين، وأصبحت صناعتها تنتشر في المغرب. فظهر متخصصون في تلك الصناعة، وزاد الإقبال على اقتناء الكازوجين، خصوصا عندما تم اعفاء السيارات التي كانت تستعملها من 50٪ من قيمة الضريبة.

5) نتائج استغلال الغابة :

عملت سلطات الحماية على حل مشكل الوقود، وهو مشكل أوربي صرف، على حساب الثروات الغابوية المغربية، فعرضت مساحات شاسعة من الغابات للإتلاف والضياع، وألصقت تهمة تدهور الغابة بالمغاربة، حيث كانت التقارير الصادرة في هذا الشأن تركز على دورهم التخريبي في القضاء على الغابة سواء بالرعي أو الوقود أو الدباغة أو الأغراض المنزلية، معتبرة «أن استغلال الغابة كان يتم بشكل فوضوي، وأن الأهالي كثيرا ما كانوا يتسببون في حرائق، كانت تذهب بالعديد من هكتارات الغابة[19]».

إن استغلال غابات الأركَان في منطقة الشياظمة وفي سوس، كان قد تسبب في غياب 6000 هكتار[20] من أشجار الأركَان خلال سنوات الهدنة، أي بمعدل 2000 هكتار في السنة، مع ما كان يعني ذلك من فقدان مورد غذائي مهم بالنسبة للإنسان المغربي وقطعانه هناك.

كما أن تقنين استعمال الغابة، لاستغلالها بطريقة ممنهجة في حل مشكل الوقود كان قد حد من تحركات الرعاة، وضيق رقعة النجعة، وبذلك أصبح القطيع محروما من السهل الذي عمته المزروعات، وأصبح على شكل ملكيات خاصة، ومن الجبل الذي قننت سلطات الحماية استعمال غاباته.

وكانت سياسة سلطات الحماية فيما يخص الوقود الخشبي، تهدف إلى الحصول على كميات كبيرة من الفحم بأثمان منخفضة، ومن ثم فإن الأجور التي كانت تقدم للعاملين في هذه الصناعة كانت ضعيفة، إذ بينما «كانت تكاليف

كل قنطارمن الفحم هي *10* فرنكات كأجرة للعمال المغاربة المشتغلين بالإلزام (à la tâche)[21]، فإن ذلك الفحم كان يقدم للمصالح الغابوية ب *204* فرنك للقنطار، وكانت تبيعه بعد تصنيفه ب *250* ف للقنطار "للجماعة المهنية المغربية المختلطة للبترول" (G.I.M.P.)[22]، التي كانت تبيعه بدورها للمستهلك ب *280* للقنطار[23]، وهذه أرباح كبيرة إذا قيست بما كان يتقاضاه الفحامون المغاربة من أجور هزيلة في عملية تحضير الفحم.

وهكذا فإن سلطات الحماية، رغبة منها في حل مشكلة الوقود، وما قد يترتب عليها من ضرر بمصالح الفرنسيين الاقتصادية بالمغرب، كانت قد استغلت غاباته وحولت أشجارها إلى فحم بواسطة سواعد أبنائه، ذلك أن عملية تحضير الفحم منذ قطع الأشجار إلى استخراج الفحم وتعبئته، كانت تتم عن طريق المغاربة.

الهوامش :

1) BICHON (R). La crise des Carburants liquides au Maroc et sa parade par l'exploitation de la forêt: CHEAM N° 576.
2) Ibid. 3) Ibid.
4) Bulletin d'Information et de documentation du Maroc du 1e Fevrier 1941.
5) BRNQUEQ. La propriété rurale et la colonisation dans la zone française du Maroc. BESM N° 26 1945.
6) Consommation d'elécticité au Maroc. BESM N° 28 - 1946.
7) BICHON. op-cit.
8) "السعادة" عدد *5014* - *27* يوليوز *1940*.
9) BICHON. op-cit. 10) Ibid.
11) Note sur l'Organisation forestière. BESM N° 31 - 1946.
12) BICHON. OP-CIT. 13) SAULAY (Che).
Les coopératives indigènes de la région de Marrakech. CHEAM. N° 1117.
14) GRUNER (R). Du Maroc traditionnel au Maroc moderne. p 129.
15) L'Afrique Française dans la guerre in "La France Libre". Vol VIII. N° 33.
16) استجواب مع أحد من عملوا في هذه الصناعة في تلك الفترة.
17) "السعادة" عدد *5014* السبت *27* يوليوز *1940*.
18) Bulletin Officiel N° 1457.
19) CHALLOT (J.P) : L'homme et la forêt marocaine CHEAM N° 605
20) DUTHEIL "L'arganier au Maroc" - CHEAM N° 504.
21) CREPIN (R). Problème des Carburants. RGM 1940.
22) Groupement interprofessionnel marocain des pétroles.
23) BICHON. op-cit.

مفاهيم وقضايا نظرية :

- مدرسة الحوليات، مفاهيم التحليل البروديلي.

- صورة الدولة المغربية في الأدبيات الاثنولوجية الفرنسية، رؤية جديدة حول أصول السياسة البربرية.

مدرسة الحوليات
مفاهيم التحليل البروديلي

محمد حبيدة

شكل الفكر البروديلي في مجال البحث التاريخي حلقة أساسية بل ومركزية ضمن النسق الاسطغرافي المعروف في فرنسا تحت اسم «مدرسة الحوليات» (Ecole des Annales)، ذلك النسق الذي خلق مجموعة متلاحمة من العناصر الجديدة والحاسمة في دراسة وكتابة التاريخ : أولا توسيع حقل المعرفة التاريخية بالانفتاح على مختلف العلوم الاجتماعية والاحتكاك المتواصل بها؛ ثانيا الاهتمام بقضايا أساسية وجديدة تمس التاريخ الاقتصادي والاجتماعي والديمغرافي والذهني وذلك تجاوزا للتاريخ التقليدي المهتم بالأحداث السياسية والعسكرية والديبلوماسية؛ ثالثا إفراز أسلوب جديد في طرح الإشكاليات التاريخية وتصور جديد لزمن التاريخ. إننا نهدف من هذه الدراسة الى عرض وتفسير هذا التصور الجديد في التعامل مع الواقع التاريخي وذلك من خلال المفاهيم والمقولات التي بلورها المؤرخ الفرنسي فيرناند بروديل (F. BRAUDEL) في تحاليله العملية التي نلمسها بوضوح في أبحاثه التاريخية المعروفة ولاسيما «البحر الأبيض المتوسط والعالم المتوسطي في عهد فيليب الثاني، *1558* ـ *1598* »[1] و«الحضارة المادية، الاقتصاد والرأسمالية، ق. *15* ـ *18* »[2]، وأيضا في نقاشاته النظرية مع المفكرين المنتمين لعلوم الإنسان،[3] إن فهما معمقا لهذه العملية يستلزم الإحاطة بالظرفية الفكرية والابستيمولوجية التي أفرزت فكر بروديل كتتويج لسلسلة من المجهودات النظرية والمنهجية والعملية التي استغرقت عقودا من الزمن. لذلك نقترح جانبين. الأول حول الاحتكاك الفعلي للتاريخ مع العلوم الاجتماعية، والثاني حول المفاهيم البروديلية للتحليل التاريخي.

1 ـ التاريخ والعلوم الاجتماعية : احتكاك طويل ومثمر :

منذ السنوات الأخيرة من القرن 19 بدأ حوار كبير بين التاريخ والعلوم الاجتماعية : جغرافيا، سوسيولوجيا، علم الاقتصاد...، حوار أعطى انطلاقته المفكر والفيلسوف هنري بير (H. BERR). يقول بروديل : «إن هذا الرجل هو، إلى حد ما، الحوليات قبل نشوءها، منذ سنة 1900، وربما قبل ذلك، منذ 1890. اليه يجب الرجوع إذا أردنا أن نعرف كيف بدأ كل شيء»[4]. إن مساهمة بير في تطوير المعرفة التاريخية تمت بواسطة أعمال متعددة. فبالإضافة الى أطروحته حول «تركيب المعارف والتاريخ. محاولة في مستقبل الفلسفة» (1898)، يمكن التركيز على نقطتين أساسيتين :

1 ـ تأسيس «مجلة التركيب التاريخي» سنة 1900 والتي استقبلت في صفحاتها مساهمات متعددة الاختصاصات داعية الى إدراك عميق للواقع الاجتماعي وتحطيم الحواجز بين مختلف علوم الإنسان. بل أكثر من ذلك، شكلت، كما يرى لوسيان فيفر (L. FEBVRE) في مقالة له بعنوان «من مجلة التركيب الى مجلة الحوليات» بؤرة انبثقت منها طموحات إنشاء مجلة جديدة تخدم هي أيضا العلم وتقدمه : «حوليات التاريخ الاقتصادي والاجتماعي»[5]. والمتتبع للظرفية الفكرية لهذه الفترة يلاحظ أن الأولى ظلت على الرغم من مكانتها العلمية على هامش المؤسسات الجامعية وفي حاجة الى «الشرعية الأكاديمية»، بينما ظهرت الثانية في قلب الجامعة، جامعة سترازبورغ التي أريد لها أن تكون واجهة ثقافية لامعة ومجددة للفكر الفرنسي أمام ألمانيا في أعقاب الحرب العالمية الأولى[6].

2 ـ تنظيم ملتقيات فكرية منتظمة، «أسابيع التركيب»، تجمع مجموعة من المثقفين الجامعيين : مؤرخين، جغارفة، سوسيولوجيين، اقتصاديين، فلاسفة، بل وحتى البيولوجيين والفيزيائيين. نذكر منهم على الخصوص المؤرخ الاقتصادي هنري هوسير (H. HAUSSER)، السوسيولوجي والاقتصادي فرانسوا سيمياند (SIMIAND)، السوسيولوجي موريس هالبواش (M. HALBWACHS). الفيلسوف ليون برانشفيك (L. BRUNSCHVICQ) والمؤرخان لوسيان فيفر ومارك بلوك (M. BLOCH) ملتقيات يطرحون فيها أفكارهم ونظرياتهم ومناهجهم للنقاش والحوار البناء[7].

لكن الملاحظ أن هذا الحوار ظل نظريا محضا، ولم يتجسد بشكل عملي

في الأبحاث التاريخية، وهو الهدف الذي سيعمل على تحقيقه المؤرخان فيفر وبلوك المنبثقان من هذا الحقل الفكري. لقد وفرا شروطا عملية لحوارات مثمرة مع ثلاث اتجاهات فكرية رئيسية :

أولا : مع المدرسة الجغرافية التي برزت بشكل براق في بداية القرن بواسطة مجموعة من الجغارفة الكبار أمثال فيدال دي لابلاش(V. DE LA BLACHE) وألبير دومانجون هذه المدرسة التي كانت تقترح «مقاربة شمولية لتحليل الواقع الاجتماعي تقوم على أساس علاقة جدلية مزدوجة بين الزمن والمجال وبين الجماعات البشرية والوسط الطبيعي» مارست «تأثيرا تأسيسيا» على المؤرخين المذكورين وقدمت «قالبا فكريا للتصورات التاريخية للحوليات»[8]. ومؤلف لوسيان فيفر الصادر سنة *1922* تحت عنوان «الأرض والتطور البشري. مقدمة جغرافية للتاريخ» يبرز الاحتكاك الفعال بين التاريخ والفكر الجغرافي. احتكاك ولكن أيضا نقاش وتعارض مع الحتمية الميكانيكية لبعض النظريات الجغرافية.

ثانيا : المدرسة السوسيولوجية التي نشطت في نفس الفترة بفضل الفعاليات الكبيرة لإميل دوركايم (E. DURKHEIM) الذي حاول هو الآخر أن يجعل من علم الاجتماع علما موحدا تصب فيه مختلف آراء علوم الإنسان، وذلك من أجل بناء مقاربة شمولية لفهم الواقع الاجتماعي[9]. لقد لعبت السوسيولوجيا الدوركايمية، على الرغم من بعض نقاشاتها الصراعية مع التاريخ حول مجموعة من التصورات والمفاهيم، دورا أساسيا في بلورة الرؤى الجديدة لمدرسة الحوليات. وبحث مارك بلوك حول «المجتمع الفيودالي»، وحضور السوسيولوجي الدوركايمي، موريس هالبواش في هيئة تحرير المجلة يؤكدان ذلك بوضوح.

ثالثا : مع علماء الاقتصاد الألمان، ولاسيما كارل ماركس (K. MARX) وفون شموليير (G.VON SCHOMOLLER) الذين قدموا للمؤرخين الفرنسيين الجدد أطرا نظرية وأدوات منهجية أساسية للتحليل التاريخي. فهنري بيرين (H. PIRENNE) منذ *1890*، ومارك بلوك سنتي *1908* ـ *1909*، كانا يتلقيان دروسا دورية في جامعات برلين وليبزيغ، ويحضران، خصوصا الأول منهما، في العقد الأخير من القرن *19*، الملتقيات السنوية للمؤرخين الألمان[10]. ثم إن اسم المجلة الفرنسية الجديدة «حوليات التاريخ الاقتصادي والاجتماعي» التي

أخرجها للوجود في يناير *1929* لوسيان فيفر ومارك بلوك بمساعدة المؤرخين بيرين وهوسير وغيرهما، والجغرافي دومانجون والسوسيولوجي هالبواش واخرين، تَمّ اقتباسه، بعد اقتراحات مختلفة ومتعددة من اسم المجلة الألمانية «مجلة التاريخ الاقتصادي»[11].

هذا الحوار النظري العميق والاحتكاك المنهجي الطويل بين التاريخ والأفكار والمناهج الجغرافية والسوسيولوجية والاقتصادية ساهما بقوة في خلق مجلة «الحوليات»، كما ذكرنا، كوعاء لبرنامج جديد وجريء، وأيضا في خلق مجموعة من الأبحاث ذات الأهمية التاريخية البالغة. أبحاث يمكن تقسيمها الى نوعين متكاملين :

النوع الأول، يرتبط بأعمال نظرية ومنهجية حول البحث التاريخي تترجم الإمكانيات العملية لاستفادة التاريخ من علوم الإنسان بهدف توسيع المعرفة التاريخية. ونذكر هنا بالخصوص «معارك من أجل التاريخ» للوسيان فيفر، وهي مجموعة مقالات ظهرت بالدرجة الأولى في مجلتي «التركيب» و«الحوليات»، ويمتد تاريخ كتابتها من *1906* الى *1952*[12] و«مهنة المؤرخ»[13] لمارك بلوك، الذي يعتبر بيانا تاريخيا لم يتمكن صاحبه من إتمامه بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية التي عصفت بحياته. إنهما كتابان يزخران بالكثير من التعاليم التي تدعو المؤرخين الى ضرورة الاحتكاك بالعلوم الاجتماعية والاطلاع على نتائج الأبحاث الجغرافية والسوسيولوجية والاقتصادية، وعدم الاقتصار على الوثيقة المكتوبة كعنصر مركزي في التحليل التاريخي كما كان الشأن ضمن التوجه السائد لدى المدرسة التاريخية التقليدية. لقد برز هذا النداء كضرورة لتوسيع دائرة مصادر المعرفة التاريخية بالاعتماد على كل ما من شأنه أن يفيد في فهم وحل القضايا والإشكاليات التاريخية : بقايا أركيولوجية، نقود قديمة، خرائط، رموز... لأن التاريخ حسب فيفر يحوي كل ما يتصل بالإنسان «كل ما ينتمي للإنسان، ما يعبر عن الإنسان، ما يدل عن حضور الإنسان ونشاطه وأذواقه وطرق عيشه»[14]. إنه وقوف صريح في وجه «المدرسة الوضعية» بممثليها البارزين أمثال إرنست لافيس (E. LAVISSE) وشارل فيكتور لانغلوا (CH. V. LANGLOIS) وشارل سينيوبوس (CH. SEIGNOBOS) الذين هيمنوا، في نهاية القرن *19* وبداية القرن *20*، على الإنتاج التاريخي في قالبه التقليدي الذي تغلب عليه الأحداث ويقيده الارتباط

الضيق بالوثيقة[15]. إنه تمرد ضد النظام الجامعي الذي تقوده السوربون بكل توجهاته ومناهجه وبرامجه، وذلك بأسلوب نقدي لاذع وعنيف. أما البرنامج الفكري البديل الذي اقترحه مؤسسوا الحوليات فينتظم حول ضرورة مركزية وعاجلة : «إخراج التاريخ من انغلاقه التخصصي وفتحه على تساؤلات ومناهج العلوم الاجتماعية الأخرى»[16].

النوع الثاني، أبحاث تاريخية عملية يتجلى فيها بوضوح رصد العلوم الإنسانية. نذكر منها : «الأرض والتطور البشري (*1922*)» للوسيان فيقر؛ «الخصائص الأصلية للتاريخ القروي الفرنسي، ق. *18.11* (*1931*) و«المجتمع الفيودالي» (*1936*) لمارك بلوك؛ «حركة الأسعار والمداخيل في فرنسا خلال القرن *18*» (*1933*) لإرنست لابروس (E. LABROUSSE).

كل هذه الأعمال المنهجية والعملية هي في حقيقة الأمر نداءات قوية وملحة تدعو المؤرخين الى ضرورة تغيير اهتماماتهم من البحث في الأحداث على شاكلة المنهج السوربوني الى البحث في الواقع المعقد والمتشابك للحياة البشرية في محيطها الجغرافي وبنياتها الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية وأطرها الذهنية «لأن التاريخ، على حد قول مارك بلوك، ليس هو تراكم الأحداث المختلفة التي أنتجها الماضي، إنه علم المجتمعات الإنسانية»[17].

2 ـ مفاهيم جديدة للتحليل التاريخي :

بناءا على هذا الرصيد المنهجي والعملي تمكن فيرناند بروديل من تشكيل مفاهيم جديدة للتحليل التاريخي. ففي أطروحته حول «البحر الأبيض المتوسط...» والتي قدمها للمناقشة عام *1947*، بعد عشرين سنة من البحث والتفكير والتبصر، يكشف عن عمق الواقع التاريخي ويبلور تصورا جديدا يقوم أساسا على تعددية الزمن، والتركيز على القيمة الاستثنائية للأمد الطويل. يقول في مدخل عمله : «ينقسم هذا الكتاب الى ثلاثة فصول، كل واحد يعتبر في حد ذاته محاولة للتفسير. الأول يتعلق بتاريخ شبه ثابت (Quasi-Immobile) ، تاريخ الإنسان في علاقاته مع الوسط الذي يحيط به، تاريخ بطيء السيل والتحول مكون في الغالب من رجوعات ملحة وحلقات متكررة باستمرار... فوق هذا التاريخ شبه الثابت يمتد تاريخ بطئ الإيقاع، قد نقول عن طيب خاطر، إذا لم تحرف العبارة عن معناها الكامل، تاريخ اجتماعي،

تاريخ الجماعات والتجمعات... أخيرا الفصل الثالث مخصص للتاريخ التقليدي، إذا أردنا للتاريخ على بعد الفرد وليس الإنسان، التاريخ الحدثي... تاريخ ذو تذبذبات قصيرة، سريعة، متوترة... هكذا توصلنا الى تفكيك التاريخ الى ثلاثة مستويات متدرجة، أو إذا أردنا القول، الى التمييز في زمن التاريخ بين زمن جغرافي، زمن اجتماعي، زمن فردي»[18]. هذا «التصميم الجديد والثوري» حسب تعبير لوسيان فيڤر[19] يطرح جدلية عميقة بين المجال والزمن ويفرز تعددية في الأزمنة أو الآماد : زمن طويل يوافق تاريخا بنيويا يمتد على مدى قرون؛ زمن دوري يوافق تاريخا ظرفيا؛ زمن قصير يوافق تاريخا تقليديا. لقد صرح المؤرخ الاقتصادي إرنست لابروس، وهو أحد الأعضاء الخمسة المكونة للجنة مناقشة بحث بروديل، بحكم هذه الأخيرة قائلا : «إن هذا التصور للتاريخ الذي ينطلق من الأرض نحو الإنسان ونحو أعلى أنشطة الإنسان لجديد وعظيم» فكتاب على هذا المستوى من الغنى الفكري، تضيف اللجنة «سيكون ذا أهمية تاريخية في الاسطغرافيا العالمية»[20]. بالفعل، شكلت أطروحة بروديل منذ صدورها سنة *1949* نموذجا للبحث التاريخي لدى عدد كبير من المؤرخين في فرنسا وخارجها. فلنفسر إذن المفاهيم المكونة لهذا التصور الجديد.

1 ـ الزمن الطويل (Le Temps Long) :

الزمن الطويل هو المستوى العميق للواقع التاريخي، هو المركز الذي ينجذب حوله الزمن الدوري والزمن القصير في إطار جدلية الآماد. إنه «تاريخ الأمد الطويل»، ذلك الواقع المعقد الذي يستلزم تحولا عموديا في الرؤية التاريخية : «إن قبوله من قبل المؤرخ، يقول بروديل، هو تهيء لتغيير الأسلوب والموقف، لانقلاب في نظام التفكير، لتصور جديد للواقع الاجتماعي. هو تكيف مع زمن بطيء»[21]، لكن الأمد الطويل لا يمكن فهمه بعمق إلا في نطاق مفهوم آخر موازي وهو «البنية». ذلك أن الأمد الطويل هو تاريخ بنيات جغرافية واقتصادية واجتماعية وذهنية متأصلة وبطيئة التطور. والبنية هنا يستعملها بروديل بمفهومها التاريخي الذي يختلف عن المعنى الذي تمنحه إياها السوسيولوجيا والأنثروبولوجيا. ففي حواره العلمي مع كلود ليڤي ستراوس (C. LEVI-STRAUSS) يقول بروديل وهو يحدد مفهوم البنية في بعدها الزمني الطويل : «عند الملاحظين للواقع الاجتماعي، البنية هي تنظيم، تجانس،

علاقات ثابتة إلى حد ما بين الواقع والجماهير الاجتماعية. أما بالنسبة لنا، نحن المؤرخون، البنية هي من دون شك تركيب، هندسة، بل أكثر من ذلك، هي واقع يتصرف فيه الزمن بشكل سيء ويقوده على نحو بطيء جدا. فبعض البنيات، بفعل بقائها حية زمنا طويلا، تصير عناصر ثابتة على مدى أجيال لا نهاية لها : إنها تثقل كاهل التاريخ وتعرقله، وهي بذلك تتحكم في صيرورته... إنها حواجز ترسم حدودا يعجز الإنسان بتجاربه عن تجاوزها. فكروا في صعوبة تحطيم بعض الأطر الجغرافية، بعض الوقائع البيولوجية، بعض حدود الانتاجية... فطيلة قرون من الزمن والإنسان سجين مناخات ونباتات ومواشي وزراعات في إطار توازن بطيء البناء يصعب تجاوزه. انظروا الى مكانة الانتجاع في الحياة الجبلية، الى استمرارية بعض قطاعات الحياة البحرية متجدرة في نقاط معينة من المفاصل الساحلية، انظروا مدى ديمومة تأصل مواقع المدن، مدى استمرارية الطرق والتنقلات، مدى الثبات المدهش للإطار الجغرافي للحضارات»[22]. هذا التحديد الطويل يلخصه بييرشوني (P. CHAUNU) في الفكرة التالية : «كل شيء داخل مجتمع واقتصاد يكون مشبعا بأمد كاف يجعل حركته (حركة الشيء) تفلت عن الملاحظة العادية...» لكن يضيف نفس المؤرخ أن «هذه البنيات ليست جامدة»[23].

إن التحليل التاريخي المبني على الأمد الطويل يظهر بوضوح في الفصل الأول من البحر المتوسط...». المعنون بـ «حصة المجال» والذي يتعرض فيه بروديل لمختلف الوحدات الجغرافية المكونة للمجال المتوسطي بأطرها البشرية ووثائر الحياة بها : الجبال بسكانها وتقاليدها والتنقلات المنتظمة والمتكررة لرعاتها ومواشيها؛ السهول بالملاكين الكبار لأراضيها وفلاحيها الفقراء وأمراض مياهها الراكدة (الملاريا)؛ البحار بموانئها ورياحها وإيقاعاتها الملاحية؛ الجزر كمحطات للبحارة وبؤر للقرصنة وملاجئ للمهاجرين؛ الصحاري كوجه آخر للبحر المتوسط بأساليب عيشها وحركتها المبنية على الترحال ورواج القوافل الحاملة للذهب واستغلال الواحات؛ المناخ كوحدة فيزيائية بدرجات تغيره وبفصوله المتعاقبة والمحددة لإيقاعات معينة من الحياة الزراعية (الجفاف) والملاحية (التوقف الخريفي) والبيولوجية (أوبئة الصيف)؛ الطرق والمدن أو المدن والطرق كوحدة بشرية؛ الطرق البرية والبحرية والنهرية بمحاورها الرابطة بين البحر المتوسط وأوربا الوسطى والشمالية والأطلسية، ووسائل نقلها وحمولاتها، ثم

المدن ببنياتها الديمغرافية ووظائفها وعوامل قوتها وأزماتها[24].

نفس الرؤية نلمسها في عمله الضخم «الحضارة المادية...» والذي يأخذ بعدا أوربيا، بل وعالميا في إطار تاريخ مقارن يشمل القارة العجوز وآسيا وإفريقيا وأمريكا على مدى الأزمنة الحديثة. ففي الجزء الأول الذي يمنحه بروديل عنوانا إيحائيا «البنيات اليومية» (les structures du quotidien) يطرح مجموعة من العناصر التي تكون البنيات الأساسية للحياة الاجتماعية والاقتصادية والديمغرافية والبيولوجية والتقنية، ويعمل في ذات الوقت على تتبع إيقاعات تطورها وثباتها في الزمن الطويل من القرن *15* إلى القرن *18* : ساكنة العالم بأرقامها ونظامها البيولوجي (مجاعات، أوبئة)؛ الأغذية اليومية (قمح، أرز، ذرة بمجالاتها الجغرافية وأسعارها وتنقلات زراعاتها)؛ المشروبات (ماء، خمر، قهوة، شاي...)؛ السكن (أدوات البناء، منازل القرى، منازل المدن)؛ اللباس والموضة؛ التقنيات (المطبعة، الملاحة...)؛ النقود (الرواج النقدي، المقايضة)؛ المدن (ظاهرة التمدن والمدن الكبرى)[25]. هذه العناصر تشكل «الحياة المادية» أو «الحضارة المادية» للإنسان أو بعبارة أخرى، بروديلية دائما، «الاقتصاد التحتي» (Infra-économie) أي النشاط الأولي والأساسي الذي تمارسه الجماعات البشرية في كل مكان بوتائر بطيئة التطور.

إن دراسة بروديل لبنيات الحياة المادية في بحثيه المذكورين تنبني من الوجهة الفكرية على الاحتكاك العميق بين مدرسة الحوليات واتجاهين رئيسيين في التحليل وتصور الواقع الاجتماعي، وهما المادية التاريخية والبنيوية. بالنسبة للعلاقة مع الاتجاه الأول يمكن القول أن تلاقحا مهما، طويل الأمد ولكن غير صريح تم بين مؤرخي الحوليات والفكر الماركسي. فبروديل الذي يكن تقديرا علميا كبيرا لكارل ماركس يبدو في دراسته للحياة المادية وكأنه يجسد عمليا التصور المادي للتاريخ. فلقد جاء في الإيديولوجيا الألمانية : «ليعيش الإنسان عليه قبل كل شيء أن يشرب، أن يأكل، أن يلبس... فأول واقع تاريخي هو إذن إنتاج الوسائل التي تمكن من تلبية هذه الحاجيات، إنتاج الحياة المادية نفسها، وهنا يكمن الواقع التاريخي، الشرط الأساسي لكل التاريخ، الذي علينا اليوم، كما هو الشأن منذ آلاف السنين أن نؤديه يوما عن يوم»[26]. إنه تصور يحمل ذلك البعد المركزي في النسق البروديلي : الأمد الطويل. ويعترف بروديل بهذا السبق حين يقول : «عبقرية ماركس وسر سُلطته الدائمة يرجعان

لكونه كان أول من ابتكر نماذج اجتماعية حقيقية وانطلاقا من الأمد التاريخي الطويل»[27]. أما عن الاتجاه الثاني فيتمثل في الاعتناق المنهجي للبنيوية ولكن بأسلوب نقدي يجعل مفهوم البنية كما ذكرنا يدرك وينجز عمليا في البعد الزمني الطويل. وهو اعتناق أملته الظرفية الفكرية التي عرفتها فرنسا منذ الخمسينات والتي تتجلى في هيمنة بنيوية ليفي ستراوس على عمليات التحليل في علوم اجتماعية كثيرة[28].

إن الأمد الطويل كمفهوم أساسي لفهم التاريخ وتحليله يهم بالدرجة الأولى المؤرخ المتتبع لنتائج أبحاث العلوم الإنسانية، كما يهم أيضا المفكرين العاملين ضمن إطار هذه العلوم نفسها، وهو أمر ركز عليه بروديل بإلحاح داعيا إياها الى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار البعد التاريخي الجديد المتمثل في الزمن الطويل وذلك في إطار استمرارية الاحتكاك المثمر بين التاريخ وعلوم الإنسان. يقول في حواره مع هذه العلوم : «سأتحدث عن زمن التاريخ، وهو حديث موجه بالخصوص الى جيراننا في علوم الإنسان : اقتصاديين، إيثنوغرافيين، إيثنولوجيين أو (انتربولوجيين)، سوسيولوجيين، سيكولوجيين، لسانيين، ديمغرافيين، جغارفة، بل وحتى الرياضيين الاجتماعيين والإحصائيين ـ كل الجيران الذين تتبعناهم منذ سنوات طويلة في تجاربهم وأبحاثهم، لأنه كان يبدو لنا (ولايزال) أن سيرنا وراءهم أو احتكاكنا بهم يضيء التاريخ بنور جديد. ولعلنا نتوفر بدورنا على شيء نؤديه لهم. فمن التجارب والمحاولات الأخيرة للتاريخ، يبرز تصور تتزايد دقته أكثر فأكثر، حول تعددية الزمن والقيمة الاستثنائية للزمن الطويل. هذا المفهوم الأخير أكثر من التاريخ نفسه ـ تاريخ المائة وجه ـ من شأنه أن يثير اهتمام العلوم الاجتماعية جاراتنا»[29].

2 ـ الزمن الدوري :

الزمن الدوري أو زمن الحلقـــات الدورية يعني به بروديل «تاريخ الظرفية» (Histoire de la conjoncture)، تاريخ التذبذبات الدورية التي يعيشها الاقتصاد كواقع ارتفاعات وهبوطات الأسعار التي يمكن التعامل معها عبر مقاطع زمنية عريضة : 10، 20 أو 50 سنة[30]. فإذا نظرنا في الفصل الثاني من الأطروحة المعنون بـ «مصائر جماعية وحركات المجموع» وأخذنا على سبيل المثال أسعار القرن 16 الذي عرف تراكما ورواجا ماليين كبيرين سنجد البيان التالي[31] :

ـ ارتفاع الى حدود 1558 ـ هبوط 1558 ـ 1567
ـ ارتفاع 1567 ـ 1576 ـ هبوط 1576 ـ 1588

إن تاريخ الظرفيات المبني على أساس الأرقام والجداول والرسوم البيانية نشأ في فرنسا بفعل الاحتكاك مع علماء الاقتصاد الألمان، كما ذكرنا سالفا، وفي ظل مناخ أزمة 1929 التي دفعت بالمؤرخين والاقتصاديين الى البحث في أصولها التاريخية والتساؤل عن تعاقب مراحل الاتساع ومراحل التراجع الاقتصادي. كانت النتيجة : بروز أعمال مهمة لباحثين اقتصاديين أمثال فرانسوا سيمياند وهنري هوسير وخصوصا إرنست لابروس الذي كشف عن تتابع الدورات الاقتصادية في فرنسا خلال القرن 18 والظرفية التي أفرزت الثورة الفرنسية سنة 1789 [32]. والجدير بالذكر أن الظرفية امتدت مع بروديل لتشمل بالإضافة الى دورات الأسعار، دورات الإنتاج (ارتفاعات وهبوطات إنتاج وتجارة الحبوب) والدورات الديمغرافية (ارتفاعات أعداد السكان وهبوطها) والدورات البيولوجية (الظهور والاختفاء المتعاقبان للأوبئة والمجاعات)..

في الواقع إن الفصل الثاني من «البحر المتوسط...» لا يقتصر فقط على الحلقات الدورية، بل يجمع في طياته وعلى نحو جدلي عميق البنيات والظرفيات أي الزمن الطويل والزمن الدوري. إنه «يهتم ببنيات اجتماعية، أي بميكانيزمات بطيئة التآكل، ويهتم أيضا بحركتها»، إنه يجمع بين «الثابت والمتحرك» بين «البطيء والسرعة» وهما حقيقتان... ترتبطان في الحياة اليومية»[33] والملاحظ في إطار العلاقة الجدلية بين هذين المستويين التاريخيين، أن الدورات والبيدورات والأزمات البنيوية إذا تكررت باستمرار ولم تؤدي الى تراكم حامل لتغيير نوعي تندرج في البنية وتصبح جزءا لا يتجزء من الزمن الطويل لأنها «تخفي انتظامات واستمراريات الأنساق أي الأساليب القديمة (Systemes) للعمل والتفكير والأطر المستعصية المقاومة للموت»[34].

إن تلاحم الزمن الطويل والزمن الدوري أفرز في الخمسينات مجموعة من الأبحاث ذات أهمية بالغة، تخص الرواجات التجارية المنجزة على مجالات جغرافية شاسعة. نخص بالذكر منها عملين أساسيين : الأول لبيير شوني حول اشبيلية والمحيط الأطلسي في القرنين 16 و17 [35]، والثاني لفريديريك مورو حول البرتغال ونفس المحيط في القرن 17 [36]. وفي نفس السياق يمكن أن نلفت النظر الى أطروحات أخرى تجمع هي أيضا بين البعدين الزمنيين المذكورين لكن

في إطار إقليمي، ذلك أنها أظهرت في الستينيات نتائج باهرة في البحث التاريخي الجامع بين التاريخ الاقتصادي القائم على أساس سلسلات ودورات الإنتاج والأسعار، والتاريخ الديمغرافي المستند على وثائر النمو السكاني. نذكر بالخصوص أعمال باريل حول بروفانسيا القروية[37]، وفيلار حول إقليم كاطالونيا الحديثة[38] ولا دوري حول فلاحي منطقة لانغ دوك[39].

3 ـ **الزمن القصير** (Le Temps court) :

المستوى الثالث من المستويات المفاهيمية والتاريخية للتحليل البروديلي يرتبط ب «التاريخ التقليدي المتنبه للزمن القصير، للفرد، للحدث»، التاريخ الذي عودنا منذ وقت طويل على سرده السريع، الدرامي، ذي النفس القصير»[40]. إن الزمن القصير هو زمن الإخباري والصحفي، فالمدونة الإخبارية أو الجريدة تقدمان أحداث وحوادث من أحجام مختلفة : أحداث تدعى تاريخية (حرب، ثورة، انقلاب...) وحوادث ترتبط بحياة كل يوم (حريق، كارثة سككية، ثمن القمح، جريمة، فيضان...) أي كل الوقائع التي تشكل الغنيمة اليومية للميكروسوسيولوجيا والسوسيوميتري والميكروتاريخ. ويرى بروديل أنه من الواجب التعامل بحذر شديد مع هذه الأحداث والحوادث الجارية في زمنها القصير، لأن هذا المستوى من الزمن يعد «أكثر الآماد تقلبا وخداعا»[41]. فالأحداث عبارة عن «غبار، تخترق التاريخ كأضواء خافتة وقصيرة، ما تلبث أن تبرز حتى تعود للظلام وغالبا للنسيان»[43].

والملاحظ أن بروديل، وهو يناقش مفهوم الزمن القصير، عمل على رفع اللبس الذي قد يحصل في الخلط بين التاريخ الحدثي والتاريخ السياسي. فهذا الأخير ليس بالضرورة حدثيا. «إن المشكل، يقول نفس المؤرخ ، يتمثل في كون التاريخ خلال المائة سنة الأخيرة، وهو يغلب عليه الطابع السياسي، ركز على مأساة «الأحداث الجسام» وعمل ضمن وحول الزمن القصير»[44] إن التاريخ السياسي باستطاعته الاهتمام بقضايا أكثر عمقا من التاريخ الحدثي، فعوض التركيز على الأشخاص وتسلسل الأحداث يمكن الدخول في مجالات رحبة لدراسة الميكانيزمات الاجتماعية للسلطة والعلاقات بين الدولة والمجتمع. إنه ينجز اليوم عبر قنوات متعددة[45]:

1 ـ عبر الاهتمام بالسياسة كشكل اجتماعي وثقافي،

2 ـ عبر مقاربة انتروبولوجية للمؤسسات السياسية؛

3 ـ عبر تبصر حول دور الإيديولوجيا في تكوين الحقل السياسي.

إن الفصل الثالث من كتاب «البحر المتوسط...» الذي يحمل عنوان «الأحداث السياسية والأفراد» يجمع في طياته بين تحليل المؤسسات السياسية والتنظيمات العسكرية البرية والبحرية للقوتين الإسبانية والتركية، وعرض الأحداث الكبرى الناتجة عن صراع هاتين القوتين داخل الحوض المتوسط في النصف الثاني من القرن 16، أي على عهد فيليب الثاني ملك إسبانيا. وهو بذلك يعتبر مساهمة حية في التاريخ السياسي والديبلوماسي والعسكري، وتنازلا كبيرا من قبل بروديل للتاريخ التقليدي وللمدرسة «الوضعية» أو «المنهجية» التي كانت لاتزال في الأربعينيات تحافظ على مواقع مهمة في المؤسسات الجامعية[46]. لكن وهو يمنح هذا التنازل يجعل التاريخ التقليدي في المرتبة الثالثة والأخيرة ليترك المكان الرئيسي للقضايا والمشاكل الأساسية في تاريخ الإنسان : الوسط الجغرافي ـ البشري، الديمغرافيا، المجتمع، الاقتصاد.

إن البحث في «البحر الأبيض المتوسط...» هو عمل عمر بأكمله. فبروديل، وهو يهيء كتابه للطبعة الثانية سنة 1966 والتي انبنت عليها الترجمة الانجليزية، قام بإغناء كمي للكتاب يمثل 20٪ وبتوسيع للإطار الزمني للدراسة ليشمل حتى النصف الثاني من القرن 15، وعيا منه أن «كتب التاريخ تهرم اليوم بسرعة أكبر من الأمس وذلك تحت الثقل المتزايد لمعارفنا وزحف العلوم الإنسانية، جاراتنا. فبمرور وقت وجيز تشيخ مصطلحاتها وما كان يشكل جدتها يصير تقليديا»[47].

لقد هدف عمل فيرناند بروديل الى استيعاب زمن التاريخ في تعدديته (زمن طويل، زمن دوري، زمن قصير) وفهم الواقع الاجتماعي في شموليته لبناء تاريخ كلي (Histoire totale) يهتم بكل ما يتصل بالحياة البشرية من بنيات وتطورات جغرافية، ديمغرافية، اقتصادية، اجتماعية، سياسية، ثقافية، ذهنية، ويتتبع مختلف علوم الإنسان في مناهجها ونتائج أبحاثها. فالنجاح الساحق للتاريخ الجديد (La Nouvelle Histoire)، تاريخ مدرسة الحوليات، في فرنسا وخارجها، في النصف الثاني من هذا القرن[48] وهيمنته الواضحة على الساحة الجامعية والفكرية وحتى الإعلامية يكمن في تحكم المؤرخين المحتكين بالعلوم الاجتماعية في التعامل مع التاريخ في تعددية آماده وجدليتها. إنه تحكم يجعل التاريخ مقاربة شمولية أساسية لفهم الواقع الإنساني في عناصره وكليته،

في تطوراته اللامتوازية والتغيرات الدورية لبعض مكوناته وفي الاستمرارية الطويلة الأمد لبنياته الجغرافية والبشرية والاجتماعية. تحكم يجعله يهدف الى تأسيس ميطودولوجيا مشتركة للعلوم الإنسانية.

الهوامش :

1) F. BRAUDEL, la méditerranée et le monde méditerranéen à l'époque de philippe II (1558-1598). Paris, A. Colin 1949, 2 vol., nouv. éd. 1986, 2, vol., 588 - 628 p.
2) F. BRAUDEL "Civilistion matérielle, économie et capitalisme, XV-XVIII siècles, Paris, nouv. éd. 1986-1988, 3 vol. : I, les structures du quotidien, II, les jeux de l'échange, III, le temps du monde.
3) F. BRAUDEL "Histoire et sciences sociales, la longue durée", Annales ESC, n° 4, 1958, pp. 725-573, le même article est repris in, Ecrits sur l'histoire, Paris, Flammarion, 1969, pp. 41-83.
4) F. BRAUDEL, "Ma formation d'historien", in Ecrits sur l'histoire II, Paris, Arthaud, 1990, p. 17.
5) L. FEBVRE, "Hommage à Henri Berr, de la "Revue de synthèse aux annales" (1952), in Combats pour l'histoire, Paris, A. Colin, 1953, pp. 340-341.
6) Cf. J. REVEL, "Histoire et sciences sociales : les paradigmes des Annales", Annales ESC, n° 6, 1979, p. 1367.
7) L. FEBVRE, op. cit, p. 341.
8) A. BURGUIERE, "Histoire d'une histoire, la naissance des Annales", Annales ESC, n° 6, 1979, p. 1351, Cf. aussi J. REVEL, op. cit, 1362-1364.
9) A. BURGUIERE, op. cit, pp. 1351-1352.
10) F. MENDELS, "Histoire économique", in Dictionnaire des sciences historiques, publ. sous la direction de A. Burguière, Paris, P.U.F., 1986, pp. 215-223.
11) Cf. P. LEUILLOT, "Aux origines des Annales d'histoire économique et sociale' (1928). Contribution à l'historiographie française", in Mélanges en l'honneur de Fernand Braudel, Toulouse, Privat, 1973, T.II, pp. 317-324.
12) Cf. supra, n° 5.
13) M. BLOCH, Apologie pour l'histoire ou métier d'historien (1941), nouv. éd; préface de G. Duby, Paris, A. Colin, 1974, 167 p.
14) L. FEBVRE, "Vers une autre histoire" (1949), in Combats... p. 428.
15) Cf. G. BOURDE et H. MARTIN, "les écoles historiques, Paris, éd. du Seuil", 1983, pp. 137-170.
16) J. REVEL, op. cit, p. 1362.
17) M. BLOCH, op. cit, p. 166, Le dialogue entre les science de l'homme s'est poursuivi et se poursuit jusqu'à nos jours avec grand intérêt. Cf. le numéro spécial (n° 5) des Annales ESC. 1975, consacré à "Histoire et Sciences".
18) F. BRAUDEL, "La méditerranée.." T. I, pp. 13-14.
19) L. FEBVRE, vers une autre histoire... p. 432.
20) E. LABROUSSE "En guise de toast à Fernand Braudel; aux vingt-cinq ans de la Méditérranée", in mélanges..., T. I. pp. 10-11.
21) F. BRAUDEL, "Histoire et science sociales... p. 54.
22) Ibid, pp. 50-51.
23) P. CHAUNU, Séville et l'Atlantique, 1504-1650, Paris, 1959, T. VIII, p. 12.
24) F. BRAUDEL, la Méditerranée.. T. 1, 1ère partie "la part du milieu", PP. 22-322. Cette

géo-histoire" a relancé les débats entre historiens et géographes sur les "frontières" et les domaines communs des deux disciplines; Cf. la controverse engagée à propos des idées du géographe E. Juillard, par Robert Mandou, "Géographie humaine et histoire sociale", Annales ESC, n° 4, 1957, p. 619-627.

25) F. BRAUDEL, "Civilisation matérielle.." T. I, 544 p.

26) K. MARX et F. ENGELS, "l'Idéologie allemande (1846), Paris, éd. sociales, 1968, p. 57.

27) F. BRAUDEL, "Histoir et sciences sociales... p. 80 - sur les rapports entre le marxisme et l'école des Annales, voir en particulier, P. VILAR, "Histoire marxiste, histoire en construction" in faire de l'histoire T.I., Paris, Gallimard, 1974, pp. 169-209 et "une histoire en construction, approches marxistes et problématiques conjoncturelles", Paris, Gallimard-Seuil, 1982, et l'étude de G; BOIS, "Marxisme et histoire nouvelle" in la Nouvelle Histoire, Paris, Retz, 1978, pp. 375-393.

28) Sur les rapports entre la recherche historique et les concepts d'analyse structuraliste, voir le numéro spécial des Annales ESC, n° 3-4, 1971, et les deux articles publiés dans la Novuelle Histoire, l'un de A. BURGUIERE, "l'Anthropologie historique", pp. 37-61 et l'autre de K. POMIAN, "l'Histoire des Structures", pp. 528-553.

29) F. BRAUDEL, "Histoire et sciences sociales..., pp. 43-44.

30) Ibid, p. 44

31) F. BRAUDEL, "La méditerranée... T.I., p. 476.

32) E. LABROUSSE, Esquisse du mouvement des prix et des revenus en France au XVIII siècle, Paris, 1933.

33) F. BRAUDEL, "La méditerranée... T.I. p. 325.

34) F. BRAUDEL "Histoire et sciences sociales..., p. 53

35) P. CHAUNU, Seville et l'Atlantique, 1504-1650, Paris, 1955-1959, 12 vol.

36) F. MAURO, "Le Portugal et l'Atlantique au XVII siècle (1570-1670). Etude économique, Paris, 1960.

37) R. BAEHREL "La basse provence rurale du XVI au XVIII siècle, Paris 1961.

38) P. VILAR, "La catalogne dans l'Espagne moderne", Paris 1962.

39) E. LE ROY-LADURIE "les paysans de Languedoc, XV-XVIII siècles, Paris, 1966.

40) F. BRAUDEL, "Histoire et sciences sociales" ... p. 44

41) Ibid, p. 46

42) F. BRAUDEL, "la méditerranée... T. II, p. 223.

43) F. BRAUDEL "Histoire et sciences sociales... p. 46

44) Ibid.

45) A; BURGUIERE, "L'Ecole des Annales", in Dict... p. 50-51.

46) G; BOURDE et H. MARTIN, op. cit., p. 189.

47) F. BRAUDEL, "La Méditerranée... T.I. p. 16.

48) L'Ecole des Annales, dont les orientations de la recherche historique sont multiples et complexes y compris le "retour à l'événement", commence à susciter dans les dix dernières années des réactions vives et critiques de la part des historiens travaillant en dehors du système "Nouvelle Histoire" et même parmi certains de ses collaborateurs. On peut se référer entre autres aux études suivantes : M. MORINEAU "Allergico cantabile" Annales ESC., n° 4, 1981, pp. 623-649, H. COUTAU-BEGARIE, le phénomène nouvelle histoire. Stratégie et idéologie des nouveaux historiens, Economica, 1983, 2ème éd., 1989, F. DOSSE, l'histoire en miettes. Des Annales à la nouvelle histoire, la découverte, 1987, G; THUILLIER et J; TULARD, Les écoles historiques, P.U.F., 1990.

صورة الدولة المغربية في الأدبيات الإثنولوجية الفرنسية

رؤية جديدة حول أصل السياسة البربرية لليوطي

إدموند بورك
ترجمة : المصطفى جامع و محمد أوجطي

إن صورة الإنسان الأهلي، والمجتمع الأهلي، في العقلية الأوربية الاستعمارية، كانت دائما مؤشرا على الأحكام والتصورات المسبقة، التي كان ينظر من خلالها المستعمر، الى الشعوب المستعمرة، وإن مؤلفات مثل كتاب «صورة إفريقيا : أفكار، وممارسات بريطانية : *1850* - *1870*»، لصاحبه «فيليب. د. كورتين»، قد عودتنا على فحص هذه الصورة التي تقدمها لنا عن فكر المستعمر، والطرق التي أثرت بها هذه الرؤى الجاهزة عن الشعوب المستعمرة، على تخطيط السياسة تجاهها. خلال الفترة الأولى من التغلغل الأوربي في إفريقيا التي يتناولها كورتين، ظلت هذه الأحكام الجاهزة، والآراء المسبقة، قريبة الى السطح، لكن بعد ذلك، ومع حلول فترة ساد فيها أسلوب استعماري أكثر ثقة في النفس، أواخر القرن التاسع عشر، حين ابتكار اصطلاحات ومفاهيم، مثل «الانتداب المزدوج»، أصبحت هذه الأحكام الجاهزة، أقل وضوحا، للملاحظ، ولو أنها كانت دائما مبهمة. ويمكن أن يشاهد أثر ذلك، على سبيل المثال، في النظام الإداري المباشر الذي وضعه، وطبقه الفرنسيون بالمغرب، بين سنوات *1912* - *1919*. والواقع أن مغرب ليوطي، يشكل مختبرا جيدا، لدراسة العلاقات المريبة، بين السوسيولوجيا الاستعمارية، والسياسة الأهلية، وتصورالفرنسيين للمغرب.

إن صورة المغرب في الأدبيات الإثنولوجية الفرنسية، تتميز باشتمالها على تصورات متعددة جاهزة، عن طبيعة الدولة المغربية، والمجتمع المغربي. وقد عمقت هذه الرؤية الى المغرب، وإلى الماضي المغربي على العموم، فكرة تقسيم البلاد الى منطقتين : تسيطر في إحداهما الحكومة المركزية (المخزن)، وفيها تجبى الضرائب، ويحكم الولاة، وتحترم القوانين. أما الثانية فكانت فيها الحكومة غائبة، عاجزة، وتخصص فيها القبائل المتمردة، وقتها للتطاحن والنهب. ومن خلال نعتي «بلاد المخزن»، و«بلاد السيبة»، بدأت تتشكل صورة نظام ممزق بين اتجاهين متناقضين، يميل الأول نحو نظام مركزي، والثاني نحو الفوضى تكتسب اعترافا أكثر فأكثر من لدن الباحثين، ولا يستطيع أي منهما أن يحقق الغلبة[1].

وتوجد صورة أخرى مرتبطة ارتباطا وثيقا مع هذه، وهي صورة مجتمع مغربي، منقسم الى عرب وبربر. وهكذا، فقد كان ينظر الى سياق تاريخ المغرب قبل الحماية، على أنه محاولات لقوات الحكومة العربية، لفرض سيطرتها على المنشقين البربر. وسنقوم فيما يلي بتحليل مفصل لأهم عناصر هذه الصورة، المركبة، الجاهزة عن المغرب. وعلى العموم فإن هذه الصورة وليدة الفترة الاستعمارية، وإذا استطاعت أن تكون مقنعة الى حد ما، فإنها لم تفلت من الانتقاد.

أثناء فورة الحماس الأولى، التي أعقبت الحصول على الاستقلال، والتخلص من الاستعمار، اقترح الوطنيون المغاربة صورة مضادة، عن الدولة المغربية، تنفي أهمية التقسيمات والازدواجية ، التي لعبت دورا واضحا في الاسطوغرافيا الاستعمارية. وقد كانت الصورة البديلة التي اقترحوا عوضها، هي صورة الديمقراطية، والملكية الدستورية، حيث أوضحوا أن اختيار السلطان، يتم عن طريق «البيعة» وهي إعلان يكتبه مجلس من علماء الدين (العلماء)، والأعيان الحضريين، ورؤساء القبائل. وهكذا تكون الملكية المغربية ليست انتقائية فقط، بل مشروطة كذلك، حيث أن عقد البيعة، يمكن أن يشتمل على عدد من القيود لسلطة الملك. وأبرز المؤرخون التصحيحيون الأوائل كذلك، أهمية مشاريع العصرنة المختلفة التي وضعها المخزن، في القرن التاسع عشر، ويقولون بأنه لو لم يقع احتلال المغرب بالقوة من طرف فرنسا، في سنة 1912 ، لحقق شكلا سياسيا عصريا، خاصا به[2]. إلا أن هذه الصورة المضادة، لصورة

الفرنسيين عن المغرب، لم تنل قبولا يذكر لدى المؤرخين المحترفين، كما تم رفضها ضمنيا في كتاب مدرسي مغربي صدر مؤخرا[3]، وهكذا فإنه من الممكن القول بأن المحاولات الأولى، لإعطاء صورة جديدة عن ماضي المغرب، ولتحطيم القوالب الجاهزة، قد باءت بالفشل - ولو أنها تعبر عن موقف يمكن التعاطف معه - والواقع أن القوالب الجاهزة الفرنسية، لا يمكن مجابهتها فقط بإقامة مجموعة مضادة، من القوالب الجاهزة عن طبيعة الدولة المغربية، والمجتمع المغربي. إن مجهودات تحرير التاريخ المغربي ستحتاج الى بحث دقيق، في ماضي المغرب، وتقييما تاريخيا صارما. ولا يمكن أن يحدث ذلك إلا كجزء من بحث أشمل عن الأصالة، من طرف المؤرخين المغاربة، والمجتمع المغربي ككل. وهكذا فإن الصراع حول ماضي المغرب سيشكل جزءا من البحث المتعلق بالبلدان حديثة العهد بالاستقلال، بغية بناء ثقافة وطنية، قابلة للاستمرار، غير أن هذا المجهود، لا يدخل في نطاق دراستنا هذه.

إن هذه الدراسة تنبع، على العكس من ذلك، من القناعة، بأنه قبل بلورة صورة مصححة عن المغرب، قد يكون من الأجدى والأنفع، فحص صورة المغرب في الإثنولوجية الفرنسية : جذورها، تطورها، وأثرها. وهكذا فإن دراستنا ترمي الى الإجابة عن السؤال التالي : كيف استطاعت الرؤية الازدواجية للمغرب، أن تطغى على تلك الأدبيات. وسنقوم بعد ذلك بتحديد أثر هذه الصورة على السياسة، مع التركيز بالخصوص على السياسة البربرية لفرنسا بالمغرب. ومع أن هذه الدراسة، ليست دراسة مفصلة عن السياسة البربرية في حد ذاتها، فإننا نعتبرها محاولة تمهيدية ضرورية لأي استشكاف لهذا الموضوع - تمهيد يرمي الى وضع السياسة البربرية في الإطار الأوسع للتفاعل المعقد بين الإيديولوجيا الاستعمارية، والسياسة الفرنسية، والدراسات الفرنسية حول المغرب -.

وقبل الشروع في استكشاف مراحل التطور المختلفة التي مر منها، تصور جاهز معقد عن طبيعة المجتمع المغربي. قد يكون من المفيد معالجة العناصر المكونة لهذا التصور الجاهز، كما تتجلى من خلال العمل الكلاسيكي الذي ألفه هنري تيراس، حول تاريخ المغرب[4]. والمفاهيم التي سنركز عليها في هذه الدراسة تشتمل على النقط التالية : طبيعة الدولة الإسلامية، وطبيعة سلطة السلطان، ومفهومي العربي، والبربري، ومفهومي المخزن والسيبة،

وطبيعة الإسلام المغربي، (ودور الشرفاء، والأولياء، والزوايا الصوفية)، وفكرة عزلة المغرب وتخلفه. إن هذه المفاهيم كلها تندمج معا، في صورة متكاملة عن مجتمع مغرب ما قبل الحماية، والتي كما سنرى لا تخلو من أثر على تطور الحماية، والسياسة الفرنسية تجاه البربر. ويمكن أن نطلق على هذه الصورة العامة اسم الصورة المتداولة عن المغرب[5].

إن صورة المغرب التي تتجلى من خلال دراسة تيراس، على الرغم من نقاط القوة العديدة فيها، هي صورة المتداول عن المغرب، مقدمة في شكل حي، وأسلوب جميل. وحسب تيراس، فإن دولة مغرب ما قبل الحماية، يمكن تقسيمها الى : «بلاد المخزن»، و«بلاد السيبة»، ويقدم بلاد المخزن على أنها لا تشكل وحدة متماسكة، وقوة متجانسة، وإنما مجرد تكتل، تجمعه القوة، للعناصر المسيرة والمستفيدة ـ أي المخزن وقبائل الكيش ـ في خضوع واستسلام[6]. بينما يصور «بلاد السيبة» على أنها منطقة عميقة الإنقسامات، بسبب النزاعات، والصراعات القديمة، بين القبائل، والفصائل، والأفخاد، المتميزة بالثأر الدموي، وبعدم القدرة على تنظيم مقاومة منسجمة ضد المخزن[7]. إن الصورة المتكررة مثل لازمة، عن السلطة المغربية، قبل مجيء الفرنسيين، هي صورة تلك المحاولات اللامتناهية، التي كان يقوم بها المخزن لفرض سيطرته على القبائل المتمردة، في مناطق السيبة، ودفاع تلك القبائل المستمر عن استقلالها[8]. ولم يستطع الإسلام أن يوفر الوحدة الروحية الكفيلة بمساعدة السلاطين على تحقيق الوحدة السياسية للبلاد[9]. وبالإضافة الى ذلك فإن ثنائية «بلاد المخزن» و«بلاد السيبة»، كانت متطابقة مع شرخ عرقي عميق في المجتمع المغربي بين العرب والبربر[10]. ولم يكن البربر الذين يعتبرهم تيراس بمثابة سكان البلاد الأصليين، قد تأسلموا، إلا سطحيا، فظلوا محتفظين بوثنيتهم الأصلية، الطبيعية، القديمة، كما يتجلى ذلك من خلال مجموعة من الممارسات الخرافية، التي مازالوا يقومون بها، ومن الطبيعة المحرفة، والمختلطة لإسلامهم. فقد قاوموا الشريعة الإسلامية، كما قاوموا استقرار المخزن، والإدارة في مناطقهم، بينما كانوا يحلون نزاعاتهم، بتطبيق أعرافهم، التقليدية، وينظمون مجتمعهم، بواسطة مجالس قبلية تسمى «الجماعة» التي كانت تتميز بروح ديمقراطية[11]، وكانوا يفضلون استعمال لغتهم وتقاليدهم، على الخضوع لحكومة مركزية. وحسب تيراس، فإن التصادم بين «المخزن» و«السيبة»، كان

أكثر من مجرد صراع بين إدارة ومتمردين، وإنما كان استمراراً لنزاع عميق وقديم بين الحضارة العربية الإسلامية، وبين العنصر البربري العريق[12]. ولم يحل دون انتصار هذا الطرف أو ذاك، سوى ضعف المخزن، وانقسامات القبائل البربرية. والشيء الذي مكن من استمرار امبراطورية مغربية ضعيفة، هو أنه على الرغم من أن السلطان لم يتمتع بالسيادة على القبائل البربرية، فإنه كان يحظى، باحترام، وتقديس من طرف تلك القبائل، باعتباره زعيما دينيا، حيث كانوا، مثلا، يطيعون أوامره في حرب مقدسة ضد الغزاة الأوربيين[13]. ومع ذلك فالمغرب لم يكن أبدا أمة، في أي فترة من فترات تاريخه، ولم يكن دولة إلا في فترة المرابطين والموحدين[14]. وفي الختام يؤكد تيراس بأن التوازن الهش بين الطرفين، كتب له الاستمرار، أساسا بسبب عزلة المغرب، ويشرح بأن هذا الوضع الغريب لمجتمع لم يعرف أي تطور أو تغيير يذكر، يرجع الى كونه «كان شديد الانكماش على نفسه»[15]، وهكذا فقد وصل المغرب، عن قصد، أو غير قصد الى القـرن العـشـرين، بنظام ملكي إسـلامي من القـرون الوسطى، هذه باختصارالصورة المرجعية الفرنسية، عن المغرب، في أهم مميزاتها. لكن متى ظهرت الى الوجود، وكيف أثرت على تطور الحماية؟

المفارقة : الآراء الأولى حول المغرب (*1900 ـ 1904*)

قبل سنة *1904*، كانت الصورة المقدمة، عن المغرب، في الدوريات الفرنسية، مثل «نشرة لجنة افريقيا الفرنسية» (وهي أهم الدوريات المخصصة للقضايا الاستعمارية)، كانت غير دوغمائية، يقينية، وإنما تقريبية ومرنة، وباستثناء تقارير بعض الرحالة، وملاحظات الدبلوماسيين الفرنسيين المستقرين بالمغرب (والذين نادرا ما يغادرون مقراتهم)، فإن فرنسا، لم تتوفر على معلومات، حول المغرب في *1900*، عندما أثيرت المسألة المغربية، باحتلال فرنسا لواحات توات في الصحراء الوسطى[16]. وبين *1900* و*1904*، تم الكشف عن الخطوط العريضة، للدولة، والمجتمع المغربي، بواسطة باحثين فرنسيين، بعد سلسلة من البعثات، الى المغرب، أشرفت عليها «لجنة إفريقيا الفرنسية». وكان أبرز وجوه هذه البعثات، الباحث الاجتماعي، الاثنولوجي، «إدموند دوتي»، الذي قام، بين سنوات *1900* و*1904*، بثلاث رحلات الى المغرب، وتجول بالخصوص في إقليم مراكش، كما قام برحلتين أخريتين في السنوات التي تلت،

كان «دوتي» على المستوى الفكري، متأثرا بـ «إميل دوركايم»، و«سير جيمس فرازير»، كما كان معروفا كدارس للإسلام الجزائري[17]، والى حدود سنة 1904 كانت تقارير «دوتي» عن المغرب، تشكل أكمل وصف متوفر عن مجتمع الأقاليم. أما ثاني أهم دارس للمغرب في الفترة الأولى، لاحتكاك فرنسا بالمغرب، فكان أحد الدبلوماسيين الشباب الملحق بممثلية فرنسا، بطنجة، واسمه «أوجين أوبان ديسكوس»، فقد كتب هذا الدارس كتابا مازال يعتبر أحسن كتاب مستقل،عن مغرب ما قبل الحماية، بعنوان «مغرب اليوم» [18]. ورغم أن ديسكوس لم يكن يعرف اللغة العربية، فإن كتابه يعتبر مجهودا متميزا، يعكس قدرته الحادة، على الملاحظة، والاستنتاجات الذكية في كل صفحة. وقد تميز هذا الكتاب، الى جانب تقارير دوتي، بخلوهما من الأحكام المسبقة حول المجتمع المغربي. ويمكن القول إن باحثين آخرين، يستحقان الذكر كمساهمين في الرؤية الفرنسية، لمغرب ما قبل سنة 1905، وهما : «أوجستان برنار»، وهو خبير في المغرب الشرقي[19]، و«المركيز دوسيگونزاك، وهو مكتشف، جاب جبال الريف، والأطلس المتوسط، ووادي سوس،[20] لكن هذان الدارسان، لم يكن لأي منهما دور في تشكيل الأفكار الفرنسية حول المغرب، خلال فترة سنوات 1900 - 1904.

إن من بين المفارقات التي سيواجهها بدون شك، دارس للتاريخ المغربي، تعود على الصيغ الإزدواجية الحادة في الصورة المرجعية عن المغرب، هي معرفة مصدر هذه الصورة، في وقت كانت فيه الكتابات الأولى عن المغرب تبين اهتماما، ومراعاة للفوارق الطفيفة. فمناقشة تقسيم المغرب الى بلاد للمخزن، وبلاد للسيبة، كما يجدها القارئ في كتابات «دوتي» أو «أوبان»، تختلف كثيرا عن الدوغمائية التي سادت فيما بعد. فقد كتب «دوتي»، سنة 1901 «إن تعبير تعارض بلاد المخزن، مع بلاد السيبة، غير صحيح، لأن المغرب يخضع كله بدرجات وأشكال مختلفة، الى تأثير وسلطة المخزن...»، واستطرد موضحا سخافة محاولات رسم خريطة للمغرب، تبين المناطق الخاضعة للسلطة، والمناطق المتمردة عنها، لأن المفهوم الأوربي للإمبراطورية، يختلف جذريا عن المفهوم الإسلامي. حيث إن الأوربيين يفكرون انطلاقا من مفاهيم الحدود الترابية، بينما يفكر المسلمون، انطلاقا من مفهوم بيعة السكان للسلطان[21]. وأدت نتيجة هذا الاختلاف يتمم "دوتي"، الى غموض كبير، وصراع على

الحدود بين الجزائر والمغرب. أما أوبان فيصور الدولة المغربية، في مناقشته لنفس الموضوع، فيدرالية يجمعها الإسلام، وسلطة المخزن، وعلى الرغم من صراعات السلطة المركزية والقبائل، والمجهودات المستمرة للسلاطين في سبيل توسيع المناطق التي تدفع الجبايات، والحفاظ عليها، فلم تكن هناك قبيلة، حتى في أكثر جهات بلاد السيبة بعدا، لا تحتفظ بعلاقات مع المخزن. إذ أن العلاقات تبقى مستمرة، حتى حين يكون الصراع بين الطرفين في أوجه[22]. وإذ يفسر الملاحظ الأوربي الصراع المستمر بين المخزن والقبائل، على أنه مجرد فوضى، فإن «دوتي» لا يشاطره هذا الرأي حيث يرى «أن ذلك ليس فوضى، وإنما هو نوع من النظام، ففي هذه الفوضى الظاهرية، تمكنت القوى الحية من الوصول الي نوع من التوازن، إن تفاعل الطبقات والفئات الاجتماعية، نتج عنه نوع من التوازن الاجتماعي، الذي يخلق وضعا قارا، داخل القبائل، كما في المدن»[23] ويلتقي «دوتي»، مع «أوبان» في الرأي، إذ يرى أنه «إذا لم يكن هناك حكم أكثر بساطة، في نظامه من الحكم في المغرب، فليس هناك ما هو أكثر تعقيدا»، إنه مجموعة حقيقية من الدويلات المستقلة، على المخزن أن يتعامل مع كل واحدة منها، بدبلوماسية خاصة.

إن نتيجة تحاليل هذين الباحثين أكدت مسألتين أساسيتين : أولاهما أن ثنائية المخزن والسيبة، غير مناسبة لتفسير العلاقة بين السلطان، والقبائل المتمردة، أما الثانية فتتجلى في اختلاف تصور المغرب، كدولة إسلامية، لطبيعة الامبراطورية، وسلطة الحاكم، جذريا، عن المفاهيم الأوربية حول السيادة الترابية. وسنرى فيما يلي، كيف تغيرت هذه الرؤية الدقيقة، والمعتدلة.

إن الأبحاث حول المغرب، كانت دائما، ومنذ البداية، تؤكد على وجود نسبة كبيرة من الناطقين بالبربرية، بين سكانه، إلا أنه في سنة *1900*، لم يكن يعرف الشيء الكثير عنهم، وعن مجتمعهم. وبناء على ذلك، لاشك أنه كان من الطبيعي، أن يعتقد الفرنسيون الذين تعرفوا على القبايليين، الناطقين بالبربرية، في الجزائر، بأن البربر في المغرب لا يختلفون كثيرا عن بني عمومتهم، في الجزائر. وإلى حد ما، فعلا، حاول بعض الدارسين الأوائل، تأكيد ذلك الترابط. إن تقارير «سيگونزاك»، عن القبائل البربرية في الأطلس المتوسط، قدمت محاولة غامضة، من هذا النوع، كما وردت إشارات مماثلة في

تقارير «أوبان» (الذي لم يكن لديه ما يقول حول الموضوع، لأن رحلاته لم تغط كثيرا من البلاد البربرية في منطقة السيبة)[24]. إلا أن اللهجة العامة للأبحاث حول بربر المغرب، كما وضعها «إدموند دوتي» ـ وهو أبرز دارسي هذا الموضوع ـ كانت جد متحررة، من الرومنسية العنيدة، للفرنسيين المغرمين بالقبايلية. فبدل التأكيد على التمييز بين العرب والبربر في المغرب، قلل دوتي من شأن ذلك، ولاحظ «أن التمييز العرقي، في المغرب، كما هو الأمر في الجزائر، تمييز عديم الجدوى بسبب افتقاده للمقاييس»[25]. فبوسع المرء أن يجد أشخاصا ناطقين بالعربية، كانوا يتحدثون البربرية من قبل، والعكس صحيح، كما يمكن أن نجد الرحل والمستقرين في كلتا المجموعتين. إن كلمة بربري ليس لها معنى دقيق، ماعدا على المستوى اللساني، حيث تشير الى عدد من اللهجات تجمعها خاصية مشتركة... وهكذا يمكن للمرء إذن أن يقسم الأفارقة، الى ناطقين بالعربية، وناطقين بالبربرية، وإلى رحل ومستقرين، وإلى عدد من الأصناف الشكلية، لكن تصنيفهم عرقيا الى عرب وبربر لا يتطابق مع واقع ملموس، قابل للتحديد[26]. إن غياب صورة جاهزة حول ثنائية بربر، عرب في هذه الملاحظات، تساعد على تمييز «دوتي»، عن غالبية تلك الآراء التي سيتم التعبير عنها من طرف آخرين، في العقدين المواليين. لكن من الإنصاف القول إن «دوتي» نفسه كان الى حد ما متأثرا بالمواقف السائدة المغرمة بالقبايلية، حيث كان يكن للعرب كراهية صريحة، وكان يتخوف من عواقب تعريب البربر، وجد حذر منه، ويقول في هذا الصدد : «إن هذا التعريب، على الأقل في حدود مجال ملاحظاتنا الحالية، يتطابق عموما، مع تصاعد التطرف في الشعورالديني، ومع انهيار كبير في الأخلاق[27]. وختاما فإن تمييزه بين العرب والبربر، ظل مبنيا بالأساس على أدلة لغوية.

ولم يترك بواعثه تتحول إلى حماس لصالح تفوق خصال البربر، على خصال العرب، كما لم يتورع الباحثون الذين أتوا بعده في ذلك.

الصورة المتغيرة للدولة المغربية *1904 ـ 1912* :

تعتبر سنة *1904* ، نقطة تحول هامة في تاريخ تدخل فرنسا في المغرب، ففي هذه السنة ونتيجة للاتفاق الودي، تمكنت فرنسا من الحصول على موقع الهيمنة على الشؤون المغربية، وهو ما عملت على تأكيده في الحين من خلال

القيام بحملة دبلوماسية ترمي الى إقامة حماية فعلية على المغرب. وفجأة وجدت الحكومة الفرنسية، أن لها مصلحة خاصة في الحفاظ على المخزن، من منطلق أن تعاونه ضروري لتنفيذ خططها. ومنذ ذلك الحين تبنت مناقشات الأوساط السياسية الفرنسية، حول المغرب، فكرة دعم المخزن، باعتبار ذلك إحدى وسائل السيطرة عليه. وعندما ظهر في خريف سنة *1902* ، مطالب بعرش المغرب، وحقق عددا من الانتصارات ضد قوات المخزن، في السنوات التي تلت، تبين للبعض أن خطة دعمه قد تكون جديرة بالاعتماد. لكن هذه التخمينات وقع التخلي عنها مع بروز خطة «ديلكاسي»، في سنة *1904* . ومع ازدياد أهمية المخزن بالنسبة لفرنسا، فمن المفيد ملاحظة كيف تبلورت بسرعة صورة جاهزة جديدة عن المغرب، وكيف تم التخلي تدريجيا عن الدراسات الأكاديمية الجادة حول طبيعة المجتمع المغربي، وبالإمكان ملاحظة دوغمائية جديدة في أسلوب عدد من الأقلام الفرنسية بدأت في هذه الفترة. وانطلاقا من هذه الفترة كذلك نجد ميلا نحو الفروقات الثنائية، التبسيطية، في تقديم الوقائع حول ما سمي بالمسألة المغربية للمواطن الفرنسي المعني بالأمر. غير أن مقتضيات الفترة كانت تستلزم تقديم صورة واضحة عن المجتمع والمؤسسات المغربية. ومنذ بداية الحملة الاستعمارية الفرنسية في سنة *1904* الى توقيع معاهدة الحماية سنة *1912* ، كان التداخل المعقد بين السياسة الفرنسية تجاه المغرب، وبين الآراء الفرنسية حول المغرب، يميز كل منعطفات المسألة المغربية.

إن تبلور نظرة ازدواجية عن الدولة المغربية، ابتداء من سنة *1904* ، تزامن وتفاعل مع التغيرات التي طرأت على السياسة الفرنسية تجاه المغرب منذ ذلك التاريخ، والواقع أن قبل سنة *1904* ، كانت هناك عدة اقتراحات، ونظريات بديلة، لكل منها أنصارها، بخصوص أفضل السبل بالنسبة لفرنسا لغزو المغرب. وكان الاتجاهان الرئيسيان في هذا الإطار هما : ما كان يسمى بسياسة المخزن (لأنها كانت تقترح إدخال إصلاحات بتعاون مع الحكومة المغربية)، وما كان يسمى سياسة القبائل (لأنها كانت تفضل غزوا تدريجيا للمغرب، قبيلة بعد قبيلة، انطلاقا من الجزائر). ولقد كانت خطة الاعتماد على المخزن مدعومة من طرف الهيئة الدبلوماسية، بينما خطة الإخضاع التدريجي للقبائل، تم تدعيمها من طرف المعمرين الفرنسيين في الجزائر، ومن طرف المصالح العسكرية[28]. لقد كان الصراع بين هذين التيارين، في أوساط صانعي السياسة الفرنسية ، حادا

ومريرا، إلا أنه حسم في الختام لصالح أنصار «سياسة المخزن». وهذا باختصار أصل السياسة التي وضعت موضع التنفيذ من طرف «ديلكاسي»، في أعقاب، معاهدة «الاتفاق الودي» سنة 1904، مع فارق أن الخطة أصبح يطلق عليها اسم «التغلغل السلمي»، وهو تغيير في التسمية هدف الى تليين منتقدي الهجمة الاستعمارية الفرنسية في مجلس النواب الفرنسي. وتحت ستار التغلغل السلمي، ستحصل فرنسا على موقع قدم في المغرب، من خلال إدخال سلسلة واسعة من الإصلاحات الداخلية، بتعاون مع السلطان، ومع المخزن[29]، ومادامت هذه السياسة تتطلب حكومة مغربية متعاونة، وهي بالتالي سياسة مهددة بالفشل ببروز أية معارضة من طرف المخزن، فقد تبين أنها صعبة التنفيذ، على المستوى العملي. إن أحداث سنة 1905، التي استطاع من خلالها، السلطان عبد العزيز بدعم من الألمان، أن يعرقل الإصلاحات المقترحة من طرف ديلكاسي (مما أدى الى سقوط حكومة هذا الأخير)، أظهرت مدى صعوبة تطبيقها. ومع ذلك فقد ظل التغلغل السلمي، والتعاون مع المخزن هو السياسة الرسمية الفرنسية تجاه المغرب. ولقد كانت الطبيعة الهشة، لكل من الوضعية السياسية الداخلية الفرنسية، والجبهة الدبلوماسية الدولية، وراء إحجام فرنسا عن تبني سياسة، أكثر عدوانية، بشكل معلن وصريح تجاه المغرب.

لقد كانت النتيجة الفعلية «لسياسة المخزن» أنها أعطت فرنسا مصلحة في بقاء المخزن، (وإن لم يكن بالضرورة في بقاء أي سلطان بعينه)، لكن مزايا هذه الوضعية لم تظهر، إلا بعد مرور فترة معينة، وعندما برزت لم يكن غريبا أن يكون الجنرال ليوطي (الذي أصبح مارشالا فيما بعد)، من أول العارفين لإمكانيةاستعمالها.

لقد اكتشف ليوطي، أن التعاون الحقيقي صعب التنفيذ، بفعالية، بسبب امتناع موظفي المخزن، عن التعامل مع نظرائهم الفرنسيين، وبدل ذلك ابتكر ليوطي وسيلة عمل بمنطقة الحدود الجزائرية المغربية، أرضت تماما الرغبات الفرنسية، في السيطرة على كل ما يجري بالمنطقة، دون إزعاج ممثل السلطان فيها، أو المخزن، ولا القوى الأوربية الأخرى، ولا المعارضة الفرنسية. لقد تم التفكير في هذه الخطة الذكية خلال سنة 1904، ووضعت موضع التنفيذ، على طول الحدود خلال سنة 1905، وكانت الخطة التي وضعها ليوطي، تقتضي أساسا، أن تعوض فرنسا سلطة المخزن في المنطقة، وأن تختار بنفسها زعماء

القبائل، وتحصل لهم على تعيينات، من المخزن تحت الضغط، لتنتقل بعد ذلك، الى تنظيم مجموعات من المؤيدين في كل قبيلة، وجمع الضرائب، باسم السلطان (وستخصم منها مصاريف الإدارة الفرنسية، ونفقات القوات المحلية)ثم البدء في شق الطرق وتنظيم الأسواق، والمراكز الصحية، لإعطاء السكان المحليين، دورا في إنجاح العملية[30]. ففي الوقت الذي تستطيع فيه الإدعاء بأنها تتعاون كلية مع الحكومة المغربية، فإن فرنسا ستستطيع كذلك أن تسكت الاحتجاجات الدولية، وأن تبسط نفوذها على مساحات هامة من التراب المغربي، وأهم من ذلك، فبحلولها محل المخزن، وتعويضها له، تستطيع الحكومة الفرنسية أن تقضي على أية مقاومة، يمكن أن يبديها السكان المحليين، في إطار التمرد التقليدي لبلاد السيبة، أكثر من أي حركة شعبية وطنية، واسعة النطاق. وهكذا فإن كل محاولة مغربية للتصدي للتغلغل الفرنسي، أصبحت متطابقة مع المعارضة التي كانت تقف أمام المخزن، لبسط سلطته على القبائل غير الخاضعة له. وبالحصول على موافقة، ولو ضمنية من طرف سلاطين المغرب، على هذه السياسة، أصبح بإمكان فرنسا، أن تقوم بغزو تدريجي للمغرب قبل سنة *1912*، وأن تبرره وتظهره في شكل جهود خيرة، لدعم المخزن في فرض النظام والقانون على جماعات من المنشقين العصاة[31]. وبعد أعمال ليوطي في منطقة الحدود الجنوبية الشرقية، فإن نفس الاستراتيجية العامة، تم تطبيقها في نواحي وجدة ضد قبائل بني يزناسن (*1907*)، كما أن العملية التأديبية، في منطقة الشاوية (*1907* ـ *1908*) وفك الحصار على مدينة فاس (*1911*)، كلها أدت الى توسيع السيطرة الفرنسية، على مزيد من الأراضي المغربية. لقد تم إظهار جباية الضرائب بعناية في كل هذه الحالات، واحترام الممارسة الدينية، والتقاليد، والتعاون مع موظفي المخزن المحليين، للرأي العام الداخلي في فرنسا، وللقوى الأوربية، كدليل على حسن نية الحكومة الفرنسية. وكانت هذه السياسة المبنية على إحلال السيطرة الفرنسية محل المخزن، مع الإبقاء على وهم السيادة المغربية، هو ما وفر الأساس العقلاني لنظام الحماية الفرنسية على المغرب سنة *1912*.

ومن أهم نتائج اختيار سياسة المخزن، من طرف الحكومة الفرنسية، الكيفية التي أثرت على صورة المغرب المقدمة في المنشورات العلمية الفرنسية. ففي الوقت الذي كان فيه التأثير بدون شك متبادل، بخصوص وضع صورة

جاهزة عن المغرب، مع ظهور سياسة المخزن في سنة 1904 ، يبدو أن فرنسا كانت لها مصالح واضحة في استمرار وجود المخزن، وجهت تفكيرها نحو التأكيد على أهمية ثنائية المخزن والسيبة. أما الآراء الأكثر اعتدالا فقد أخذت تتراجع في السنوات التي تلت. إن المشاعر الوطنية التي أثارتها المسألة المغربية عند اشتداد الأزمة، قد لعبت دورا ما في تقوية هذا الاتجاه، فبين 1904 و1912 ، بدأت صورة جاهزة عن المغرب تتبلور.

إن التطور السريع، لمثل هذه الصورة التقليدية عن المغرب، وعن المجتمع المغربي، أثر على دارسي المغرب الجادين من أمثال «دوتي» ، ورئيس البعثة العلمية بالمغرب «إدوارد ميشوبيلير، وكذا على أقطاب ومخططي السياسة بفرنسا مثل «أوجين إتيان»، رأس اللوبي الاستعماري بمجلس النواب[32]. إن أهم مميزات القوالب الجاهزة الجديدة عن التحاليل السابقة الأكثر اعتدالا، والأكثر تحريا للحقيقة، كونها اعتمدت الإطار النظري الأوربي المحض : وطرحت جانبا الأمور التي أكدت عليها الدراسات الجادة، مثل اعتبار المغرب دولة إسلامية، تتوفر على مفهوم للسيادة يختلف عن ذلك الذي تعتمده البلدان الأوربية، وجيء بعدد من التفسيرات الجاهزة بدلا عنها. وهكذا فعلى سبيل المثال تمكن «إتيان» من أن يدعي في سنة 1904 بأن السلطان ليس إلا زعيما دينيا كبيرا. فهو لا يحكم سيطرته إلا على ثلث مساحة المغرب وهو ما اصطلح على تسميته ببلاد المخزن أي «أرض الحكومة»، أما الثلثان الآخران من مساحة المغرب فتحمل اسم السيبة أي أرض الاستقلال[33]. وفي نص كرس للكشف عن كيف أن أتوقراطية المخزن وعملائه نسفوا المجالس الديموقراطية للأعيان البرابرة، يشير «دي سيگونزاك» الى تيوقراطية السلطان باعتباره امبراطورا وبابا[34]. سيكون من السهل مضاعفة الاستشهادات من هذا النوع والتي لا نهاية لها تقريبا من مجموع ما كتب عن المغرب بين 1904 و1912 وهو جدير بالاعتبار.

ليس من المدهش أن يكون على سياسي مثل «إتيان» اقتراح وتقديم رؤية جاهزة عن المجتمع المغربي ولكنه من المروع حقا أن نكتشف أحدا مثل «ميشوبيلير» ذو معرفة عميقة بالبلاد، معرفة ترتكز على أزيد من عشرين عاما من الإقامة، يعبر عن آراء ذات طبيعة مماثلة. غير أن «ميشوبيلير» أدخل تحسينات على ثنائية تفرع المخزن والسيبة. ولقد صرح في مقال كتبه سنة 1908 أن المغرب منقسم الى جزئين أو «نظامين» وهنا يشير الى نظام المخزن

والنظام البربري. وقد ظلت القصة ثابتة عبر التاريخ لم تتغير ، إذ أن وضعية المخزن إزاء هذا النظام الوطني (النظام البربري) هي نفس الوضعية القديمة بالنسبة للغزاة الفينيقيين والرومان. فمثلهم يظل المخزن عاجرا عن استكمال بسط نفوذه وتنظيمه. كما ظل غير قادر على امتصاص الحيوية البربرية وتسخيرها لفائدته، فكل ما في وسعه هو مقاومته واحتواؤه في حدوده، والإعلان عن مسؤوليته عن سلوكه تجاه أوروبا لتبرير سلطة غير قادرة على الممارسة بالاعتماد على إمكانياتها[35]. وقد اختتم «ميشوبيلير» آملا في تورع أن ينصهر النظامان في نظام واحد في يوم ما. والاستنتاج هو أن توحيد الدولة المغربية تبقى مهمة ملقاة على عاتق فرنسا. وذلك بالموازنة بين العرب والمخزن من جهة والبرابرة والسيبة من جهة أخرى في صيغة مفعمة بالحيوية. وكل ما قام به «ميشوبيلير» هو جمع ما كانت تردده باستمرار مجموعة من الكتاب الغير الموهوبين من كلام مبتدل في مقال ثقافي محكم.

أما العنصر الثالث والمهم في تركيبة صورة المغرب الجاهزة والذي أخذ يتبلور خلال سنوات *1904/1912* فكان انعكاسا لطبيعة وظيفة الإسلام في المغرب. إن صورة الإسلام كانت في واقع الأمر بمثابة «مسمار الدولاب» الذي لعب دورا في تماسك القالب. وإذا كان في الاعتقاد أن السلطان كان بابا وامبراطورا فيمكن بالتالي تمييز سلطته الدينية عن الدنيوية بالضرورة وذلك في صيغة ترجمة معاصرة لنظرية «السيفين» لملكية القرون الوسطى. ووفقا لهذا التأويل فإن سلطة السلطان كإمبراطور (أي السلطة الدنيوية) لم يتم بسط نفوذها إلا على بلاد المخزن. أما سلطته الدينية (السلطان كبابا) فكان معترفا بها ببلاد السيبة. أما قبائل بلاد السيبة فبالرغم من أنها ستستجيب للنداءات الدينية للسلطان فإنها رفضت الامتثال للسلطة الدنيوية، كما امتنعت عن أداء الجبايات وعن المساهمة في الإمدادات العسكرية. ومن هنا يصبح بالضرورة القول بان سكان بلاد السيبة لم يكونوا بأي شكل من الأشكال مغاربة بكل ما في الكلمة من معنى، وقد استغل «ليوطي» ذلك التمييز بين السلطة الدينية والدنيوية للسلطان في تعامله مع القبائل على طول الحدود الجزائرية المغربية[36].

ومن أهم مميزات الإسلام المغربي حسب ملاحظين فرنسيين، تعدد الشخصيات كالشرفاء والأولياء ونفوذهم الكبير في كل أرجاء البلاد. وضدا

على السلطة الدينية السامية للسلطان فقد وجد أعيان دينيون كان لهم نفوذا قويا في الأقاليم، غالبا ما كان ينافس نفوذ السلطان نفسه. إن أهمية الأولياء والأخوية الدينية غالبا ما كانت محط اهتمام الملاحظين الفرنسيين المتلهفين الى إيجاد بدائل للسياسة الفرنسية الى جانب دعم المخزن. وكما جاء في اقتراح خصوم السياسة الرسمية، فعوض مساندة السلطان فإن على فرنسا أن تكسب عطف الأعيان الدينيين ذوي النفوذ واستغلالهم في تسهيل الدخول الاستعماري الفرنسي[37]. لكن هذه الفكرة لم تكن جديدة، إذ سبق وأن اقترحت في سنة 1880 من طرف بعض المغامرين الذين بدافع الرغبة نجحوا في إقناع أنفسهم بأن شريف وزان كان يشكل تهديدا محتملا للعرش المغربي (ولابد من إضافة أنهم لم يلاقوا أي عائق من جانب الشريف نفسه، والذي كان يتلهف الى الحصول على إعانة مالية من الحكومة الفرنسية وعلى حمايتها)[38]. إن جل المعلقين الفرنسيين على وضعية المغرب خلال سنوات 1904 /1912 المؤيدين لنهج السياسة الرسمية كانوا يقللون من أهمية هذه الأهداف الدينية الجهوية.

وبما أن العلاقات الفرنسية المغربية عرفت توترا بسبب عجز رجال السياسة الفرنسية عن سن سياسة تأخذ بعين الاعتبار محاولات المقاومة المغربية، فإن تحولا ملموسا طرأ على منظور الإسلام المقدم من طرف الخبراء الفرنسيين. فاستقلالية الرأي والامتناع عن الخوض في أحكام القيمة المتعلقة بالديانة الإسلامية فسح المجال أمام بيانات لادعة. وبهذه الصيغة الجديدة فحتى الدارسين المرموقين مثل «دوتي» و«ميشوبيلير» قد دأبا على التأكيد أن الإسلام هو السبب في الركود الذي يعرفه المجتمع المغربي والذي يثقل حتى الإرهاق كل البلاد[39]. كما أن دراسة الإسلام لا يمكنها إلا أن تثبت عنفه وعداءه للحضارة والتقدم. ومن بين خصائص الإسلام الملفتة لنظرنا ذلك التعصب الذي يأتي في المقام الأول[40]. إن موقف الخوف والعداء هذا والناتج عن الحرمان في ظل مقاومة الاحتلال استمر مع ذلك في تشكيل الصورة الجاهزة للإسلام والتي استمرت الى ما بعد 1912 . فمن الأكيد أن من أسس إحدى أهم خصائص السياسة البربرية المتبعة تحت الحماية هو أن فرنسا لو لم تكن حذرة هذه المرة لكررت نفس الخطأ الذي كانت قد ارتكبته بالجزائر وذلك بتسهيلها لأسلمة وتعريب برابرة القبائل[41]. وحتى قبل الحماية فإن الملاحظين الفرنسيين هم من ادعى أن إسلام برابرة المغرب كان سطحيا فقط. كما يدعون أيضا أنه دون بعض

الممارسات الدينية الإسلامية الهشة، فإن الديانة البربرية الأصلية مازالت مستمرة وهي عبارة عن خليط من "الفيتشية" و"الأنتروبولاتريا" والخرافات، حيث يمكن أن نجد خليطا من بقايا الوثنية والسحر واليهودية والكاثوليكية[42]. والى ما بعد 1912 ظلت هذه الرؤية إلى البرابرة المغاربة محدودة من حيث إغرائها وجاذبيتها إذ لم تتم محاولة إدماجها في نطاق سياسة بربرية.

لقد ظل ترتيب القوالب التي تشكل الصورة المتداولة عن المغرب ناقصة الى حد ما الى ما بعد توقيع معاهدة الحماية. كما أن المعلومات المتوفرة عن السكان الناطقين بالبربرية كانت نسبيا غير كاملة وذلك خلال فترة دخول الاحتلال الفرنسي، هذا بالإضافة الى كون النمط البربري لم يعرف أبدا التطور. ومما لاشك فيه أن جزءا من ذلك راجع الى بذل الفرنسيين لكل طاقاتهم في تركيز جهودهم على وضع ترتيب لإحكام سيطرة مطلقة على المخزن. ومادام البرابرة يعيشون في معظمهم خارج حدود المناطق التي تسترعي اهتمام مصالح الفرنسيين، فلم يكن هنالك دافع للتفكير فيهم. وقد اكتشفت بعثات علمية ببعض المناطق جنوب مراكش وجود نظام إقطاعي على رأسه شيوخ قبائل أقوياء وذلك بغرب الأطلس الكبير، كانوا يسمون بالقياد الكبار. وفي سنة 1905 واعتمادا على دراساته اقترح «بول لوموان» المزايا السياسية التي يمكن لفرنسا أن تجنيها من إشراك القياد الكبار في توسيع التأثير الفرنسي بالمغرب[43]. وقد كشفت بعثات «سيكونزاك» الى برابرة الأطلس، النقاب عن فوضى عارمة بالقبائل المتواجدة خارج نطاق نفوذ القياد الكبار. وبعيدا عن تقديم صورة مثالية عن البرابرة، فإن «سيكونزاك» يؤكد على تصلبهم الديني والفوضى التي تطبع مجتمعهم وتدني مستواهم، الأخلاقي وبشاعتهم ووحشيتهم[44] غير أن هذه الصورة ستتحسن في السنوات التي ستعقب فرض الحماية.

ولما دعا بعض الخبراء الفرنسيون الى نهج سياسة استغلال الاختلافات المزعومة بين البرابرة والعرب وخصوصا منهم «روبير دوكايكس»، لم تلق دعوتهم صدى كبيرا إلا بعد سنة 1912 بحيث كان رأي «أوگيستان بيرنار» هو السائد آنذاك :

«فيما يتعلق بموقف البرابرة والعرب تجاه الدخول الفرنسي، لم يكن هنالك اختلاف بينهم كما كان أحيانا يتصور. ومما لاشك فيه أن هناك اختلافات بين البرابرة والعرب مما يمكن أخذه بعين الاعتبار. لكن يجب أن نكف عن بناء

سياستنا على ذلك وليس كما بنيت بفرنسا على الأصول "السلتية" و"الجرمانية" و"الرومانية" للسكان حتى لو افترضنا أنها كانت معروفة. إن العرب والبرابرة جد مختلطين كما أن حالتهم الاجتماعية جد متشابهة مما يجعل الدفع بهم الى معارضة بعضهم البعض أصعب مما كنا نتصور»[45].

ومما يمكن استنتاجه من هذه القولة هو أن «بيرنار» كان يعبر عن نفس الرأي لدى «ليوطي» في تلك الفترة[46]. إذ لا يمكن القول بوجود لا قالب بربري مغربي ولا بسياسة بربرية منسجمة إلا بعد سنة 1912 لما قامت فرنسا لأول مرة بالتقرب من السكان البرابرة بالأطلس المتوسط. ولهذا نجد في النهاية أن صورة البرابرة المغاربة التي أفرزتها الكتابات الفرنسية في الفترة ما بين 1904 ـ 1912 غير واضحة. هذا وقد اقترح بعض الكتاب الفرنسيون اتباع سياسة استغلال الاختلافات بين العرب والبرابرة في وقت ينفي فيه آخرون وجود أي اختلافات يمكن بناء سياسة عليها. والسبب في هذا الغموض يبدو أنه راجع الى كون فرنسا لم تتقرب من الكتلة البربرية إلا بعد بداية فرض الحماية، بالتالي فإن فرنسا لم تدرك أنها كانت في أمس الحاجة الى سياسة بربرية إلا بعد سنة 1912.

إن السياسة المتبعة من طرف الحكومة الفرنسية في الفترة ما بين 1904 ـ 1912 وصورة المغرب التي بدأت تتبلور في نفس الفترة عرفتا تعزيزا متبادلا. أما سياسة المخزن فكانت تعتمد على تحليل المجتمع المغربي الذي كان يؤكد على التمييز بين السلطة الدينية والسلطة السياسية للسلطان من جهة وبين بلاد المخزن وبلاد السيبة من جهة أخرى. وعلاوة على ذلك فإن السياسة المتبعة من طرف الحكومة الفرنسية ما بين 1904 ـ 1912 كانت تشجع النزعة الى عدم الاكثرات بالفوارق الدقيقة وبالتحليل للمجتمع المغربي والتوكيد على العكس من ذلك على الانشقاقات الحادة التي تفرق بين شقيه. وبفهم بعض مظاهر الدولة المغربية والمجتمع المغربي وصرف النظر عن أخرى لا تقل أهمية، فإن الدارسين والسياسيين الفرنسيين ساعدوا على توليد مجموعة من الصور الجاهزة تخص المغرب والتي استمرت الى الان. إن بعض هذه الصور حافظت على استمراريتها لأنها تفسر بشكل جيد خصوصيات مغرب ما قبل الحماية كما أنها تمدنا في نفس الوقت بأساس منطقي ومقنع للدخول الاستعماري الفرنسي. هنالك جانب صائب يتعلق بالتأويل الذي أبان عن تباثه أمام التفاسير الخيالية للجيل الأول من النقاد الوطنيين المغاربة، غير أن هنالك جانب خاطئ كذلك بحيث أنه أخضع

الى تدقيق نقدي من طرف مجموعة من الدارسين الجدد. ولهذا فإن غالبية أهم عناصر الصورة المتداولة عن المغرب تبلورت الى رؤية متماسكة عن المغرب ما بين 1904 و1912.

اتمام الصورة : السياسة البربرية والأسطورة البربرية
1912 ـ 1919

بالرغم من دراسة مكثفة للمغرب استمرت أكثر من عقد من الزمن، فإن فرنسا شرعت في فرض الحماية في سنة 1912 وهي تجهل الكثير عن عدد من سكان المغرب الناطقين بالبربرية وبالخصوص البرابرة الناطقين بالأمازيغية بالأطلس المتوسط، وبما أن الباحثين الفرنسيين كانوا مهتمين بالبرابرة وركزوا اهتماماتهم في المقام الأول على البارونات الكبار ذوي النفوذ بمنطقه مراكش ـ القياد الكبار الذائعي الصيت ـ ولتطوير سياسة أهلية كانت الحاجة تدعو الى إيجاد حل لمسألة القياد الكبار ومنافسيهم،والتي استرعت كل اهتمام الخبراء الفرنسيين. والحل الذي تم التوصل اليه وهو ما يدعو للملاحظة، يتمحور في نوع من نظام حكم غير مباشر على الطريقة الانجليزية. وهو ما كان يرتكز على بعض الخصوصيات البربرية للنظام السياسي بالجنوب. غير أنه بالمناطق المجاورة لمدينتي فاس ومكناس والمقطونة من طرف برابرة الأطلس المتوسط لم يكن هنالك بارونات كبار يثيرون الانتباه. وعلى العكس، كان هناك مجتمع بدون زعيم، يكرس البرابرة فيه جهدا كبيرا للحفاظ على أعرافهم ونمط حياتهم. ونظرا لموقعهم الاستراتيجي على مفترق الطرق بين فاس والساحل ولمميزاتهم الحربية فإن كتلة برابرة الأطلس المتوسط ظلوا ولمدة طويلة يشكلون تهديدا للإدارة النظامية للمخزن بالمنطقة. ولقد أبان الجيش الفرنسي عن عدم قدرته على إرساء دعائم تهدئة دائمة بالمنطقة بالرغم من البعثات السنوية الى المنطقة في سنوات 1911 ـ 12 ـ 13، والتي كشفت عن افتقار صانعي السياسة الخارجية الفرنسية لمعلومات جدية عن طبيعة مجتمع برابرة الأطلس المتوسط. وبعد البحث تبين أنه في سنة 1912 لم يكن هناك إلا ضابط فرنسي واحد يفتقر هو الآخر الى معرفة القبائل والمنطقة وهو «موريس لوگلي» ، كما لم يكن هناك بحث حول اللغة والأعراف أو مؤسسات أي من قبائل الأطلس المتوسط[47]وقد شاءت الظروف أن تخضع المنطقة للسيطرة السريعة لأن تمرد القبائل بالجنوب كان

يمثل خطراً يحدق بالقوات الفرنسية هناك. فلم يكن بوسع القادة العسكريين الانتظار سنوات الى أن تتم دراسة مكثفة عن القبائل وذلك قبل إخضاعها. غير انه كان من الواضح أن الوسائل والطرق الكلاسيكية لم تأت أكلها. وفي غياب دراسة معمقة فقد كان من اللازم الحصول ولو على قدر يسير من المعلومات حول التنظيم السياسي والاجتماعي للبرابرة حتى لا تتكرر نفس الأخطاء. لكن أين يمكن الحصول على معلومات كهذه؟ إن الجواب يكمن في اعتبار ما كان يعرف عن مجتمع القبائل بالجزائر. بحيث أن الكثيرين من الضباط والباحثين العاملين بالمغرب كانوا على اطلاع واسع به أي بمجتمع القبايل الجزائري. وهكذا فقد كان من الطبيعي أن يقوم القادة والباحثون الفرنسيون باستنساخ أدوات على ضوء معارفهم بمجتمع القبايل لتوجيه أفكارهم حول الكتلة الناطقة بالأمازيغية ولتدبير سياسات التعامل معها[48]. بل كان من الحتمي كذلك وفي إطار نفس العملية إضفاء طابع قوالب رومنسية مأخوذة عن أسطورة القبايل الجزائرية على أفكارهم حول برابرة الأطلس المتوسط[49]. وباختصار فإن هذه الأسطورة هي أسطورة البربري الفاضل المبنية على طبيعة ديموقراطية مفترضة لمجتمع القبايل وعلى تدني درجته الإسلامية وشبه المساواة في التعامل مع المرأة والتقارب المفترض بين الثقافتين القبايلية والفرنسية. إن تبني أسطورة القبايل كما سنرى لاحقا كان لها تأثير كبير على رسم صورة برابرة المغرب ما بين 1912 ـ 1919. كما كانت عاملا مؤثرا في تطوير سياسة بربرية فرنسية في نفس الحقبة. وبقية المقالة هذه ستكرس لدراسة بروز أسطورة بربرية مغربية وتأثيرها على السياسة خلال السنوات التقويمية الأولى للحماية من 1912 الى 1919. وبإضافة القوالب التي تخص طبيعة البرابرة والمجتمع البربري المغربي منذ 1919 فإن كل المميزات الجوهرية لصورة المغربي كانت في وضع ملائم.

إن جزءا من المشاكل التي لاقاها القادة العسكريون الفرنسيون في إخضاع القبائل البربرية بالأطلس المتوسط يعود سببه الى جهلهم بالمجتمع البربري، كما أن جزءا آخر من ذلك كان ناتجا عن إحدى نقط الضعف الحاصلة في نظام التهدئة الذي رسم معالمه كل من «ليوطي» ومساعديه خلال مقامهم على الحدود الفاصلة بين الجزائر والمغرب ما بين 1903 و1908. إن نظام التهدئة لليوطي (الذي يجب تمييزه عن النظام الإداري المتعلق بالتعاون مع المخزن) كان يرتكز على خلط ذكي بين العمل السياسي واستعمال القوة في إخضاع قبيلة

معادية. وبواسطة هذا النظام كان ينتظر من أحد القادة الفرنسيين أن يكشف النقاب عن الأولياء ذوي النفوذ والعامة الوجهاء بالقبيلة المعادية ثم محاولة ضمهم الى صفه عن طريق الرشاوي والتهديد. وأخيرا استغلال نفوذهم في إخضاع القبيلة كلها. وفي حالة ما إذا أتقنت اللعبة فسيكون ممكنا إخضاع القبيلة دون طلقة نارية واحدة. غير أن ممارسة الفكرة كانت تبدو شبه مستحيلة وبالتالي فإن استعمال القوة لإقناع المتمردين يظل حتميا. ومن بين مميزات نظام «ليوطي» استغلاله لنفوذ الوجهاء في عملية التهدئة[50]. وفي المراحل الأولى من الحماية عرفت هذه السياسة نجاحا باهرا. بحيث أن كلا من المخزن والمدن وعرب السهول والنظام الشبه إقطاعي بالجنوب كانوا يتميزون بحضور الوجهاء كل حسب طبيعته. إذ لم يجد المستعمر أية صعوبة في استمالتهم للتواطؤ في إرساء نظام الحماية وذلك مقابل منحهم مراكز تفضيلية تحت نظام الحكم الجديد. غير أنه في نفس الفترة وبالتحديد في ربيع 1913 برز مشكل برابرة الأطلس المتوسط المتمثل في انتفاضة گروان وبني مطير (أيت ندير) وبني مگليد (أيت نگيلد) مما أظهر عن ضعف نظام «ليوطي» بجلاء بحيث أن هذه القبائل ونظرا لليونة نظامها السياسي ونمط عيشها المبني على الترحال لم يكن لديها عمليا قادة دينيون ذوي نفوذ يمكنهم من إخضاع الأسر الى أربابها. والنتيجة إذن كانت الفشل في إرساء تهدئة دائمة بالمنطقة[51].

إن فشل السياسة الفرنسية في إحكام قبضتها على برابرة الأطلس المتوسط يتجلى في وضعية بني مطير. هذه القبيلة الغير مستقرة التي تمتد أراضيها بين سهول مكناس وسفوح هضاب الأطلس المتوسط[52]. بحيث أنهم كانوا يتزعمون حركة التمرد القبلي ضد حكومة السلطان مولاي حفيظ في ربيع 1911. وقد قامت السلطات العسكرية الفرنسية بحملة واسعة لفك الحصار على فاس وقمع التمرد على المخزن. وكان بني مطير اول من اعترض سبيلها في يونيوه 1911 أثناء عبورها لأراضيهم. وبعد هزيمتهم أقام الفرنسيون مركزا في قلب بني مطير الحاجب وذلك لتهدئة الأوضاع بالمنطقة. وبالرغم من كل هذه الاحتياطات المتخذة أو ربما الطريقة التي نفذت بها أصبحت مقاومة القبيلة للوجود الفرنسي بالمنطقة في ربيع 1912 أكثر نشاطا مما دفع بهم الي مهاجمة الحاجب وفي نفس الوقت ضربت قبائل أخرى الحصار على فاس في ماي 1912. ومرة أخرى يتلقف بني مطير هزيمة عسكرية غير أنهم ظلوا بالرغم من ذلك

يقاومون الفرنسيين رافضين الخضوع. كما أنهم لم يتوانوا في الانتقام من العدد القليل من الخونة منهم. وفي ربيع 1913 تمردت القبيلة على الإدارة الفرنسية كما تحالفت مع القبائل المجاورة للهجوم على المراكز الفرنسية. وإذاك أخذ الاختصاصيون الفرنسيون يتحسسون خطرعجزهم على إيجاد حل ناجع لمشكلة بني مطير وفشل مناهجهم العادية في إخضاع قبائل الأطلس المتوسط لسلطة المخزن. وبالتالي فقد تم إحداث قيادة عسكرية خاصة تحت اسم دائرة بني مطير بناحية مكناس أسندت قيادتها لأحد ضباط «ليوطي» المؤتمنين وهو ليوتنان كولونيل «هنريس» وبما أ ن إيجاد حل لمشكل بني مطير كان من الأولويات فقد خولت لـ «هنريس» سلط خاصة حتى يتسنى له إحكام سيطرته على الموقف[52].

إن إيجاد حل لمشكلة بني مطير أصبح ممكنا وذلك بالاعتراف بفشل كل المحاولات التي بذلت في إخضاعهم والناتج عن عدم الاهتمام الكافي بالاختلافات التي تميزهم كبرابرة عن نظام المخزن. وبالتالي فإن «هنريس» بالخصوص أدرك بأنه من الأخطاء الفادحة التي ارتكبت في السياسة السابقة تجاه بني مطير ذلك الاعتقاد بأن شروط الاخضاع تستلزم انصياع القبيلة الرسمي لسلطة المخزن، هذا في الوقت الذي كان فيه بني مطير يرون بأن الخضوع للمخزن ليس الامتثال للسلطة السياسة للسلطان فقط بل قبول السيطرة التامة لإدارة المخزن بما في ذلك من قياد وقضاة وشريعة مما يشكل تهديدا لأعرافهم ومؤسساتهم ونمط عيشهم. ولهذه الأسباب فإن بني مطير والقبائل الأخرى المتواجدة بالأطلس المتوسط لم يطيقوا صبرا على شروط الاستسلام التي تلح بإصرار على اعترافهم بالسيادة المطلقة لسلطات المخزن عليهم. وإلى حين القيام ببحث حول المجتمع البربري وتنظيمه السياسي فإن الحل المقدم من طرف العقيد «هنريس» ومستشاريه السياسيين الأهليين يشير الى تغيير في صيغة شروط الخضوع. بحيث عوض مطالبة القبيلة البربرية بالخضوع لسلطات المخزن فإن الصيغة الجديدة تحدد ذلك في الخضوع للدولة، والدولة هنا تعني الحكومة الفرنسية التي تضمن ممارسة القوانين العرفية في التعامل مع القبيلة، بحيث لن يتم تعيين قاض بالقبيلة، وعوض قائد فإن الفرنسيين سيعينون وسيطة. وبصيغة أخرى فقد أدخلت تعديلات طفيفة على تحديد المفاهيم لإقناع القبيلة بأنها ستدار بشكل يعتبر مميزات وخصوصيات المجتمع

البربري[53]. وقد لاقت هذه الصيغة نجاحا حين تطبيقها على بني مطير وگروان سنة 1913، كما طالت القبائل البربرية الأخرى بربوع الأطلس المتوسط في السنوات الموالية.

وبغض النظر عن هذا الحل الظرفي فما زالت هنالك ضرورة ملحة تقتضي جمع معلومات مفصلة عن الأسس التي يمكن أن ترتكز عليها قرارات سياسية دائمة ونظرا لندرة الاختصاصيين الفرنسيين المؤهلين في الشؤون البربرية كان من اللازم رسم الخطوط العامة الموجهة للبحث المطلوب. وبالتالي أصبحت التجربة الفرنسية مع الناطقين بالبربرية بالجزائر وثيقة الصلة بالموضوع، إذ كان هنالك عمل واسع يتعلق بالأدبيات الإثنوغرافية حول لغة وأعراف القبيلة علاوة على الانتشار الواسع لصور جاهزة تتعلق بالمجتمع القبايلي. خصوصا وأن ذلك المثل المتسع للأسطورة القبايلية من جهة وإتنوغرافية لوتورنوه وهانوتو "LA KABYLIE ET LES COUTUMES KABYLES" من جهة أخرى كان لها تأثير كبير على توجيه البحث الفرنسي المتعلق ببرابرة المغرب[54]. وقد كان «لوتورنوه وهانوتو» أول من كشف النقاب عن الخصوصيات الرئيسية للمجتمع القبايلي وجعلها في متناول مدارك الجمهور. وانطلاقا من هذا التحليل يبدو أن هنالك هيئتان وثيقتا الصلة بدراسة برابرة الأطلس المتوسط وأعني بذلك دور الجماعة أو مجلس الشيوخ في اتخاذ القرارات المتعلقة بحياة الجماعة وبأهمية القوانين العرفية في تنظيم الحياة الداخلية للجماعة حسب المعايير المتفق عليها،. إن اكتشاف الجماعة كان شديد الأهمية، بحيث أنه يتبين من خلال هذا النقاش أن القبائل التي لم يكن لها قادة كانت في واقع الأمر محكومة. وأكبر خطأ ارتكبه المخزن حسب «هنريس» يكمن في أنه كان يرغب في فرض القياد في حين أن السلطة الحقيقية كانت بيد الجماعة والشيوخ...[55] ومما كان يميز الشيوخ في نظر ناخبيهم معرفتهم بالقوانين العرفية التي كانت تختلف كثيرا عن الشريعة الإسلامية، كما كانت تشكل قوة حيوية في حياة الجماعة؛ الشئ الذي دفع بالإدارة الفرسننة الى رعايتها[56]. وابتداء من سنة 1913 فإن السياسة الفرنسية تجاه السكان الناطقين بالبربرية بالمغرب ستتأثر كثيرا بأهمية ما يسمى بالعرف وبالجماعة كخصوصيات أساسية للمجتمع البربري المغربي. وسنتطرق فيما بعد الى اختبار الخطوات الأولى في تحديد سياسة فرنسية بربرية تحت نظام الحماية. وقبل ذلك سنلقي نظرة على التطور الموازي للأسطورة

البربرية فيما بين صانعي السياسة الفرنسية.

فمن المعروف جدا أن ليوطي ومساعديه الأقربين فيما يخص الشؤون الأهلية كانوا يعتزون برؤيتهم الواضحة والبرغماتية والغير إديولوجية للمغرب، كما كانوا ينظرون بازدراء الى ما كانوا يعتبرونه عملا أخرقا ميؤوس منه كانت الادارة الفرنسية قد قامت به بالجزائر وذلك فيما يخص سياستها الأهلية. فمن الأكيد أنه إذا كان النجاح النسبي لإدارة «ليوطي» للمغرب رمزا لتفوقها على الجزائر فقد كان هنالك الكثيرمما كان يمكنه تبرير هذا الإحساس. لكن لا يجب أن ننسى أن الكثير كان يعرف عن المجتمع الشمال إفريقي في سنة 1912 إبان الشروع في احتلال المغرب وذلك أكثر مما كان يعرف في السنوات الأولى من استعمار الجزائر. ونتيجة لذلك فإن السياسة الأهلية للحماية لم تتأثر بنفس التوجه الوحشي الذي كان يطبع السياسة الأهلية بالجزائر،إذ أن بعض أعضاء زاوية «ليوطي» كالعقيد «هنريس» كانوا يشيرون الى السياسة البربرية للحماية بالمغرب على أنها أكبر دليل على نجاح نظامهم في تفادي أخطاء ومبالغات الحكومة الجزائرية[57]. غير أننا إذا أمعنا النظر في صورة برابرة المغرب كما يقدمها هؤلاء الخبراء في بعض مظاهر السياسات التي كانوا يقترحونها سنجدها شبيهة بالقوالب الرومنسية التي تخص المجتمع القبايلي بالجزائر لكن كيف نفسر ذلك؟

أولا وقبل كل شيء لابد من تسجيل أن معظم الخبراء الفرنسيين الأوائل المختصين في دراسة المجتمع البربري المغربي وتقاليده كانوا متأثرين بالجزائر. فكل من «هنريس» و«بيريو» و«سيمون» وهم الخبراء العسكريون المسؤولون مباشرة عن السياسة الأهلية المغربية سبق لهم أن بدأوا نشاطهم بالجزائر كما سبق لهم كذلك أن قضوا بعض الوقت في التعامل مع الناطقين بالبربرية هناك، في حين أنهم لا يستسيغون الكثير فيما يخص الإدارة الجزائرية (وبالخصوص اللاكفاءة البيروقراطية وتأثير المعمرين الشنيع) غير أن هنالك الكثير أيضا مما كانوا يقدرون. إن كلا من الدارسين اللسانيين المدنيين كأمثال "Nehlil;: Biarnay; E. Laoust وفقهاء القانون مثل :"H. Bruno" والمختصين في الجغرافية البشرية مثل : "A. Bernard" لعبوا دورا في الدراسات الأولية لبرابرة المغرب. وقد سبق لهم كذلك أن بدأوا أنشطتهم بالجزائر حيث أسسوا أفكارهم عن اللغة البربرية والمجتمع والتقاليد والأعراف البربرية. وبالإضافة الى

كل هذا فإن كلا من الهيئة العسكرية والهيئة المدنية طوروا نظرتهم للبرابرة إبان الفترة التي كانت فيها أسطورة القبايل ما تزال قوية بالجزائر، ومما لاشك فيه أنه كان لها تأثير كبير عليهم. وفي كل الحالات فإن كتاباتهم وكتابات عدد كبير من الوجوه اللامعة والذين لا أعرف شيئا عن بداية نشاطهم (وبالخصوص M. Le Glay و Abès) لأكبر دليل على اطلاعهم الواسع على التجربة الجزائرية. كما أنهم كونوا أفكارا تشبه الى حد بعيد أسطورة القبايل. ولذا فإنه ليس غريبا أن يقدم مساعدو «ليوطي» المختصين في السياسة البربرية صورة رومنسية عن المجتمع البربري بالرغم من (أو بالإضافة الى) نظرتهم الصارمة والبرغماتية للمغرب، أو أن يكون لهذه الصورة تأثير كبير على سياستهم تجاه البرابرة.

وحسب معتقدات القالب البربري التي تم الكشف عنها من طرف هذه الجماعة ما بين سنة *1912* و*1919* كانت لبرابرة المغرب خصوصيات تميزهم عن باقي السكان الناطقين بالعربية، كما أنهم أي برابرة المغرب كانوا من السكان الأوائل الى جانب سكان إفريقيا الشمالية الأصليين. وكقبائل الجزائر فإنهم تصدوا لكل الهجمات والغزوات كما ظلوا مستقلين بمناطقهم الجبلية عن حكام المغرب[58]. وعلاوة على ذلك فبالرغم من إسلامهم الظاهري فإنهم حافظوا على أعرافهم وشعائرهم وخرافاتهم السابقة وذلك تحت غطاء معتقدات وممارسات إسلامية. وحتى أثناء تظاهرهم بالإسلام فإن نزعتهم الانشقاقية كانت صريحة بحيث رفضوا قانون الشريعة بالرغم من أن روح العقيدة الإسلامية تنبني على الوحدة العميقة بين الشريعة والدين[59]. كما أنهم قاوموا وبشراسة تعويض أعرافهم بالشريعة[60].

وفيما يخص التنظيم السياسي لدى البرابرة فاننا نجد لديهم ارتيابا غريزيا تجاه سلطة الفرد. فهناك نوع من الروح الديموقراطية التي كانت تدفعهم الى مقاومة المخزن وظهور قادة من بينهم[61]. إذ بواسطة جماعتهم كان باستطاعتهم حل معظم المشاكل التي كانت تواجه الجماعة ـ بالرغم من أنه كان من الأفضل عدم تكوين فكرة جد مثالية عن وظيفة الجماعة ـ أما فيما يعود للمشاكل المتعلقة بشرف المجموعة فإنه لم يكن في مقدور الجماعة حلها بتاتا،.وعلاوة على فهم دقيق لدور الجماعة لابد من دراسة المؤسسات الأسروية البربرية ودراسة السلطة الحقيقية التي يتوفر عليها رب الأسرة الأبوية كما هو الشأن في روما

القديمة[62]. وأخيرا فإن النظام السياسي البربري أفلت من الفوضى بفضل الإحساس القوي بالاستقلالية عن الدخلاء[63]. أما القوانين العرفية التي تنظم الحياة الداخلية للجماعة فغالبا ما كانت ، كما هو الشأن بالقبائل، مدونة في شكل قوانين، وهذه الأعراف كانت منسجمة مع روح قانوننا (الفرنسي) أكثر من الشريعة الإسلامية[64]. أما فيما يخص حياتهم الاجتماعية فإن البرابرة كانوا غليظي الطبع هذا الى جانب كون أعرافهم وعاداتهم تختلف عن الأعراف والعادات العربية، وذلك لأنها لا ترتكز على قاعدة دينية مصدرها القرآن. خصوصا وأن معاملة البرابرة للنساء كانت أقرب الى الأوربية منها الى العربية أو إلى ما ينص عليه القرآن بخصوص المرأة، سواء تعلق الأمر بمنزلتها داخل الأسرة أو بحقوقها. وبعبارة أدق فإن مواقفهم كانت تختلف تماما عما نجده لدى العرب المسلمين[65].

وانطلاقا من هذا التحليل الذي يخص المجتمع البربري، هناك تدفق هائل لعدد من المفاهيم السياسية الضمنية التي تنص على ضرورة الحفاظ على المؤسسات المركزية للمجتمع البربري من التعريب والأسلمة اللذان لم يتم تطبيقهما من طرف حكومة الحماية إلا بالتدريج. ومع ذلك فإن عددا مهما من المبادرات تم اتخاذها ما بين *1913* و*1919* والتي تعكس التقدم الأعرج للسياسة البربرية التي ستعرف ازدهارا فيما بعد. وقبل سنة *1919* رسمت الخطوط العريضة للأسطورة البربرية. كما أن الأسطورة نفسها عرفت انتشارا واسعا. وقبل سنة *1919* كذلك اتخذت كل القرارات السياسية اللازمة التي أنشىء على إثرها الصرح الكامل ما بين الحربين. كما أن أسس السياسة البربرية الفرنسية بالمغرب تم وضعها قبل سنة *1919* تحت قيادة «ليوطي».

إن قرار إخضاع برابرة الأطلس المتوسط للدولة عوض المخزن كان يحتوي ضمنيا على نواة سياسة بربرية. وأثناء اتفاقية الاستسلام وعدت فرنسا باحترام القوانين والأعراف المتداولة بالقبيلة البربرية، كما وعدت بعدم فرض القياد والقضاة والشريعة عليهم. ولإعطاء وعد من هذا النوع كان على الفرنسيين أن يكونوا فكرة واضحة عن ماهية هذه القوانين والأعراف. ووفقا لذلك فإن أولى الخطوات التي تم اتخاذها في مجال السياسة البربرية تنحصر في مذكرة *30* يونيوه من سنة *1913* والموقعة من طرف «ليوطي» والتي تطالب كل الضباط المختصين في الشؤون الأهلية بالسهر على تحقيق مدقق في طبيعة القوانين

العرفية المتداولة، بمناطق إدارتهم، بين السكان الناطقين بالبربرية وذلك لإعداد الصيغة الملائمة لهؤلاء السكان[66]. إن الحاجة الى إيجاد تبرير قانوني للممارسات التي سبق وأن جرى العمل بها في إخضاع بني مطير وگروان في سنة 1913 و بني مگليد في سنة 1914 كانت وراء إصدار مرسوم قرار قبل استخلاص النتائج الكاملة لهذه الدراسة. فظهير 11 شتنبر من سنة 1914 يكشف وبعبارات غامضة على أنه سيرخص للقبائل البربرية بالحفاظ على نظامها الشرعي، وأن مراسيم تحدد الصيغ التي ستوجه القانون العرفي سيتم إصدارها لاحقا[67]. في البداية كانت القبائل المصنفة فيما كان يصطلح عليه ب «قبائل العرف البربري» تتشكل من بني مطير وبني مكليد وزايان وكروان، كما أضيفت الى اللائحة قبائل أخرى في السنوات اللاحقة، ولمدة طويلة لم يتم إصدار أي من القوانين تحدد وبوضوح الوضعية القانونية لنظام الحكم العرفي تحت الحماية. وظلت الحال على ما كانت عليه الى أن جاء ظهير 16 ماي من سنة 1930 (وهو الظهير البربري الشهير) لحل هذه المشكلة. وقد شرع التفكير في هذا الظهير البربري خلال السنوات الأولى من فرض الحماية.

ولتبسيط عملية رسم سياسة القرارات التي تخص البرابرة كان لابد من جمع كل المعلومات الدقيقة حول المجتمع البربري في أقرب وقت ممكن. إن مذكرة ليوطي الصادرة في 30 يونيو من سنة 1913 كانت تشكل الخطوة الأولى نحو منهجة البحث حول برابرة المغرب. وقد سبق لـ «هنريس» أن اعتمد على «لوگلي» و«لاووست» و«أبيس» "Abès" فيما يخص هذا الموضوع، وذلك كأساس للجنة الخبراء المختصين في الشؤون البربرية. وقد أقيم لهم مركز دراسات خاص بمكناس سنة 1913. وهكذا فإن المعلومات والتقارير المقدمة من طرف هذه المجموعة كانت تشكل أساس توصيات«هنريس» لـ «ليوطي» والتي ستفضي الى ظهير 11 شتنبر من سنة 1914 [68].وبما أن برابرة الأطلس المتوسط كانوا يشكلون جزءا من المجموعات البربرية المهمة بالمغرب فقد دعت الحاجة الى مركزة المعلومات المتعلقة بالبرابرة بمكان واحد. وبأمر من «ليوطي» تم إرسال استبيان عام الى كل المراكز العسكرية للحماية وذلك في 15 يونيو من سنة 1914 يحدد المعلومات الواجب الحصول عليها[69]. ولم تقف هذه النزعة عند هذا الحد بل تلاها تأسيس مجلس الدراسات البربرية وذلك بقرار 9 يناير من سنة 1915. وكان هذا المجلس يتكون من العقيد H. Simon والكوماندار "Berriau"

و "Messrs Gaillard" و "Loth" و "Biarnay" و "Nehlil" وهم مسؤولي الحماية الذين كانت لهم علاقة مباشرة بالسياسة البربرية بالمغرب، هذا بالإضافة الى عدد من المستشارين،. وقد تم كذلك إحداث دورية تحت اسم "Archives Berbères" ناطقة باسم مجلس الدراسات البربرية،. وقد صدر أول عدد لها في بداية سنة 1915[70]. وخلال الأربع سنوات الأولى من وجودها نشرت"Archives Berbères" أول دراسة مخصصة لإحدى القبائل البربرية فضلا عن مقالات متعددة حول إتنولوجيا البرابرة وأعرافهم. كما استعملت كأداة لنشر المعلومات حول آخر بحث وكدافع للحث على القيام بدراسات أخرى. ويمكننا أن نلقي نظرة خاطفة على جانب من النشاط الذي يطبع بداية هذا العمل الجماعي وذلك في مقدمة العقيد «سيمون»، الذي كان آنذاك يشغل منصب مدير الشؤون الأهلية، لأول موضوع ب "Archives Berbérés": «إننا نجد أنفسنا اليوم في المغرب بحضور أكبر مجموعة من البرابرة مازالوا يحافظون على طباعهم الأصلية يتعين علينا دراستهم كليا. إن العمل الذي أنجز بالجزائر وبالتحديد ما قام به «لوتورنوه وهانوتو» سيمدنا بأساس قوي في دراستنا هذه، غير أن التقاليد والأعراف تختلف من قبيلة الى أخرى. ولذا يجب تسجيل كل الخصوصيات وفحصها بعناية دقيقة وذلك لوضع أسس وثائقية يمكننا بواسطتها إرساء قواعد السيطرة السياسية والإدارية على هؤلاء السكان»[71].

إن الدراسة العلمية لبرابرة الأطلس المتوسط تواصلت بسرعة كبيرة خلال السنوات الموالية. وقبل سنة 1919 تم إنجاز معظم أهم الأشغال المتعلقة بحل ألغاز اللهجة الأمازيعية. كما تم إرساء أسس دراسات قانونية وإتنوغرافيا وتاريخ برابرة الأطلس المتوسط. وبذلك تلقت عملية رسم سياسة فرنسية بربرية دعما كبيرا.

ومنذ البداية والمعلقون الفرنسيون على السياسة التي ينبغي نهجها تجاه سكان المغرب الناطقين بالبربرية وهم يركزون على تفادي الأخطاء التي ارتكبت بالجزائر وذلك في السياسة المتبعة تجاه القبايل. ومن الواضح أن هذه الأخطاء كانت تعبر عن غياب سياسة واضحة في التعامل مع البرابرة الجزائريين سعيا وراء أهداف متناقضة ودعم انتشار اللغة العربية والشريعة الإسلامية والتعجيل اللاعقلاني بإدماج القبايل في الحضارة الفرنسية حين إتمام رسم سياسة بربرية[72]. لقد كانت الحاجة تدعو الى التحقق من أن هنالك ضباطا فرنسيين

ملحقين بكل المراكز المتواجدة بالتراب البربري لكي لا يتم تشجيع عملية نشر اللغة العربية بشكل بريء ثم إن كرسيا يخص اللغة البربرية تم إحداثه بالرباط سنة 1913 كجزء من المدرسة العليا للغة العربية واللهجات البربرية (وهو ما سيصبح فيما بعد معهد الدراسات المغربية العليا) وقد كان «نهليل» "Nehlil" أول أستاذ تم تعيينه[73]. هذا وقد تم تمتيع المسؤولين عن الشوون الأهلية بزيادة خاصة في أجورهم لمعرفتهم بالبربرية[74]. وبهذه الطريقة كان الأمل معقودا على إنتاج عدد كبير من الأشخاص المؤهلين مما سيغني الضباط السياسيين عن اللجوء الى المترجمين والكتاب العرب. وفضلا عن ذلك فإن محاضر النزاعات والجلسات والشؤون الأخرى التي كان لمكتب الشؤون الأهلية سلطة قضائية عليها كانت تدون باللغة الفرنسية عوض اللغة العربية وذلك للحد من أسلمة وتعريب البرابرة، وفي نفس الوقت فإن تدوين المحاضر باللغة الفرنسية سيمكن حكومة الحماية من مراقبة شؤون القبائل البربرية[75].

وإذا ما تمعنا في أسس التفكير في السياسة التي ينبغي نهجها تجاه برابرة المغرب سنجد أن الاهتمام كان ينصب على إدماج البرابرة وبالتدريج في الحضارة الفرنسية وعلى صرف أنظارهم عن التوجه نحو التعريب. وهذا إحساس يعود مصدره الى التفاوت الديموغرافي الحاد بين المستعمِرين والمستعمَرين. فإذا كانت فرنسا ترغب في الحفاظ على موقعها بالمغرب باستمرار،فلن يتأتى لها ذلك الا بإدماج ولو جزء من السكان الاهليين[76]. وهذا الادماج حسب الخبراء المغاربة يجب أن يتم بالتدريج. أما فيما يخص العواقب الوخيمة الناتجة عن التسرع المفرط فقد كانت واضحة المعالم في المثل الجزائري، وبالتالي يجب تفاديها. ومن الجلي أيضا أنهم اتفقوا على أن يتم مشروع الإدماج الى أبعد الحدود وذلك بتأسيس مدارس فرنسية بالتراب البربري بالمغرب، هذا في الوقت الذي مازالت فيه التفاصيل مجهولة الى حد الساعة، فإنه يبدو أن نقاشا هاما دار بين سنوات 1912 ـ 1919 داخل إدارة الحماية حول كيفية إخراج مشروع الإدماج الى الوجود. أما القرار التمهيدي للمضي بحذر في تأسيس المدارس الفرنسية فيبدو أن التوصل الى إصداره تم قبل سنة 1919[77]. ومادام معظم الملاحظين يرون أنه لم يكن ينتظر من البرابرة اختيار التعريب في الوقت الذي كانت تتاح لهم فيه فرصة تعلم الفرنسية، فإنهم كانوا يشعرون بأنه لا داعي للتسرع. واخيرا فإن حتمية الادماج لم تكن قابلة للجدل

من طرف اي كان بما في ذلك الملاحظون البراكماتيون أمثال "AUGUSTIN BERNARD" الذي يقول : «فلا اللغة البربرية ولا الأعراف يمكنها أن تستمر في ظل نظام سام، ولذا سيكون من الضروري تلقينهم لغتنا وقوانيننا ، وما داموا لا يتوفرون على قادة أو قادة بدون سلطة، فإن ضباط الشؤون الأهلية سيكونون هم القادة الحقيقيون، كما لا يجب أن تخيفنا هذه الخلاصة، لكنه من اللائق ذكرها »(78). إن التناقض بين هذا الرأي ورأي بيرنار السابق والوارد ذكره سابقا لا يحتاج إلى تعليق نظرا لوضوحه.

إن صورة المجتمع المغربي والتي تم الاصطلاح عليها بالصورة المتداولة عن المغرب قد تم رسمها بالأساس سنة 1919 . أما مجموعة القوالب التي تخص الدولة المغربية والتي سبق أن ظهرت قبل سنة 1912 فقد أضيف اليها قالب مركب من البربرية ومن موقع البرابرة بالمجتمع المغربي خلال الأعوام اللاحقة، كما أنه قبل سنة 1919 تم تطوير سياسة تسعى الى استغلال الاختلافات بين العرب والبرابرة ودمجها بالسياسة الواسعة المتبعة في ظل الحماية.

إن الاختلاف بين المخزن والسيبة وبين السلطة السياسية والدينية للسلطان تم دمجه مع الاختلاف بين البرابرة والعرب إلى حد أنهما أصبحا يسندان بعضهما . إن الاسطورة البربرية التي تبلورت ما بين 1912 و 1919 استمدت مقوماتها الأساسية من القالب الرومنسي الخاص بالبرابرة والذي تم رسمه فيما قبل بالجزائر من طرف الملاحظين الفرنسيين الذين كانوا على اقتناع بأن القبايليين لم يكونوا مسلمين إطلاقا. كما أن الهدف الاسمى الذي تتوخاه السياسة القبايلية التي نهجتها فرنسا بالجزائر في سنوات 1880 ـ 1890 ، كان يرمي إلى إدماج القبائل الناطقة بالبربرية في الثقافة والحضارة الفرنسية، وبالتالي فإن السياسة المرسومة بالمغرب ما بين 1912 و 1919 كانت هي الأخرى تهدف في نهاية المطاف إلى إدماج برابرة المغرب كذلك. غير أنه كان يعتقد بأن العملية ستستغرق وقتا طويلا مما دفع بالسياسة البربرية المتبعة بالمغرب بالإسراع إلى وقاية البرابرة من التعريب والأسلمة ومن عدوى حمى المقاومة التي بدأت تصيب عرب المدن والسهول. وبتنصيب نفسها وصية على تقاليد وأعراف سكان المغرب الناطقين بالبربرية كان يعتقد بأن فرنسا يمكنها مد يد المساعدة لهم ليتطوروا وبالوثيرة التي تناسبهم نحو مستقبل لا هو بالفرنسي ولا بالعربي(79). غير أنه في سنة 1919 وبعد اكتشاف أن البرابرة المغاربة كانوا

مسلمين كغيرهم من العرب تبدد مشروع الإدماج. ومع ذلك فإن سياسة وقاية البرابرة من الإندماج الحتمي في الاتجاه السائد نحو الحضارة العربية لم تتوقف[80]. أما فيما يعود الى تناقضات هذه السياسة بمغرب أخذ يغلي تحت تأثير حركة وطنية متنامية فلم تعد بارزة. إن الجدل المتعلق بالظهير البربري والذي تمت مناقشته أشعل فتيل مقاومة عارمة بكل أرجاء المغرب حيث سجل أول نجاح للحركة الوطنية الشابة. وفي سنة *1930* وبعد مرور وقت طويل تقبل المغاربة تلك الصورة الرومنسية للبرابرة. أما دراسة المقاومة التي أثارها الإصرار على القالب البربري خلال السنوات الموالية فتخص قصة بروز الحركة الوطنية المغربية وهي لا تهمنا هنا.

وختاما فإن رسم سياسة بربرية بالمغرب قبل *1919* كانت ترتبط ببلورة القوالب التي تخص البرابرة والمجتمع البربري كما كانت مستمدة من أسطورة القبايل الجزائرية. وسابقا كان دارسو المجتمع البربري المغربي يميلون الى التأكيد في تحاليلهم على أهمية العرف والجماعة في التنظيم الاجتماعي والسياسي لدى البرابرة. وبالتالي فإنهم سمحوا لأنفسهم بالاعتماد على اكتشافات فرنسية سابقة تهم طبيعة المجتمع القبايلي الجزائري. ولذا فإن السياسة المرسومة انطلاقا من هذه الدراسات كانت تعكس على نحو مضاعف جوهر التجربة القبايلية. وقد كان على هذه السياسة أن تتغير تغييرا طفيفا وذلك في السنوات التي تلت الحرب العالمية الأولى بالرغم من أن الهدف النهائي لهذه السياسة سينتقل من الإدماج الى نظام شبيه بالمحميات التي خصصت للهنود الحمر من طرف حكومة الولايات المتحدة. وقد كشفت دراسات بعدية تهم المجتمع البربري المغربي عن عدد من الحقائق غير الدقيقة الواردة بتحاليل الفترة الممتدة من *1912* إلى *1919* ، غير أنه لم يكن لهذا الكشف أثر كبير على مخططات السياسة البربرية. أما كلا من الصورة والسياسة المتبعة تجاه البرابرة فكانتا مطابقتين للصورة العامة للمجتمع المغربي والتي تم رسمها قبل سنة *1912* . وفي نهاية المطاف يمكننا أن نرى كيف أن السياسة الأهلية الفرنسية والإديولوجيا الاستعمارية وعلم الاجتماع تتفاعل بشكل مركب وقوي موجهة بذلك وإلى أبعد الحدود رؤيتنا الى المغرب وإلى المجتمع المغربي حاضرا[81].

هـوامـش :

(1) إن التأثيرالقوي لهذا المفهوم، يمكن أن يلمس في كتاب «كارلتون كون»: «القافلة : قصة الشرق الأوسط». نيويورك 1958 ص ص 309 ـ 323. حيث يستعمل الكاتب هذا المفهوم لشرح تطور تاريخ الشرق الأوسط.

(2) Mohamed Lahbabi, Le gouvernement marocain à l'aube de XXe siecle, Rabat 1957; and Abdelaziz Benabdellah, Les grands courants de la civilisation du Maghreb, Tanger 1957.

وعن هذين الكتابين انظر مقال: Ernest Gellner, The struggle for morocco's past, Middle East journal 1961, p p 79 - 90.

(3) Jean Brignon et autres : Histoire du Maroc, Paris 1966.

في هذا الكتاب يكاد الكاتب لا يذكر الأطروحة التصحيحية.

(4) Henri Terrasse, Histoire du Maroc, Casablanca, 1950, 2 vols.

(5) إن مفهوم الصورة المتداولة عن المغرب (The Morocans vulgate)، مستقى من الصورة المتداولة عن الجزائر، كما ناقشها، شارل روبير أجيرون، كوسيلة لوصف القوالب الاستعمارية الجاهزة التي كونتها فرنسا عن المجتمع الجزائري. انظر مقاله المهم:

Charles-Roberts Ageron : La France a-t-elle eu une politique Kabyle ? Revue historique CCXXIII (1960), pp 311- 352.

وصياغته الجديدة في أطروحته :

Les Algeriens musulmans et la France, Paris 1968. 2 vols.

(6) تيراس، م. س. ج 2، ص 357.

(7) نفسه.

(8) نفسه، ص ص 357 ـ 358.

(9) نفسه، ص 423.

(10) نفسه، ص 433.

(11) نفسه، ص ص 307 ـ 410.

(12) نفسه، ص ص : 412 ـ 418 ـ 433 .

(13) نفسه، ص ص 362 ـ 363.

(14) نفسه، ص 422.

(15) نفسه، ص 361.

(16) من بين تقارير الرحالة، هناك واحد يستحق الذكر هو:

Charles de Foucauld, Reconnaissances au Maroc, 1883 - 1884, Paris 1888.

والاستثناء الوحيد الذي يخرج عن ضعف المعلومات هي منطقة الحدود الجزائرية المغربية، حيث أن العمل المتميز :

H.M.P. La martinière and N. Lacroix: Doccuments pour servir à l'étude du nord ouest africain, Alger 1894-7, 4 vols.

يعتبر عملا ظاهر التفوق.

(17) يعتبر «دوتي» من أقل دارسي المجتمع المغربي درجة، فهو مشهور أساسا بكتابه : Marrakech - Paris, 1905، وكتابه: En Tribu, Paris 1914؛ وهما كتابان لا ينصفانه. بينما تبينه تقارير بعثاته المنشورة بـ «Renseignements coloniaux»، ملحق دورية «Afrique Française»، في مستوى أفضل بكثير.

(18) Eugene Aubin (Descas) : Le Maroc d'aujourd'hui; Paris 1903.

(19) Augustin Bernard : Une mission au Maroc, Rapport à M le gouverneur général de l'Algerie, Renseignement coloniaux, 1904, N° 10.

وكذلك مؤلفه الذي يعتبر أول مرجع عام حول المغرب : Le Maroc : Paris 1909.

(20) Marquis de Segonzac : Voyages au Maroc 1899 - 1901, Paris 1904.

(21) E. Doutté : Une mission d'études; Renseignement coloniaux 1901, p. 171.

(22) Aubin, op cit pp 241 - 238 - 239.

(23) Doutté, op cit, p 172.

(24) de Segonzac, op cit, and Aubin, op cit, p 52.

(25) Douté, op cit, p 166.

(26) نفسه، ص 167.

(27) Doutté, Troisième voyage d'études au Maroc. Rapport sommaire d'ensemble. Renseignement coloniaux, 1902, p 158.

(28) حول السياسة الفرنسية تجاه المغرب قبل سنة 1904، انظر : E. Doutté : Les deux politiques - Afrique française, 1903, pp 306 - 311.

وكذلك : R. de Gaix, La France et le Maroc, Ibid, p p 298 - 306.

(29) يمكن الاطلاع على شرح مفصل لسياسة التغلغل السلمي كما يوضحها ديلكاسي في: Documents diplomatiques français, Affaires du Maroc, I (1901 - 1905, pp. 179 - 184.

لقد بدأ التغلغل الفرنسي على طول الحدود الجزائرية المغربية سنة 1900 من واحات توات.. وتوالت الأحداث بين القوات الفرنسية والمنشقين من رجال القبائل طيلة السنوات المتعاقبة. كما كانت هنالك بعض المحاولات لتهدئة الأوضاع بالمنطقة، وذلك عن طريق توقيع اتفاقيات ديبلوماسية على الحدود في سنوات 1901 ـ 1902، لكن هذا المجهود في سبيل ترسيخ أسس للتعاون فشل في إيجاد حل للمسألة، بخصوص الأحداث على طول الحدود، راجع:

A. Bernard, Les Confins algéro-marocain, Paris 1911.

وهو كتاب يضم النصوص الكاملة للاتفاقيات.

(30) يبدو أن الخطوط العريضة لهذه السياسة، قد اقترحت على ليوطي. من طرف «ڤافيي بوليت» (Vaffier Pollet)، وهو موظف في الشركة المغربية، في يونيو من سنة 1904، راجع :

Lyautey : Vers le Maroc, Lettres du sud, Oranais, 1903 - 1906, Paris 1932, p 66.

وقد تمت مراجعة هذه السياسة وإعادة صياغتها وشرحها من طرف ليوطي، انظر نفس الكتاب، ص ص 224 ـ 227.

(31) نفس المرجع، ص ص 224 ـ 227.

(32) تم إنشاء البعثة العلمية بالمغرب، في طنجة سنة 1904، تحت رئاسة جورج سالمون، وهو خريج شاب من معهد اللغات الشرقية، وكان الهدف الحقيقي للبعثة هو جمع مزيد من المعلومات عن المغرب، قصد تسهيل التغلغل الفرنسي، وكان لا بد لها أن تكون على منوال المعهد الفرنسي بالقاهرة، لكن انعدام الأرصدة المالية حال دون وصول تطوره الكامل. وعند وفاة سالمون سنة 1906 أصبح إدوارد ميشو بيلير مديرا جديدا للمعهد.

حـول هذا الموضـوع انظر: - L'Institut marocain : Renseignement coloniaux,: 1904, pp. 194 - 195.

- Michaux Bellaire : La mission Scientifique du Maroc, Rabat 1925.

(33) Discours de M. Etienne : Afrique française 1904, p 182.

(34) Marquis de Segouzac : Au cœur de l''Atlas, Mission au Maroc 1904 - 1909, Paris 1910, p. 258.

(35) Edouard Michaux-Bellaire, L'organisme marocain, Revue du monde musul- man III, 1908, p 43.

(36) Lyautey, op cit, p 127.

(37) Commandant Ferry : La réorganisation marocaine, Renseignements coloniaux, 1905, p p 519 - 528 esp, p 526.

(38) للاطلاع على محاولة استخدام نفوذ شريف وزان، انظر رواية :

Jean Louis Miege : Le Maroc et L'europe, Paris IV 1963, pp 233 - 249.

(39) Doutté : Coup d'œil sur le Maroc, R.C. 1909, p 135.

(40) Doutté : Le Fanatisme musulman, R.C. 1909, p 164.

(41) R. de caix : Au cœur de l'Atlas : Afrique française, 1910, p 204.

ويجب التذكير بأن R. de Caix كان من المؤيدين لسياسة القبايل بالجزائر التي كانت تهدف إلى إدماج القبائليين، ويتجلى ذلك في تساؤلاته الجزائرية : Arabes et Ka-byles - Alger 1891.

(42) مقتبسة عن سيگونزاك، م.س. ص 266. وكذلك ميشو بيلير : النظام المغربي. م س، ص 3.

(43) P. Lemoine : Mission dans le Maroc occidental, R.C. 1905, pp 86 - 89 - 92.

وقد ورد ذكر أهمية اقتراح لوموان للتحالف مع القياد الكبار من طرف :

De Caix : L'œuvre français au Maroc, R.C., 1912, p 252.

وكان هذا المؤلف يشكل مصدر سياسة القياد الكبار الشهيرة المتبعة من طرف فرنسا إبان الحماية.

(44) de Segonzac : Au cœur de l'Atlas, pp 37, 43 - 68, 105 et 270.

(45) A. Bernard : Les Confins algéro-marocains, Paris, 1911, p 207.

(46) لقد ظل Bernard على العموم يتمسك في هذا الكتاب بنفس موقف ليوطي، وإذا تفحصنا كتابات ليوطي لمعرفة السياسة التي نهجها على طول الحدود، لن نجد أي برهان على جوهر سياسته البربرية، وعلى العكس من ذلك، فالانطباع الذي نخرج به من كتاب Vers le Maroc يوضح أنه لم يحدد بتاتا الصلة الوثيقة بين الاختلافات التي تميز البربر

عن العرب، وبين السياسة في هذه المرحلة من حياته السياسية (قبل 1912).

(47) لقد أعلن اليوتنان كولونيل هنريس بكل صراحة عن الافتقار إلى معرفة أشياء كثيرة عن المغرب، في مقال ورد عند :

G. Surdon : Institutions et coutumes Berberes du Maghreb, Tanger - Fes 1938, p. 103.

«لقد حان الوقت لنعترف، ونحن نطرح السؤال التالي: ماذا كنا نعرف في هذه الفترة عن المغاربة، وعن العادات والأعراف والتقاليد الخاصة لدى بربر المغرب؟ إنه القليل جدا، إن لم نقل لا شيء؟»

(48) إن الرؤية إلى بربر المغرب، عبر ما كان يعرف عن القبايل بالجزائر شكل خاصية عامة طبعت الحقبة بين 1912 ـ 1919. انظر على سبيل المثال رسالة هنريس الواردة في:

Surdon : op. cit, pp 108 - 109.

(49) حول «أسطورة القبايل»، أصولها، وتطورها وتأثيرها على السياسة الفرنسية بالجزائر، انظر المقال الهام:

Charles-Robert Ageron : La France a-t-elle eu une politique Kabyle? op. cit,.

وأعني بالأسطورة صورة ذهنية تحدد السلوك أو السياسة دون الإشارة إلى صحتها أو زيفها.

(50) حول أهمية البحث عن الأعيان لدعم نظام ليوطي قارن :

P. Lyautey : Lyautey l'Africain, Paris 1956, pp 252 - 255.

وقد تم توضيح الأمر ب :

Archives, Ministère de la guerre. Maroc, Serie E-2, Col Henrys, Instructions politiques, 6 Juin 1914, N° 1532.

انظر كذلك الملاحظات الساخرة حول نظام ليوطي من طرف لوگلي في:

Lyautey et le commandement indigène : Afrique française, 1936, pp 194 - 197.

لقد كان لنظام التهدئة لدى ليوطي خصوصيات أخرى لا تخلو من أهمية، لاتهمنا مباشرة هنا، ويركز هذا النظام على العمل السياسي أكثر من العمل العسكري، حيثما كان ذلك ممكنا، وعلى تأسيس الأسواق والمستوصفات الصحية بالمناطق التي استتبت فيها الهدنة.

(51) حول العمليات الفرنسية ببني مطير أنظر:

Abés : Monographie d'une tribu bérbére : Les Aith Nadhir (Beni Mtir), Archives bérbéres II 1917, pp 174 - 180.

وكذلك Le Glay : Notes contributives, op. cit.

وقد عالجْتُ ظروف تمرد بني مطير في مقالتي التي لم تنشر: «العامل القبلي في تاريخ شمال إفريقيا: آيت ندير وتاريخ المغرب 1900 ـ 1912». قدمت هذه المقالة إلى جمعية الشرق الأوسط للدراسات في المؤتمر السنوي الثاني. نونبر 1968.

(52) حول تنظيم دائرة بني مطير أنظر : P. Lautey, op. cit, I 220 - 225.

وكذلك : Afrique française, 1913, p 118.

(53) Archives, Guerre, Serie E-2, Henrys, Instructions politiques, 6 juin 1914, N° 1532.

«إن الجنرال القائد للعمليات ينصح باستعمال كلمة «دولة» بزيان، كما تم استعمالها في بني مطير وبني مكيلد، والتي سيتعلم سكان الجبل احترامها مع مرور الوقت، وهم يرون الفرق بين دولة اليوم ومخزن الأمس».

انظر كذلك :

A. Bernard : La question bérbére dans le Maroc central. Fonds Terrier, N° 5957.

(54) إن تأثير هانوتو ولوتورنو واضح، بالأضافة إلى برنار «المسألة البربرية» م س انظر كذلك :

- Le Glay : Les populations bérbéres du Maroc, in conferencesfranco-marocains I, Paris 1916, p 402.

- H. Bruno : Introduction à l'étude de droit cautumier des bérbères du Maroc central, Archives berberes III, 1917, p 299.

(55) Henrys, in surdon, op cit, p 106.

(56) نفسه، ص ص 107 ـ 108.

(57) مقدمة مقال هنريس بتاريخ 7 يوليوز 1914، الواردة ب سوردون. م س، ص 106.

انظر كذلك: برنار : المسألة البربرية. م.س.

(58) برونو، م.س، ص 299.

(59) Le Glay : Les populations bérbères, op. cit, pp 388 - 389.

(60) Col. Berriou : L'officier de renseignements au Maroc, R.C., 1918, p 90.

وقد كان بيريو رئيس الديوان السياسي لليوطي، وبذلك كان مسؤولا عن الشؤون الأهلية إبان الحماية.

(61) Le Glay : Les polulations..., op. cit, pp 396 - 397.

(62) Bernard : La question berbère, op. cit.

(63) Le Glay : Les polulations..., op. cit, p 397.

(64) Brunos : cited, Ibid.

(65) Ibid, p 397.

(66) Lyautey, in Surdon, op. cit, p 105.

(67) كان ظهير 11 شتنبر 1914 مطلبا محددا من طرف هنريس، نتيجة توصيات مساعديه في الشؤون الأهلية. انظر : A. F., 1915, p 81.

(68) استشهاد برسالة هنريس 26 يناير 1915 : Surdon, op. cit, p 109.

(69) نفسه، ص 105.

(70) انظر : Archives berbères I, N° I 1915 esp p 2. Décision du commissaire Resident général créant à Rabat un comité d'études berbères?

وكذلك : Afrique française 1915, pp 150 - 151.

(71) H. Simon : Les études berbères au Maroc et leurs applications en matiere de politique et d'administration : Afrique française I 1915, pp 4 - 5.

(72) لقد تم التعبير عن هذا القلق من طرف هنريس في ...Guerre م س. ويمكننا أن نجد نفس التخوف من التعريب عند لوگلي : Les populations berbères, op. cit, p 403.
وكذلك في : Afrique française, 1914, pp 36 - 37.

(73) A. F. 1913 p 22.
لقد أحدث كرسي لتدريس البربرية بمدرسة اللغات الشرقية بباريس، كجزء من نفس القلق .A.F. 1914, pp 36 - 37.

(74) قرار برفع أجور المراقبين المدنيين المتدربين .A.F. 1914, pp 36 - 37.

(75) Le Glay M Les populations berbères, op. cit, p 403.

(76) لقد كان هذا موقف دوكيكس، انظر له : L'œuvre française au Maroc. R.C. 1912 PP 36 - 37.
لكن هنالك عددا كبير ممن قاسموه الموقف. انظر على سبيل المثال: A. Bernard : La question berbères, op. cit.

(77) من خلال بيرنار «المسألة البربرية» م س، يتضح أنه بتكليف من سلطات الحماية تم القيام بعدد من الدراسات حول المسألة التربوية، من طرف لاووست، والفريد بيل، وبيرتشي، وكلها مقالات تزكي تأسيس مدراس فرنسية بالقبائل البربرية، كما تعلن عن دعم صريح لإدماج البربر المغاربة في الثقافة والحضارة الفرنسية، لكن لسوء الحظ لا يمدنا بيرنار بأية فكرة عن القرارات إن كانت هنالك قرارات تم إصدارها بناء على هذه التوصية، وبتعليمات من ليوطي مؤرخة ب 18 نونبر 1920، شرع في تأسيس هذه المدارس، وفي سنة 1923 فتحت خمس مدارس بالأطلس المتوسط (صفرو، أهرمومو، أزرو، اموزار، عين اللوح) وكانت كل منها تسع لمائة تلميذ، كما أن المدرسين كانوا كلهم من جنسية فرنسية، وقد استمر هذا النظام إلى سنة 1946.
انظر : Capt Feaugeas : L'enseignement dans le Moyen Atlas (19 Mai 1948) M S N° 1336 in collection de centre des hautes Etudes sur l'Afrique et l'Asie moderne, Paris.

(78) المرجع نفسه.

(79) Robert Montagne : La vie sociale et la vie politique des berbères, Paris 1931, p 7.
(وضعت المقدمة من طرف محرري .A.F).

(80) نفسه، ص 16.

(81) إن البحث الذي اعتمدت عليه في هذه الدراسة أمكنني الاطلاع عليه بعد موافقة لجنة الأبحاث بجامعة كاليفورنيا بسانتا كروز، خلال صيف 1970.

متـــابـــعـــات :

- المغرب في أرشيف إيكس إيـن بـروفيـنـس.
- حـوار مـع الأسـتـاذ إبـراهـيـم بـوطـالـب.

المغرب في أرشيف إيكس إين بروفينس

عبد الحميد احساين

يتوفر مركز الأرشيف الكائن بمدينة إيكس إين بروفينس[1] على دخيرة وثائقية هامة، يهم قسط كبير منها تاريخ الجزائر في الفترة الاستعمارية[2]. ويتوزع هذا الرصيد الوثائقي "الجزائري" الى مجموعات كبرى (sous series) وتتكون كل مجموعة من محفظات (Cartons) ضخمة، تضم ملفات ووثائق عديدة.

وإذا كان هذا الارشيف "الجزائري" المتكون من إثنين وثلاثين مجموعة، غني بوثائقه الكثيرة والمتنوعة التي تتناول تاريخ الجزائر وقضاياه في الفترة المذكورة آنفا، فإن ما يخص منها تاريخ الجزائر لا يتجاوز ثمانية وعشرين مجموعة. وهذه المجموعات نفسها تتضمن بعض المحفظات والملفات التي تتناول وثائقها مواضيع تتعلق ببلدان أخرى غير الجزائر. فالمجموعة (8H)[3] مثلا، التي جمعت فيها وثائق كثيرة تخص التنظيم الاداري بالجزائر، تشتمل على محفظات وملفات تتعلق بإفريقيا الشمالية كلها[4]. أما المجموعة (S/ 29 S)[5] فتتكون من محفظات عديدة لا يقل عددها عن خمس وثلاثين، وقد جمعت فيها وثائق كثيرة عن البلدان العربية وقضاياها السياسية في القرن العشرين بشكل خاص[6].

وتجدرالاشارة الى أن المجموعات الثلاثة الاخيرة[7] تتعلق كلها بالمغرب، فالادارة الفرنسية بالجزائر كانت تتوصل من باريس أو من المغرب بنسخ من الرسائل والتقارير التي كان يهيئها الخبراء العسكريون والسياسيون والديبلوماسيون الفرنسيون عن المغرب[8]. فقد كان هؤلاء الخبراء يعنون بجمع

المعلومات عن الحالة الاجتماعية والسياسية، لهذا فالوثائق التي تركوها لنا تساعدنا على فهم أعمق لأحداث ووقائع القرن التاسع عشر وجزء هام من القرن العشرين. كما أنها تزودنا، فضلا عن ذلك، بمعلومات وافرة وغنية عن قضايا ومواضيع لم تتطرق لها الكتابات والوثائق المغربية غالبا. من ذلك مثلا قضايا السلاح والتسلح ووضعية الجزائريين بالمغرب وثروات بعض الاسر مثل الوزانيين...

المجموعة 30H

تتكون هذه المجموعة من ثمانية وثمانين محفظة، تضم وثائق وملفات عديدة ومتنوعة تتعلق، في معظمها، بالقرن التاسع عشر، وبالفترة الممتدة بين نهاية هذا القرن والسنوات الأولى من القرن العشرين بشكل خاص، وأكتفي هنا بذكر بعض المواضيع التي تناولتها وثائق هذه المجموعة.

أ) شرفاء وزان وممتلكاتهم العقارية وعلاقتهم بالفرنسيين عند نهاية القرن التاسع عشر.

ب) مشاكل الحدود والعلاقات بين القبائل المغربية والجزائرية في مطلع القرن العشرين. والحالة بشرق المغرب عموما من أقصى الشمال الى أقاصي الجنوب، أي من عمالة وجدة الى اقليم توات.

ج) اللصوصية والتهريب بالمغرب.

د) المحادثات المغربية الفرنسية والمعاهدات والاوفاق التي وقعها الطرفان بين سنتي 1844ـ1926.

هـ) الوضع السياسي بالمغرب بعد وفاة السلطان مولاي الحسن.

و) مليلية والعلاقات الفرنسية الاسبانية سنتي 1893ـ1894.

ز) الجزائريون المقيمون بالمغرب وسبل استغلالهم لتحقيق الاطماع الامبريالية الفرنسية بالمغرب. (وثائق وتقارير تهم، بشكل خاص، الفترة الممتدة من سنة 1894 الى سنة 1907).

المجموعة 31H

لا تتكون هذه المجموعة، على ما أعتقد، إلا من محفظة تضم خمسة وعشرين تقريرا أو دراسة، أنجزها خبراء وباحثون استعماريون فرنسيون حول مواضيع متنوعة بعضها يتعلق بالقبائل والسياسات الاستعمارية بالمغرب والبعض الآخر بالوطنية والحركة الوطنية من مطلع القرن العشرين الى بداية الثلاثينيات[9].

المجموعة 32H

تتكون هذه المجموعة من عشر محفظات سميكة، وثائقها عبارة عن "تقارير شهرية عامة"[10].

وهي تقارير سرية كانت تصدرها إدارة الشؤون الاهلية التي اعتنت بجمع المعلومات عن الحالة السياسية والعسكرية وكذا عن الحالة الاقتصادية في مجموع المغرب بما فيه المنطقة الشمالية الخاضعة للسيطرة الاسبانية. كما تضمنت هذه التقارير معلومات عن تقسيمات القبائل وعن الحوادث والنكبات التي تعرض لها المغرب الخاضع للفرنسيين.

خاتمة :

لابد من الاشارة في النهاية الى أن هذا التقرير هو تقرير أولي تشوبه نقائص وثغرات، حيث أنني لم أتمكن، نظرا لضيق الوقت، من الاطلاع على مضامين كل المحفظات ومن رصد محتويات ما اطلعت عليه بتأن وتؤدة. وهو، نتيجة لذلك، لا يعفي الباحث المهتم بتاريخ المغرب في القرن التاسع أو القرن العشرين من زيارة المركز قصد الاطلاع، عن كتب على دخائر مدخراته التي لا غنى عنها لفهم بعض إشكالات التاريخ المعاصر واستجلاء بعض الجوانب الغامضة فيه.

الهوامش

1) - Centre des archives d'Outre-mer (C.A.O.M), 29, chemin du Moulin Detesta 13090; Aix-En-Provence, FRANCE. Tel : 42-26-43-21.

2) - Série H, Gouvernement général d'Algérie, (H.G.G.A.), sous-séries : 1H à 32H, inventaire 1010.

3) - S/S 8H : l'organisation administrative en Algérie.

4) تتكون هذه المجموعة من 32 محفظة. وهي عبارة عن تقارير ومقالات جمعت في محفظات معينة كتب عليها ما يلي :

- 8 H 59 (65[1]) : conférences Nord-Africaines, 1923-1929.
- 8 H 60 (65[2]) : Conférences Nord-Africaines, 1930-1933:
- 8 H 61 (67), 8 H 62 (67[2]) : Haut Comité méditerranéen 1937, 1938.

5/ - S/S 29 H : Pays musulmans divers.

6) نقدم، كمثال على ذلك عناوين المواضيع التي تضمنتها ثلاثة ملفات:

- Carton 29 H 33 (34 H 53) : Afrique du Nord (sauf Algérie :1914-1945, guerre de 1914-1918, rapports avec les pays islamiques, mission au Hedjaz (1915), rapport Franco-Italien en A.N. (propagande, Radio ...) 1935-1945.
- Carton 29 H 34 (34 H 45) : A.N., Propagande Italienne 1935-1945.
- Carton 29 H 35 (34 H 48) : Panislamisme, Congrès de Genève et de Bagdad, Khalifat, activité de Chekib Arçalane ...

7) هذه المجموعات هي :

- S/S 30 H. Maroc : Correspondance politique et divers:
- S/S 31 H. Maroc : Etudes et notices : questions musulmanes et monographies de tribus.
- S/S 32 H. Maroc : Rapports politiques, Périodiques et Presses.

8) كانت هذه الوثائق تكتب، في القرن التاسع عشر، باليد، وأصبحت، منذ سنة 1900 تقريبا، ترقن.

9) لم أطلع ضمن هذه المجموعة إلا على مضامين أربع محفظات وهي :

- 31 H 1 : Rapports mensuels d'ensemble 1913-1916.
- 31 H 2 : Rapports mensuels d'ensemble 1917-1918.
- 31 H 3 : Rapports mensuels d'ensemble 1920-1923.
- 31 H 3 (2 bis) : Rapports mensuels d'ensemble Av. 1925 - Juin 1932.

10) نذكر من بين هذه التقارير والدراسات ما يلي :

- 31 H 5 : E. Michaux-Bellaire : La Politique indigène anglaise au Maroc. (Tanger le 19 Mai 1922, 34 p.).
- 31 H 6 : Le Général Simon : "Notre politique berbère" (Rabat, 8 Juin 1931, 19 p.).
- 31 H 20 : Le nationalisme marocain (Brochure de la D.A.T, 20 Oct. 1933).

حوار مع الأستاذ إبراهيم بوطالب

بوشعيب اهلال، الفلاح العلوي
معروف الدفالي

من بين أهداف هذه الحوارات التي نجريها مع أساتذتنا محاولة تقديم تعريف نسبي بمسار حياتهم واهتماماتهم وبعض آرائهم. و من هنا نفضل دائما أن نبدأ من البدايات، فما هو المختصر الذي يمكن أن يقدمه أستاذنا عن بداية حياته؟

الذي يعني القارىء في هذا المستوى هو في الحقيقة كيف اتجهت الى التاريخ ولماذا اتجهت الى التاريخ ودراسة التاريخ؟ لأن الجمهور لا يعنيه من شأني إلا كوني أستاذ في التاريخ. أما البقية فإني عبد من عباد الله جرى عليه ما يجرى على عباد الله في بداية حياتهم ومع ذلك هناك بعض التجارب أثرت في تأثيرا كبيرا ولاشك، أولها استشهاد والدي رحمه الله في أحداث المطالبة بالاستقلال سنة *1944*. فهذه الحادثة كان لها أثر بالغ على تكويني وعلى توجيهي فيما بعد، ذلك أن فقدان الأب كان بمثابة هزة نفسية وبمثابة حرمان جعلني أتمسك بالوطنية وبحب الوطن، وأجعل من حب الوطن شيئا يعوضني عن تلك العاطفة التي انتزعت مني انتزاعا في سن مبكر. كان سني لا يتجاوز السابعة من عمري، وكان هذا الحادث بمثابة إدراك مبكر لمعنى الوطنية، ومعنى القومية، ومعنى مكافحة الاستعمار، وعشت العقد الأخير من الاستعمار، من *1944* إلى *1954* أو *1955*، بوعي وأتذكر منه الشادة والفادة. فقد كانت الأسرة وكنت أنا شخصيا على بينة واضحة مما كان يجري بالرغم من حداثة السن، وهذا لاشك كان له تأثير قوي على الاهتمام بشؤون السياسة، والاهتمام بشؤون الاجتماع، والاهتمام بالصراعات، وكان له تأثير في اختياري لمادة التاريخ. وعند مطلع الاستقلال، حصلت على الباكالوريا (سنة *1956*)،

واخترت التاريخ - ولاشك - لأنني كنت قرأت وسمعت عن قضايا المجتمع، وعن الصراعات الاجتماعية، مما جعلني بشكل شبه تلقائي أسير في هذا الاتجاه، ربما كان لاختياري لهذا الجانب كذلك تأثير من قبل أخي الكبير الراحل رحمه الله عبد الحفيظ الذي كان وزيرا في الفترات الأولى للاستقلال وكان هو كذلك اختار أول الأمر التاريخ، ثم انتقل من التاريخ إلى الحقوق، وتخصص في الحقوق، أما أنا فاخترت التاريخ، ربما ترددت شيئا ما بين التاريخ والطب، وبدا لي فيما بعد كثير من الجوانب المشتركة بين التاريخ والطب، فكلاهما يعنيان بشؤون البشر، الطب بشكل عمودي إن صح التعبير، والتاريخ بشكل أفقي مع الزمن، وإن كان الطب هو كذلك تاريخ (عندما نذهب الى الطبيب أول ما يطلب منا هو تاريخنا الشخصي) فهذه هي أسباب اختياري للتاريخ منذ البداية. ثم ذهبت بعد ذلك بقصد الدراسة الى باريس. وفي باريس حصلت على الإجازة وعلى دبلوم الدراسات العليا، وأتيحت لي هناك فرصة الاشتغال في مدرسة المعلمين العليا بزنقة أولمْ وهي من أشهر المدارس في باريس، دخلتها كطالب أجنبي. فاستفدت من صداقاتي للنخبة الفرنسية، وتعرفت على الوجه الآخر لأصدقائنا الفرنسيين الذين كنت أعرفهم الى سنة *1956* كأعداء، وخصوم، كمعمرين، فاكتشفتهم بعد *1956* على أنهم كذلك بشر وأن حزب الاستعمار في فرنسا على أي حال مهما كان لانتشاره إنما هو حزب محدود، وهناك شعب فرنسي أعطى للانسانية ما أعطى، له فضائل وله كذلك مساوئه مثل باقي الشعوب.

- دائما في هذا الإطار : عرف عن والدكم المرحوم عبد العزيز بوطالب تحمسه للتجديد، ودفاعه عن تحرير المرأة، متأثرا بالأفكار المتفتحة التي سادت مصر في فترة ما، فهل تحتفظون في ذاكرتكم أو مروياتكم ببعض مواقفه في هذا السياق؟

هذا سؤال طريف. لغاية الأسف لا أستطيع أن أتحدث عن والدي بشيء من الدقة، لأنه تركني في سن السابعة، أدخلني الى المدرسة الابتدائية، وتوفي بعد أربعة أشهر من ذلك، دخلت الى المدرسة الابتدائية في أكتوبر *1943*، واستشهد رحمه الله في فبراير *1944* بعد أن جرح أمام القرويين وبقي في المستشفى مدة اثنى عشر يوما توفي على إثرها لامتناع الإدرة الفرنسية آنذاك والجنيرال قائد فاس من تزويده بمادة «السولفاميد» فلو أعطوه شيئا منها لكان من الممكن أن ينجو لأنه كان رحمه الله قوي البنية. وكان رفضهم هذا بدعوى أن

«السولفاميد» قليل ولا يعطى في إبان الحرب لأعداء فرنسا. ومن الأمور التي أعرفها عن والدي أنه كانت له خزانة، وهذا شيء ولاشك ورثته عنه، فلما فتحت عيني فتحتها على خزانته، وبذلك مازلت مع الخزانة وفي الخزانة لم أخرج منها في الحقيقة، فتحت عيني على الكتاب الذي كان أصدره رحمه الله، وهو كتاب محمد غريط «فواصل الجمان» فهو الذي كان قد طبعه، وكان لنا بالدار ركام من فواصل الجمان لست أدري أين ضاعت بعد وفاته، ومر الزمن حتى احتجت أنا كمؤرخ الى تصوير نسخة من فواصل الجمان، هذه مفارقات الحياة. أما عنه شخصيا فالذي أعرفه هو فقط بالسماع عن والدتي رحمها الله وعن إخوتي، فالحادثة الأساسية في حياته هي أنه حج الى بيت الله في سنة 1907ـ1908، مع أسرته، ومر بالقدس، وبالقاهرة، وتزامن هذا مع فترة «تركيا الفتاة» والضجة التي أثارتها في المنطقة، إضافة الى الضجة التي أثارها كتاب قاسم أمين، وكان سنه 16ـ17 سنة. فلما عاد الى المغرب كانت تلك فاتحة بالنسبة اليه، حيث أدرك من تلك الرحلة أن العالم العربي في تأخر وفي حالة انحطاط لا يمكن أن يخرج منها إلا بالتعليم، وبتنوير أفكار رجاله ونسائه، وبطبيعة الحال سنة 1907ـ1908 هي حقبة قاسم أمين، والكلام عن المرأة، أعرف عنه كذلك في هذا المجال اهتمامه بالتعليم وتجديد أسس التربية، وأعرف عنه أنه أدخل أختي الكبيرتين الى المدرسة بالرغم من احتجاج المجتمع وبالرغم من الضجة التي أثارها ذلك في الأسرة، حيث رمي بالزيغ شيئا ما عن المحجة الصائبة، بإخراجه بنات الشرفاء الى المدرسة فرغم أن هذه الأمور في جو الثلاثينات كانت شيئا فظيعا، فقد كان رحمه الله مقداما ومطمئنا الى أفكاره. ولهذا كان متابعا من طرف سلطات الحماية. ومن المفارقات الغريبة أن بعض الزملاء ممن يشتغلون بفترة الحماية أطلعوني على بعض الوثائق الفرنسية التي تتحدث عن مجهوداته، فآخر ما قرأته - وزودني به الأستاذ جامع بيضة - جزاه الله خيرا - مراسلة بينه وبين مصلحة الشؤون الشريفة، وإدارة الاستعلامات سنة 1932 يطالب فيها بإحداث جريدة عربية في فاس، ليست جريدة سياسية، ولكن جريدة عامة، ويقول في الطلب : «هذه مدينة تجارية وصناعية في حاجة الى من يبلغها الإعلانات ويرشدها الى الأساليب...» ورفض له الطلب بطبيعة الحال لأن رئيس الناحية قال : هذا شخص مشكوك في ولائه، ومن الأحسن أن لا نشجع هؤلاء الناس على الخوض في هذه الأمور باللغة العربية.

فكانت هذه أفكاره : تعليم البنات، الصحافة، وكانت له مطبعة في بداية الثلاثينات، ومن خلالها أدخل عددا كبيرا من الكتب الجديدة ومن المجلات، وكان يوزعها ويروجها ويعمل على أن يقرأها الناس. فكان مطمئنا الى أن باب الخلاص والخروج من المأزق الذي يتردى فيه العالم العربي هو التعليم، التعليم للجميع ذكورا وإناثا، هذا ما كنت أسمعه من الناس الذين خالطوه وعاشروه آنذاك.

- هناك بعض الإيضاحات : ما يروى عنه رحمه الله أنه كان في الثلاثينات، خلال الاجتماعات التي كان يعقدها للخلايا السرية في بيته، يقرأ على الحاضرين باستمرار كتاب قاسم أمين «تحرير المرأة»، ويروى عنه كذلك أنه كان متفتحا بشكل كبير عكس والده رحمه الله.

نعم هذا شيء مؤكد، ليس عكس والده فحسب، بل عكس أسرته بكاملها، فالشخص الوحيد في الأسرة الذي كان يتابع ويساير، ولكن بنوع من الحذر هو عمي رحمه الله.

- يقال أن والده ضبطه ذات مرة وهو يعلم أخته أبجديات التعليم، فاحتج عليه، وقال له : «إنك تريد أن تتسبب في انحرافها أو شيء من هذا القبيل، فالشريفات لا يدرسن، بل من البيت الى البيت».

هذه الأمور لا علم لي بها صراحة، ولا أعرف من الذي يرويها، ولكنها ممكنة جدا، لأنه كان مقداما، وعندما كان يؤمن بفكرة لا يستطيع أن يوقفه بشر إطلاقا، فالذي يروى عنه في الصغر أنه لما أخذ الفرنسيون يمهدون لاحتلال فاس فتحوا مدرسة الرابطة الفرنسية L'alliance française، فذهب وهو ابن *13* أو *14* سنة من تلقاء نفسه لتعلم الفرنسية، ولما سمع والده بالخبر جلده لدرجة أنه تركه شبه ميت. ويحكى في الأسرة أن جدتي يعني والدته ظلت مدة أسبوع وهي تطليه بالحناء لتضميد جراح الجلد.

في هذا السياق ألم يترك والدكم رحمه الله، مذكرات، أو وثائق تنير بعضا من مسار حياته؟

هذا سؤال طرحه علي مرارا الأستاذ المنوني، ولغاية الأسف اعتذرت له كل مرة فعندما توفي والدي كان سني سبع سنوات، كما أن أخواي الكبيرين

سافرا بعد ذلك الى الدراسة بفرنسا، وبقيت أنا والوالدة والأخت في فاس شغلنا الشاغل هو كسب الرزق اليومي، ثم ابتداء من سنة 1952 انتقلنا من فاس الى الدار البيضاء. فلما انتقلنا لم أدر كيف تم التصرف بتلك الكتب، وما بقي عندي منها الآن مجلدان لابن زيدان وبعض المترجمات الى العربية وبعض الشتات من الكتب إضافة الى بطاقة تعريفه مكتوبة بخط يده... فعندما تقع الموت حقيقة يقع انكسار تضيع فيه الأمور وهذا شيء طبيعي.

- هل يمكن أن يكون إيمان والدكم ببعض الأفكار التحررية من وراء انضمامه الى تنظيم الحركة القومية، أي تنظيم محمد بالحسن الوزاني؟

هذا شيء مؤكد، فقد كان رحمه الله في البداية مع الحركة الوطنية كلها، مع الكتلة، كتلة العمل الوطني، لم يكن لا مع هذا ولا مع ذاك، بل كان مع الشباب الوطني، وكان أكبرهم سنا، كان يكبرهم ب 15-10 سنة، يعني أنه كان من الكهول، وكانت له مطبعة، وله قصة مشهورة وقعت له في المطبعة مع السي علال، فقد صفعت فرنسية كانت ممثلة في المسرح، السي علال، بباب مطبعة والدي، وقامت بسبب ذلك ضجة، واحتج الوطنيون، ووقعت مشاكل في هذا الباب، فحتى حدود سنة 1937 كان هو مع الجميع، والذي بلغني عن طريق الأسرة هو أنه عندما افترق الشمل، آخذ الجميع بهذا الانشقاق، ولكن في نهاية المطاف ولما كانت وثيقة المطالبة بالاستقلال أمضى على وثيقة القوميين، واسمه واضح فيها، ويبدو أن بعض أفراد الأسرة عن طريق الأستاذ عبد الهادي بوطالب وعن طريق بعض أفراد الأسرة الآخرين كانوا أقرب الى السي محمد بالحسن الوزاني منهم الى جماعة الأستاذ علال الفاسي، فأمضوا الوثيقة، وهذا ما بلغني ولا أستطيع أن أقول أكثر. لقد كان رحمه الله مع كل عمل وطني. وساهم في التضامن مع الاستقلاليين في بداية حوادث المطالبة بالاستقلال، ذلك أننا كنا نقيم في درب بن سودة بفاس، ومعنا في نفس الحي مجموعة من أعضاء حزب الاستقلال، مثل السي امحمد بن سودة، والسي أحمد مكوار. وأشير هنا إلى أنه لما أشيع خبر القبض على السي محمد بن سودة خرج والدي لتوه الى القرويين ولم نره بعد ذلك إلا وهو جريح في المستشفى.

- نعود مرة أخرى الى الأمور الشخصية ولكن من مستوى آخر: تتقلد

أستاذنا منصب المسؤولية في تسيير الكلية، العمادة في فترة ما، هل يمكن الإشارة الى بعض نتائج هذه التجربة ؟

أنا لا أستطيع أن أتحدث عن الخدمات التي قدمتها فهذه يتحدث عنها التاريخ، إنما كانت فترة من البناء، ومازالت فترة البناء قائمة، في نظري، حاولت أن أضع بكل تواضع وبكل تفان بعض الأسس ليقوم هذا الصرح الجديد، صرح كلية الأداب - وكانت أول كلية أداب بعد الاستقلال - على قواعد متينة. والحمد لله - وهذه مدة ثلاثين سنة - يبدو لي أن الكلية بلغت كما يقال السرعة العادية لها ما لها وما عليها فلما تقلدت المسؤولية كان معظم الأساتذة من الأجانب. إما مشارقة أو أوربيين، وكانت الكلية قسمين، قسم عربي، وقسم فرنسي، فمن هذه الناحية يمكن أن أقول أنني اجتهدت ما استطعت، فعندما خرجت من المسؤولية، كانت الكلية قد أصبحت قسما واحدا معربا، وهذا شيء قمنا به مع جماعة من الاخوان إذ أن كلية الأداب لا ينبغي في أي بلد من البلدان أن تكون بلغتين أو بلغة أخرى غير لغة البلاد، علما بأن هذا لا يعني الانغلاق أبدا بل بالعكس، ولما عربنا، قلّ بطبيعة الحال عدد الأوربيين والأجانب بصفة عامة، والآن بعد 25 سنة من ذلك التاريخ يطمئن الإنسان الى كون الكلية أصبحت والحمد لله قائمة على أبنائها ومعظمهم كانوا طلبة وهم الآن زملاء وإن شاء الله سيكون كل الخير على أيديهم، الطريق طويل، ومازال طويلا، فمهما قلنا عن تاريخ هذه الكلية فإن عمرها لا يتجاوز 35 سنة، ولكن في الخمس والثلاثين سنة يمكن أن يطمئن الإنسان الى المستقبل. فهل قدمت شيئا في هذا الباب؟ الله يعلم، التاريخ سيقول، على كل حال عملت بكل تفان وبكل صدق.

- هناك نقطة في إطار نفس التجربة : يقال إن الأستاذ إبراهيم بوطالب لما كانت له المسؤولية في المدرسة العليا للأساتذة، عمل على محاولة تدريس الأمازيغية، وقيل كذلك أنه كان يحضر دروسها؟

نعم، هذا منبعث من قناعة علمية واضحة، لأنه في التاريخ والجغرافيا لا يمكن دراسة ماضي المغرب بدون الإلمام بهذا الرصيد، وبهذا النصف الآخر من شخصيتنا، فطلبت أن تقام فعلا دروس في الأمازيغية، وأقيمت بعض الدروس، وحصل إقبال في البداية عليها، وكنت من بين الطلبة، ولكن بعد مضي ثلاثة أو أربعة أسابيع بقيت أنا والأستاذ، وكنت مدير المدرسة فلم أسمح لنفسي بأن

أجعل أستاذا خاصا بي، فأوقفنا التجربة. وينبغي أن يفهم من هذا العمل أنه عمل تربوي علمي، وأن هذه القضية يجب أن يمسك بها ليس من باب السياسة لأننا عندما نمسك بالأمور من جانب سياسي ندخل العنف في النقاش، وعندما يبدي أحد عنفه في أي نقاش فيجب أن يكون مطمئنا بأن الآخر سوف يبدي عنفه هو كذلك وبالتالي تحرف المشكلة كلها وتزيغ عن هدفها. فلما قمت بهذه المبادرة، قمت بها من باب علمي، من باب وطني فقط، وأرجو أن لا تدخل الاعتبارات السياسية في مثل هذه الأمور لأنها هي التي ستقضي عليها وتؤخرها وترجئ حلها بالشكل الذي يجب أن تحل به وهو شكل علمي مدني وطني، فهذا جانب من شخصيتنا لا يمكن أن نسلم فيه ولا أن نتنازل عنه، وهذا طبيعي لا يحتاج الى عنف في رأيي.

- دائما في نفس السياق : جمع أستاذنا في حياته بين البحث العلمي والتدريس، والنشاط السياسي. ألم يعق بعض هذه الأنشطة بعضا؟ أو أثر أحدها على مسار الآخر؟

نعم هذا سؤال وارد فعلا، طرحته أحيانا على نفسي، فبعض سنوات الاشتغال بالإدارة أبعدتني ربما عن مجالي، كما أن تجربة النيابة البرلمانية كذلك أخذت من وقتي، لأنني انتخبت لمدة أربع سنوات ثم أصبحت ست سنوات، ولذلك فضلت أن لا أرشح نفسي مرة ثانية، ولكن بعد مضي هذه السنوات الطوال اكتشفت أنني في الحقيقة مربي، وأنني أستاذ، قبل كل شيء، والأستاذ يقوم بعمله حيثما كان. فلما كنت في الإدارة كنت أستاذا فضلا عن قيامي بواجباتي الإدارية، كنت أستاذا في كيفية تسيير شؤون الإدارة، علما بأن الإدارة في رأيي ليست سلطة وإنما هي تنسيق أعمال جماعة معينة لعمل معين، فكنت أحاول أن أقوم بهذا التنسيق، وأن أبث في زملائي والعاملين معي روح العمل الديمقراطي الذي لا يعني الفوضى ولا يعني الجبروت، فالعمل الديمقراطي هو العمل المنظم بانتظام الجماعة، يعني انتظامها من تلقاء نفسها عن طواعية، ورضى. كذلك لما كنت في مجلس النواب استفدت كثيرا، دخلت التجربة، وأنا على يقين أنني لن أنتخب، ثم تم انتخابي، فاستفدت من فترة الترشيح، ومن الحملة الانتخابية فوائد لن أنساها، وربما سوف أكتب فيها شيئا يوما ما، واستفدت من التجربة نفسها لقرب مادة التاريخ من السياسة، وللجوار بينهما. فلما مررت بمجلس النواب لمست السياسة عن كثب، فكنت كأنني نوعا ما في

أشغال تطبيقية، لاسيما وأنني أختص بالتاريخ المعاصر، وتعلمت أكثر من هذا، وفهمت في البرلمان أن وثيرة التاريخ وثيرة بطيئة، حتى وإن عاصرت بعض العواصف أوبدأت الأمور تسير بسرعة فائقة، يعني أن وثيرة التاريخ وثيرة متريثة مبنية على ترك الزمان يعمل عمله وهذا مكنني من استيعاب عدد من المسائل التاريخية ومن إدراكها وفهمها، مثلا فهمت في مجلس النواب بعض الأمور التي كنت لا أفهمها على تمامها مثل الثورة الفرنسية ودور المجالس في تسيير الأمور، كيف يتم القرار فيها، فهل أوقفني هذا شيئا ما عن باقي أعمالي؟ نعم ربما من ناحية الكتابة، أنا لست ممن يكتب بسهولة وهذا أمر واضح، فهناك بعض الناس عند هم سيولة قلمية ربما يغبطهم البعض عليها، أما أنا فلا أحب أن أكتب إلا إذا كانت الأمور مهضومة لدي تمام الهضم، لأن التاريخ ليس هو الحوليات، يمكن لأي أحد أن يكتب التاريخ على شكل حوليات، فالتاريخ بالنسبة الي هو فلسفة الى حد ما، علم مائل الى الجانب الفلسفي أكثر مما هو مائل الى الجانب السردي المحض. أي واحد يمكن أن يسرد على طريقة الصحافة، فمادة الصحافة مادة تاريخية مادة خام، ولكنها ليست تاريخا. أما التاريخ فإنه مناط بالمؤرخ الذي يدرك بأدوات عقلية الخطوط الرئيسية لفترة ما أو لقضية ما وحيثياتها، علما بأن هذه المدركات لا يقصد بها إلا العلم، مجرد العلم، وهذا ما يميز التاريخ عن بقية العلوم الأخرى، العلوم الأخرى كلها موظفة أو قابلة للتوظيف. علم الاجتماع قابل للتوظيف، علم الاقتصاد قابل للتوظيف، الإثنولوجيا قابلة للتوظيف لكن التاريخ غير قابل للتوظيف، ومع ذلك أنا ممن يقتنع، وممن قال دائما وكتب أنه ربما ليس هناك تاريخ، وإنما هناك مؤرخون لأنه مهما تجرد الإنسان في مادته لا يمكن أن ينفي الجوانب الذاتية عن كتابته، فهناك ذاتيات سوف يحكم عليها الذين يقرأون القليل الذي أكتب، ولكنني مقل في الكتابة، لأنني لا أحب أن أكتب إلا بأمور تكون بمثابة مخيض وليس المادة كلها.

- في إطار المزج بين مهمة التدريس ومهمة البحث، طور مجموعة من الأساتذة - في شعب أخرى بالأساس - المحاضرات التي كلفوا بإلقائها على الطلبة، إلى إنتاج منشور، إلا أن أساتذة شعبة التاريخ لم يتعاملوا مع هذه المسألة بالشكل المطلوب، رغم فقر المكتبة المغربية في مجالات تاريخية كثيرة. كيف يمكنكم تفسير الأمر من خلال تجربتكم الخاصة؟

فعلا، هذا سؤال له جوابان، أولهما أنني مثلكم في الظرف الذي أنتم فيه الآن، لما كنت في هذه المرحلة وكنت أستاذا مساعدا ثم محاضرا فيما بعد، أرغمت أحيانا، أو الزمت من خلال المقرر على تدريس قضايا في التاريخ ليست من اختصاصي، فكل ما فعلت أنني اجتهدت لأبلغ شيئا منها للطلاب، وما كنت لاسمح لنفسي أن أكون متخصصا فيها حتى أكتب فيها أو أنشر شيئا منها، فهذا جواب أول. الجواب الثاني لماذا لا نكتب؟ طرح هذا السؤال مرة على أحد كبار أساتذة السوربون، فأجاب : لأنني أستاذ. فهناك الأستاذ، وهناك الكاتب، هناك بعض الزملاء مع احترام تام لهم كتاب ولكن ليسوا أساتذة، ربما أنا أستاذ ولست كاتبا، أكتب بحسب ما يتيسر لي من البحث، علما بأننا عندما نقول أستاذ باحث فهذا يعني أنه يقوم بوظيفته في التعليم العالي، فالأستاذ في التعليم العالي لا يمكن أن يكون إلا باحثا، وإلا فالطلبة سوف يشعرون بأن زاده شبه فارغ، هناك من يبحث ليكتب، وهناك من يبحث ليزود الطلاب بالمادة ويرشدهم، وأنا من هذا النوع الثاني أكثر ميلا الى التبليغ شفويا من التبليغ كتابة، لأنه في الحقيقة الجمهور الواسع بالنسبة لوظيفتي وصناعتي أبعد مني من الجمهور الذي أنا مسؤول عنه، هذا ربما هو السبب في كوني مقل في الكتابة.

- في نفس السياق، درسنا عنكم درسين أساسيين، هما : درس الثورة الصناعية، ودرس النظريات الاقتصادية، فهل اختياركم لهاتين المادتين كان نابعا فقط من اعتبارات المقررات، أم هناك ميل لهذا الاتجاه في التاريخ الاقتصادي؟

نعم ، هذا سؤال وجيه، فهذه من الدروس التي كانت تفرض علينا مثلما تفرض عليكم، فيجد الإنسان نفسه مضطرا لتدريس اليابان أو لتدريس إفريقيا السوداء وهو غير مختص فيهما أو غير راغب في الاختصاص، حدث هذا بالنسبة اليّ، مثلا، درست مدة ثلاث سنوات في البداية على ما أذكر أمريكا اللاتينية، ودرست الامبراطورية العثمانية، وكانت الدروس من هذا القبيل بعيدة عن اهتماماتي كل البعد، ولكن كانت بعض الدروس الأخرى يمكن اختيارها. وكانت من بين الدروس التي اخترتها عن طواعية ودرستها، دروس التاريخ الاقتصادي، كنت دائما أهتم بالتاريخ الاقتصادي، والذي دفعني الى الاهتمام به ولاشك، القضية الوطنية مرة أخرى، لأنه كما قال أحدهم، قضية

الاستعمار قضية بطن، ويمكن أن نقلب هذه المعادلة فنقول أن قضية الاستقلال كانت قضية بطن، ففي عام *1956*، لو لم يُعد الفرنسيون لنا استقلالنا، لكنا قادرين على «أكلهم» بدون سلاح لأنه حصَل من الفيض الديمغرافي ومن الشباب القابل للعمل الشيء الذي أصبح معه من غير الممكن أن يبقى صاحب الشرطة فرنسي، وصاحب البريد فرنسي، فكان لابد من إفراغ مناصب العمل، ، كانت قضية العمل مثل موجة ديمغرافية فهمها الفرنسيون فانسحبوا مجبرين، والأعمال التي قام بها بونيفاس وجماعته هي أعمال بعض ذوي المصالح الضيقة الذين حاولوا فقط أن يراوغوا، لكن الناس في باريس تفهموا الوضع، ووثائق المسألة الآن واضحة. فالقضية قضية بطن فعلا. أنا من الناس الذين يعتبرون الحوافز أو الدوافع الاقتصادية تلعب دورا أساسيا في التاريخ بصفة عامة. قالها ماركس، لأن تحليلات ماركس من أقوى التحليلات، بالرغم مما حدث من انهيار في النظام الشيوعي.لكن النظام الشيوعي ليس هو الماركسية. النظام الشيوعي شيء آخر، ديكتاتورية اتخذت من المنهجية الماركسية مطية لها، ولم تكن شيوعية، لأن الشيوعية مازالت غير موجودة، وحسب ماركس الشيوعية ستكون في يوم من الأيام عندما تنهار الدولة !. فالدوافع الاقتصادية في رأيي تلعب دورا أساسيا وتمكن من إدراك التاريخ إدراكا فلسفيا، إدراكا بنيويا إن صح التعبير، وفي رأيي هذا هو التاريخ، أما السرد الممل، ومهما سرد المؤرخ من الحيثيات إلا وكما قال الشاعر : حفظت شيئا وغابت عنك أشياء. فالسرد كله محصور لكن الشيء الذي لا يحصر هو استخراج المدركات من السرد، والمدركات هي التاريخ، هي العلم، هي الخطوط العريضة، وليس هناك الاقتصاد فقط، بل هناك أيضا الدوافع الروحية تلعب دورا لا أنفيه أبدا. الدوافع الروحية لها أهمية كبرى، لأنها هي الرموز في الحقيقة، والتاريخ يمشي بالرموز. البشر يمشي بالرموز، فلو سحبنا الرموز من المجتمعات لانهارت جملة وتفصيلا، لابد من الرموز، لابد من الإيمان، هذه أمور واضحة، ولا ينفيها ماركس أبدا. فماركس يعطيها أهميتها ويعتبر أن لها قيمتها مثل ما للدوافع الاقتصادية قيمتها. إنما يبقى مع ذلك أن الأساس هو الصراع على لقمة العيش، لأنه هو المحرك الأولي في تاريخ جميع المجتمعات. فلذلك اهتممت بهذا الجانب وكانت لي فكرة كتابة شيء ما في النظريات الاقتصادية، وهي مازالت واردة ولا تحتاج إلا لبعض التفرغ.

- رغم ذلك فإن كل ما هو مكتوب تقريبا في النظريات الاقتصادية، وأغلب ما هو منشور، هو من وجهة نظر أناس متخصصين في الاقتصاد، يعني إسهامات المؤرخين في هذا المجال لازالت ضعيفة؟

لا ننظر الى الأمور بنفس النظرة، عند الاقتصادي هناك الهاجس الوظيفي، وللمؤرخ هاجس معرفي بحت، ولذلك تختلف الرؤية.

- هناك مهتمون من خارج تخصص التاريخ، يأنسون في أنفسهم القدرة على الكتابة في هذا المجال ولو انه ليس مجالهم؟

كتب ماركس مثلا في التاريخ، كتابات أغنت عن كم من المجلدات فلا يجب الاستهانة برؤية الآخر مهما كانت لأن الأمور الاجتماعية أين يبدأ فيها حد فلان وأين ينتهي؟ فنحن نعمل بمنهجية نميز فيها الفرق بين كلية الآداب وكلية الحقوق؟ ولكن هل هناك فرق؟ كنت سمعت من صاحب الجلالة مباشرة في ندوة إيفران الأولى عام *1970*، فكرة بسيطة جدا ومفيدة، ولكنها لغاية الأسف لم تطبق، قال: لماذا تجعلون هذا الفرق بين كلية الآداب وكلية الحقوق؟. لماذا لا تدرسون في كلية الآداب مواد من الحقوق، وتدرسون في كلية الحقوق مواد من الآداب؟. وهي فكرة وجيهة جدا، هذا الفصل في الحقيقة منهجيا ومعرفيا ومنطقيا لا وجهة له. مثلا نحن في التاريخ، الذي يدرس العصور الإسلامية الأولى ولا ينكب على الشريعة وعلى جوانب الشريعة وعلى الفقه الإسلامي، أي علم سيكون له عن هذه الحقبة؟ وحتى في يومنا هذا ندرس مجتمعاتنا، ومعظم طلابنا يجهلون ربما كل شيء عن الفقه الإسلامي، مع أنه أساس المجتمع. وكل شيء كان يقرر بناء على سوابق وعلى نوازل وعلى فتاوي سابقة وعلى أقوال قيلت في مناسبات وهلم جرا، يمكن أن نطبق نفس القول على الآداب، والشعر العربي، دراسة المجتمعات العربية بدون الرجوع الى الشعر العربي نوع من التقصير.

- فيما يخص توظيف العلوم، ألا يمكن أن نوظف التاريخ كعلم فيما يسمى بالمستقبليات او البروسبكتيف؟

هذا موضوع كنا أقمنا فيه ندوة في بني ملال. صراحة في رأيي من المستحيل كتابة التاريخ قبل وقوعه. وأخشى أن يكون في الاستقبالية نوع

من هذه المجازفة، من كان يستطيع أن يتنبأ بأن المجتمع السوفياتي سينهار، قال بعضهم في السبعينات إنه مجتمع مهزوز فعلا. يبقى مع ذلك أن التاريخ هو بالعبارة الفرنسية La datation وهو وضع رقم ويوم وشهر وسنة على حادثة من الحوادث، والتاريخ ينبني على هذا لأن الشيء الذي يميزه عن باقي العلوم الاجتماعية، في العمق هو استحالة إعادة أية تجربة في التاريخ، كل حادثة مميزة عن أختها وإن تكررت يقول البعض إن التاريخ يعيد نفسه ـ وأنا لا أومن بذلك، يستحيل أن يعيد التاريخ نفسه، كل حادثة مميزة تمييزا تاما عما سبقها وعما يليها. أما الاقتصادي مثلا يمكن أن يجرب، أن يخفض من قيمة العملة اليوم ويرفعها غدا ثم يعود الى تخفيضها، وهو يجرب، والمجتمعي، العالم الاجتماعي يمكن أن يقوم ببعض التجارب في منطقة ما أو على شريحة ما من شرائح المجتمع، كل هذا ممكن، ولكن في التاريخ ليس هناك تجربة ـ لا تجربة في التاريخ لأن هناك الواقع، الذي وقع، أما إجراء التجربة فهذا أمر مستحيل لأننا سنخرج من التاريخ.

ـ شارك أستاذنا في تجربة برلمانية سابقة. فهل من تقويم لهذه التجربة من منطلق المثقف المهتم بالسياسة؟ و من إشارات تقويمية لمسار التجربة البرلمانية عموما بالمغرب؟

اعتبر هذا شيئا صائبا وأن المغرب بتجاربه الديموقراطية الآن رغم ما فيها من نقائص لها مزايا، لأنها مرحلة إيجابية على درب التاريخ. أنا أومن إيمانا تاما ويطيب لي أن أصرح بهذا لمجلتكم، أومن إيمانا تاما بأن الملكية الدستورية هي النظام الصالح للمغرب، وأن الملكية الدستورية قائمة على مفهوم السلطة، سلطة الدولة التي لابد منها لأي مجتمع كان، على أن هذه السلطة، ينبغي أن تكون بمساعدة الشعب، والجماهير التي هي الأمة صاحبة السيادة. لنا تجربة حكومية طويلة وسلطانية بالمعنى العام لكلمة سلطان، لنا تجربة طويلة في السلطان، والشيء الذي مازلنا في حاجة إليه هو أن تتعلم الأمة كيف تشارك في هذا السلطان، هذه هي المرحلة التي نحن بصددها. فكل تجربة وكل خطوة كانت، وإن كانت ناقصة في نظرنا نحن أبناء الجيل، هي تجربة إيجابية، تجربة تقدمية سائرة نحو ما نصبوا إليه، ونحو الذي يناسبنا ويناسب مجتمعنا الذي هو الملكية الدستورية، وهنا أذكر مرة أخرى أن الملكية الدستورية اختارتها الحركة الوطنية عن طواعية باتفاق مع المرحوم محمد الخامس في الثلاثينات والتجربة

من الثلاثينات إلى يومنا تدل على أننا نتقدم، ولا نتأخر بالرغم من كل ما يمكن أن يقال من نقائص ومن عيوب وثغرات، والذي يتقدم ولو بخطوة فإنه يمشي. سألني بعض الأخوة مؤخرا في الانتخابات البلدية - ما رأيك في هذه الانتخابات، فأعدت عليه السؤال قائلا: كم من انتخابات هذه في تاريخنا؟ فأجاب هذه الخامسة أو السادسة، لازائد، ولا أكثر. بطبيعة الحال ما زلنا دون التراكم المنشود، ولكننا نمشي. وفي رأيي الأمور إيجابية. لم أجدد ترشيحي للانتخابات، لأن لكل واحد اختصاصه، فمرة أخرى أنا أستاذ.

- ساهم استاذنا في ملتقيات ثقافية عديدة، ونشر مجموعة مقالات في مناسبات مختلفة. هل فكرتم يوما في جمع هذه المساهمات بين دفتي كتاب او كتب؟

طرح علي بعض الزملاء هذا السؤال. ولكن القضية قضية وقت، فعلا الآن أصبح هناك ركاما يجب جمعه وإيجاد عقد ينعقد فيه هذا الخليط من المداخلات، وإن كانت كلها في الحقيقة لها قاسم مشترك الذي هو «هذا العبد الضعيف» وأفكاره واهتماماته وهواجسه.

- في نفس السياق، في حديث سابق مع الأستاذ محمد حجي، حول اهمية الترجمة، اشار إلى تكوينكم المتين في اللغة الفرنسية، وإلى تعبيركم عن الاستعداد للتعاون مع الجمعية المغربية للنشر والترجمة. في ترجمة بعض الكتب دون أن يخرج ذلك إلى حيز التنفيد. ما هو تقدير استاذنا للدور الذي يمكن أن تلعبه الترجمة في تعميق الاهتمام بتاريخ المغرب، وهل كنتم مهتمون بهذا الموضوع بشكل من الأشكال؟

كيف لا! فاهتمامي به من قديم، لأنني كما قلت درست باللغة الفرنسية واكتسبت اللغة الفرنسية إلى جانب النخبة الفرنسية، ولكن لم يخطر ببالي ولو لحظة واحدة أن يكون هذا المكتسب وسيلة تعبيري مع شعبي ومع أمتي إنما كان غايتي من هذا مع احترامي وتقديري التام للثقافة الفرنسية - أن أجعل ذلك الرصيد من المعلومات التي حصلت لي من القراءات أو من الدراسة بفرنسا، أن أجعله رهن إشارة طلابي وزملائي وشعبي ودائما أفكر في أن الترجمة باب أساسي للنهوض بالتعليم، وبالثقافة في المغرب، أنا ممن يرون أن ثقافة، غير قائمة على اللغة الوطنية، لا يمكن أن تعتبر ثقافة وطنية لأن اللغة روح، هي

روح الأمة. ومهما بلغ من معرفتي باللغة الفرنسية، لا يمكن أن أكتب في اللغة الفرنسية بروح غير فرنسية، فهذا الذي لا ينتبه إليه العديد ممن يكتب بالفرنسية، إنه يتكلم بأداة ويعبر بأداة فيها جانب كبير من الروحية بروح أخرى، فلذلك في رأيي هذا الأدب لا يعبر حقيقة عن واقعه، هذا رأيي الخاص. وأنا أومن بالترجمة، وفي هذا السياق اقترحت على إدارة الكلية أن يكون دبلوم الدراسات العليا ، مبنيا لمن يريد ذلك على بعض الترجمات، ويطيب لي أن أنهي إلى علمكم أن أول تجربة من هذا القبيل بلغت مستوى النضج - وهي ترجمة كتاب الأستاذ گيلين «القروض المغربية» Les emprunts marocains ترجمه طالب من الطلاب الذين كانوا يشتغلون معي وسوف يناقشه عما قريب في الأسابيع القادمة، وهناك ترجمات أخرى في نفس الباب. من جهتي أنا شخصيا ترجمت بعض الأمور. ترجمت كتاب ونْدُوس الذي كان قد رافق السفير الانجليزي إلى بلاط المولى اسماعيل سنة *1721* ، ولكن يجب تنقيحها ثم اخراجها ، ترجمت كذلك كمقال سيصدر في مجلة كلية الأداب هذه السنة كراسا لبيريو الذي كان رئيس شؤون الاستعلامات في بداية الحماية. ... فيه فلسفة شبه تامة للحماية وللاستعمار. هناك كذلك عدة ترجمات في الطريق مع بعض الطلاب منها كتاب أگادير للاستاذ ألان Allain . وكتاب ستيفان برنار المجلد الأول Le Conflit marocain. وكتاب ليوطي Paroles d'action - خطب ليوطي - يشتغل به طالب آخر، وهناك طالب يترجم كتاب «أجرون» تاريخ الجزائر المعاصر من *1870* - *1919* .فهذا شيء أنا أومن به، وأتأسف لكون حركة الترجمة لا تسير بأكثر من هذه السرعة.

- قال الأستاذ حجي، إنه في حديث خاص بينكم، أعربتم عن الاستعداد للتعاون معه في ترجمة بعض الكتب؟

نعم، ولكن لحد الآن لم يعرض علي أي اقتراح في هذا الباب، فأنا مستعد. وكنت قد اطلعت على ترجمة الأستاذ حجي لكتاب لتورنو حول «فاس». ومن الأمور التي تحضرني باستمرار هو أن، من أسباب النهضة الأوربية - ابتداء من الثالث عشر، حركة الترجمة في اسبانيا ، كانت مدارس طليطلة وبرشلونة تترجم كل ما يصدر بالعربية سخيفا كان، أو ذا فائدة. فالترجمة من شأنها أن تقوي اللغة، وأن تعمم الفائدة، ولو انتظرنا أن نبتكر

شيئا - مع التأخر الكبير الذي تأخرناه في تاريخنا - لانتظرنا ثلاثة قرون أخرى، الشيء الذي يمكن أن نقوم به للاعداد للابتكار، ينطلق من هذه الترجمة. نحن الآن في جيل لا يمكن أن يقوم إلا بالإعداد، وهذا ربما هو الشيء الذي يجعلني اهتم بالتعليم، أو باعداد الرجال قبل الاهتمام بالابتكار. أولا يجب تكوين الرجال، الجمهور، والجمهور مازال ضعيفا، وكما تعرفون في مجال المنشورات، لما نسمع ناشرا يقول أن هذا الكتاب صدر منه 2000 أو 3000 نسخة، فهذه سوق هزيلة إذن يجب الاهتمام بتقوية هذه السوق. وإحداثها يتم عن طريق التعليم، وإعداد الجمهور...

- دائما في نفس السياق، في مجال الاهتمام بتاريخ المغرب المعاصر، تردد في فترة ما بيننا كطلبة، أنكم مهتمون بفترة حكم الوزير باحماد، كما تردد فيما بعد أنكم مهتمون بشخصية المقيم العام ليوطي ودوره في الحماية بالمغرب.

إلى أي حد يعتبر ما تردد صحيحا؟

وإذا كان كذلك فهل ما زال الاهتمام بهذين الموضوعين أو أحدهما مستمرا؟

الاهتمام بليوطي نعم، لأنني منذ بضع سنوات انفصلت نهائيا عن القرن 19، عما يسبق سنة 1912، واشتغل في الحماية في هذه السنوات التي بقيت أمامي من النشاط إن أطال الله العمر. فعملي سيركز على الحماية، وستبقى شخصية ليوطي تشغلني، أما عن ابا حماد، نعم في بعض الحصص أو في بعض الدروس عن القرن 19 وما يسمى بالأزمة المغربية كانت هذه الشخصية أثارت انتباهي لا لأنها شخصية متميزة بشكل خاص، ولكن لكونه في الحقيقة شكل دليلا على أن الدولة المغربية كانت موجودة؛ وأن أيا كان، يمكن أن يسيرها، وهذا لا تعظيم لبا احماد ولا هو استخفاف بالدولة، على العكس، وإنما الدولة كجهاز مغربي كانت موجودة، بمعنى أن الجهاز كان من المتانة والقوة والرسوخ، وربما، الذي يثير انتباهي الآن هو مولاي عبد العزيز، فكلما عدت إلى هذه الفترة ادركت كم شوهت الدعاية الصحفية شخصية هذا السلطان لحاجة في نفسهم بطبيعة الحال، مولاي عبد العزيز على صغر سنه وقلة تجربته كان قابضا بزمام الأمور ولكن هم الذين فعفعوه فعفعة تامة عن قصد وإصرار والدليل

على ذلك أنهم فعفعوا من كان يبدو أكثر دهاءا وقوة وتجربة وهو السلطان عبد الحميد الثاني، فعفعوه عن طريق الثورة، يعني ثورة تركيا الفتاة ـ التي يجب قراءتها قراءة أخرى في رأيي حيث وضع أشخاص غير مجربين على رأس الحكم فترتب عن ذلك ما ترتب من الأخطاء وأصبحت الدولة كلها مفعفعة، ذهبت الدولة العثمانية وحصل للاستعمار ما حصل من الفوائد. أما ليوطي، فهو شخصية جديرة بأن يقف عندها مؤرخ الحماية هذا لا شك فيه، وتأثيره في تاريخنا ربما مازال لم يبد بعد، لأن عدد المغاربة المؤرخين الذين يشتغلون بالحماية قليل، هذه قضية يد عاملة. وعندما تكثر اليد العاملة وتخرج المراجع كلها عندئذ نصل إلى بعض المطلوب ولاحظوا أن الجميع كتب عن ليوطي إلا المغاربة. ستقولون ماذا تنتظر؟ وسأجيب بأن الأمور ستأتي في وقتها، إنها تختمر.

ـ يعتبر البحث التاريخي من الأهداف الرئيسية للجمعية المغربية للبحث التاريخي. فما هي في نظركم، الأدوار التي يمكن أن تلعبها الجمعية في هذا الإطار؟ وكيف ذلك؟ في ظل هيكلتها الحالية وطريقة عملها واشعاعها؟

نعم جمعية البحث التاريخي كما تعلمون غايتها القصوى الأساسية هي العمل على تدعيم أسباب البحث التاريخي وأسباب التواصل بين المؤرخين وتدعيم ذلك بشتى الوسائل، فهي ليست جمعية مهنية لها هواجس نقابية، ولا هي كذلك جمعية مهنية تهتم بالتدريس، وشؤون التربية والتعليم، شغل الجمعية هو البحث التاريخي وصناعة التاريخ، يعني الاشتغال بصناعة التاريخ وتقويتها في المغرب انطلاقا من رصد المقومات أو الممكنات الآنية وإصلاح ما يجب إصلاحه ودعم ما يجب دعمه. والخطو خطوة أخرى إلى الأمام في هذا الباب، مما لا شك فيه أن المثقف الحقيقي، هو الذي يتوقف عن صناعته لحظة ما ويفكر في تلك الصناعة وفي جوانبها وفي أصولها. بحيث يمكن للنجار أن يكون مثقفا إذا كان لا يكتفي بصناعة الكراسي والطاولات، بل يقف أحيانا لينظر لتلك الصناعة. فهذا هو دور الجمعية، هو التفكير في كتابة التاريخ وتدعيمها في وسطنا لكن الإمكانيات متواضعة، لغاية الأسف، فمن بحث أجرته كلية عين الشق ومن إحصاء وجرد، يتبين أنه في المغرب كله الآن في13

جامعة، هناك 200 أستاذ في التاريخ، أستاذ باحث! ما هي 200 استاذ باحث من أصل 25 مليون أو 26 مليون نسمة؟. شيء قليل جدا. ومن هؤلاء المائتين، مائة هم الذين يتتبعون نوعا ما أشغال الجمعية ومعنى هذا اننا مازلنا في بداية الانطلاق وأنه لابد من ربط وسائل الاتصال عبر المغرب كله، إلا أن ما يثلج الصدر أننا أصبحنا على اتصال بين الرباط والدار البيضاء والجديدة، ومراكش، وأگادير، والقنيطرة، وفاس، ومكناس، وتطوان، وعبر مراكش لنا اتصال كذلك بإخوان ببني ملال والذين ليس لنا اتصال مستمر الآن معهم، هم الإخوان بوجدة. وهذا يبشر بخير، ولو كانت الإمكانيات المادية تسمح لكانت التنقلات، وإقامة ندوات وقراءات أكثر مما هي عليه الآن، ولكن الإمكانيات المادية قليلة، والإمكانيات البشرية كذلك لأن مائة شخص مطالبون من جهة أخرى بأداء واجبهم المهني والقيام بواجباتهم العائلية، والاشتغال بالندوات، فهناك نوع من التضخم في النشاط الثقافي، يصبح معه نفس الأشخاص مطالبون بكل شيء في آن واحد، هذا بطبيعة الحال يرهقهم ويتعبهم ويقلل من النتائج. ومع ذلك الخير أمام، لأن المادة التي يمكن أن يبنى عليها الجدار والصرح موجودة.

- في سياق الإشعاع الثقافي وتطوير البحث التاريخي، كيف يرى استاذنا الدور الذي قامت أو يمكن أن تقوم به مجلة هسبريس باعتباركم مشرفا على تسييرها؟

مجلة هسبريس إرث ورثناه عن الحماية كما يعلم الجميع، إرث مفيد ومجيد والحق يقال، وعندما أقول ورثنا أحب أن أقول في الحقيقة استرجعنا أملاكنا ووسائلنا، فالاستعمار جاء لأغراضه الخاصة ولبلوغ تلك الأغراض كان في حاجة إلى التنقيب وإلى استكناه باطن المجتمع المغربي، ولذلك أحدث وسخر لهذا الاستكناه وسائل الدولة، اهتمام ليوطي بالتاريخ شيء فريد من نوعه، كان عنده مستشار تاريخي يرشده لتوظيف التاريخ، لأسباب سياسية واضحة، تطلبت منهم مجهودا جبارا ووضع بعض المؤسسات التي أصبحت في الحقيقة بل كانت مؤسسات مغربية، منها هسبريس. ولقد دأبت الكلية على الحفاظ على هذه المجلة مدة ثلاثين سنة بعد الاستقلال، والفضل في ذلك يرجع إلى المرحوم زميلنا جرمان عياش والآن أبت الكلية إلا أن تسند إلي تنسيق أعمال لجنة التحرير لا أحب أن أقول رئاسته، أنا أستاذ زميل من الزملاء أسند إلى أمر

تنسيق هيئة التحرير وهم من خيرة من تخرجوا من هذه الكلية ونحاول أن ننهض بهذه المجلة من جديد، مرت سنتين فقط على هذا العمل وصدرت إلى حد الآن أربعة أجزاء، حاولنا أن نسرع ونزيد في وثيرة الصدور وعوض أن تبقى المجلة سنوية عملنا كلما توفرت المادة على إخراج مجلد أو مجلدين كل سنة، إلى حد الآن مشينا بوثيرة مجلدين، ربما هذه السنة لن نعمل إلا بمجلد واحد. هذه تجربة في مساري شخصيا لذلك ما زلت أبحث واجتهد مع عدد من إخواني من أجل أن نصحح وأن نجد أحسن أسلوب وأجود سبيل، قمنا مع ذلك بمبادرة بدت لنا ضرورية مع المسؤولين عن الكلية، مع السيد القيدوم ونائب القيدوم وهو أننا أدخلنا اللغة العربية، كلغة من لغة الإنشاء والنشر وصدرت مقالات في المستوى العلمي اللائق بهسبريس، فلا مانع بأن ننشر باللغة العربية والعلم ليس موقوفا على لغة من اللغات وهذا شيء يعرفه الجميع. ادخلنا إلى جانب ذلك الملخصات باللغة المعاكسة للغة التي يصدر بها المقال، وهذه مناسبة تتيحونها لي لأوجه النداء إلى جميع الزملاء ممن لهم مقالات ويريدون نشرها في مجلة هسبريس فنحن على أتم الاستعداد شريطة أن يكون المقال متوفرا على الشروط العلمية اللازمة، وننوي مراسلة معظم الزملاء في هذا الأمر في القريب إن شاء الله لحفزهم على الكتابة، ربما كلنا مقلون في الانتاج، ولكن الذين يعملون ويقلون في الانتاج على العموم يكون لهم في رأيي أدوار اجتماعية أقوى. فالكتابة تتطلب نوعا من الانعزال ومن التفرغ. ومن لم يستطع أن يتفرغ وينعزل بطبيعة الحال تبقى كتاباته قليلة بالنسبة للآخرين، إن هسبريس يمكن أن تنشر كذلك نصوصا ووثائق. فأنا أطلب من الإخوان الذين لديهم وثائق ويريدون نشرها أن يبعثوا بها للمجلة. فهذه من أعمال المجلة منذ كانت دائما، ونفس الشيء، بخصوص ترجمة النصوص العربية إلى الفرنسية أو إلى أية لغة أخرى.

- نختم بسؤال عام حول المجال. كيف يرى استاذنا مسار البحث الجامعي في مجال التاريخ عموما، وتاريخ المغرب المعاصر على الخصوص؟

صراحة أظن أن هناك شيء يتحرك الآن، وأن دولاب الانتاج أخذ يدور بشكل يبعث على الارتياح. هناك انتاج جيد منه ما هو باللغة الوطنية، ومنه ما هو باللغات الأخرى الفرنسية أو الانجليزية أحيانا، فهناك دراسات قيمة، في

التاريخ ولا أذكر إلا الذي صدر للجمهور - أما الأطروحات القيمة التي ما زالت في حاجة إلى أن تطبع وأرجو أن تطبع فهذا أصبح بمثابة الشيء الذي لا يعد. إذا أخذنا الرباط والدار البيضاء وفاس هناك أبحاث في السنة الرابعة قيمة جدا وجديرة بأن تنشر ولكن النشر ثمنه غال جدا، هذه أمور يجب أن ينظر فيها، يجب مساعدة الباحثين على نشر بحوثهم بأقل تكلفة ووضعها رهن الجمهور. هناك دراسات قيمة، البعض منها سنعرف به في هسبريس في العدد الذي نحن بصدده، سنعرف بكتاب الاستاذ عكاشة بن رحاب، والاستاذ أحمد مزيان، وفي العدد اللاحق تعريف بكتاب الاستاذ علال الخديمي، والاستاذ بوشتى بوعسرية والعدد الذي يوجد في السوق فيه تعريف بكتاب الأستاذ محمد المنصور عن عهد مولاي سليمان، فالأمور تتحرك ولكن ما زالت قليلة بالنسبة لما نريد، والقلة حتما تمس القيمة، ولكن هناك شيء أصبح يتحرك ويدور ولي اليقين أنه كما قلت في البداية الأمور الآن أخذت تصل إلى السرعة التي عبرت عنها بأنها السرعة العادية السرعة المنتظمة على ما أعتقد.

كتابات ووثائق
حول المسألة النسائية:

- المرأة والمؤسسة القانونية.

- وثائق حول الحركة النسائية بالمغرب في الأربعينات.

المرأة والمؤسسة القانونية

زينب المعادي

تقديم :

في البداية أود أن أوضح منطلقات حديثي عن المرأة والمؤسسة القانونية :

أولا : أعتبر أن الرفع من مستوى المرأة الاقتصادي والاجتماعي أصبح من ضروريات التنمية باعتبار أن التنمية هي الهم الاساسي لكل بلدان العالم الثالث. إن العوائق التي تواجهها مشاريع التنمية في هذه البلدان فرضت الوعي بمحدودية أثر التنمية المادية والتقنية أي التي تعتبر النمو الاقتصادي غاية في ذاته و"تجعله مرادفا لنمو الملكية وتراكم الاشياء"[1]. إن التكلفة الاجتماعية والثقافية لهذا النوع من التنمية باهضة جدا إذ ترافقه حركة واسعة من إقصاء الرجال والنساء من مجال الابداع المعنوي والمادي" [2] من هنا ضرورة البحث عن "تنمية بديلة" [3] يعاد فيها التوازن بين الاقتصادي والبشري تهتم إلى جانب التنمية الاقتصادية بتنمية الرأسمال البشري رجالا ونساء.

ثانيا : لم يعد من الممكن تصور التنمية الحقيقية إلا من خلال مبدأ المساواة سواء بين الشعوب أو بين البشر أو بين الجنسين. المساواة المقصودة هي المساواة في الكرامة الانسانية في المواطنة، في الحقوق المدنية، الاقتصادية والاجتماعية. وفي حماية القانون لهذه الحقوق دون أي تمييز مهما كان مصدره، لهذا لا يمكن اختزال مطلب المساواة بين الجنسين إلى مطلب نسواني صرف بل إنه بدون شك مطلب اجتماعي تنموي.

من منطلق الاقتناع بما ورد في الفقرتين السابقتين سأتحدث عن موقع المرأة داخل النص القانوني المغربي، أي عن النموذج القانوني للمرأة، ومكانة مبدأ المساواة بين الجنسين ضمن هذا النموذج، وذلك انطلاقا من تحليل محتوى

النصوص القانونية المنظمة لمختلف مجالات النشاط الاجتماعي للمرأة المغربية هذه النصوص هي :

نص الدستور المغربي (*1992*) -قانون الشغل - القانون التجاري قانون العقود والالتزامات، مدونة الاحوال الشخصية.

ـ النموذج القانوني للمرأة :

أهم ما يميز النصوص القانونية السالفة الذكر إذا ما تم تناولها في كليتها هو أنها، عندما يتعلق الامر بالمرأة، تتأسس في نفس الوقت على مبدأين متعارضين فيما بينهما وهما المساواة والتمييز، فإلى جانب حضور مبدأ المساواة كمبدأ مؤسس لمجموعة من النصوص هناك كذلك تمييز واضع أحيانا، ومغلف بالحماية أحيانا أخرى في عدد آخر من النصوص لهذا سنعرض بالتتابع مجالات المساواة ثم مجالات التمييز.

I - مجالات المساواة :

1) تحضر المساواة في نصوص الدستور المغربي الذي يضمن مساواة جميع المغاربة أمام القانون في الفصل الخامس :"جميع المغاربة سواء أمام القانون".

كما يضمن الدستور المغربي المساواة بين جميع المواطنين في مجالات العمل في الفصل الثاني عشر :

"يمكن لجميع المواطنين أن يتقلدوا الوظائف والمناصب العمومية وهم سواء فيما يرجع للشروط المطلوبة لنيلها".

وينص الفصل الثالث عشر منه على أن التربية والشغل حق للمواطنين على السواء. ويؤكد الفصل الثامن صراحة على المساواة بين الجنسين في التمتع بالحقوق السياسية، ويؤكد الفصل التاسع على حرية التنقل، والاستقرار في أية منطقة من مناطق المملكة وكذلك حرية الرأي والتعبير وحرية الانتماء السياسي والجمعوي والنقابي، كما يجعل الفصل السادس عشر الدفاع عن الوطن واجبا على كل مواطن مغربي.

2) **الوظيفة العمومية :**

الظهير المتعلق بالنظام الاساسي العام للوظيفة العمومية[4]، يوضح في مادته الاولى أنه "لكل مغربي الجنسية الحق في الوصول إلى الوظائف العمومية على وجه المساواة، ولافرق بين الجنسين عند تطبيق هذا القانون الاساسي ما عدا

المقتضيات التي ينص عليها أو التي تنتج عن قوانين أساسية خصوصية" فيما عدا هذا التحفظ الذي تنص عليه العبارة الاخيرة من هذا الفصل، وفي انسجام مع النص الدستوري، لا يوجد تمييز بين الجنسين في ولوج الوظائف، وكذلك طوال فترة العمل إذ تتمتع المرأة الموظفة قانونيا بنفس الحقوق التي يتمتع بها الرجل الموظف.

فالفصل 21 من النظام الاساسي العام للوظيفة العمومية لا يميز بين الرجال والنساء في تحديده لشروط ولوج الوظيفة العمومية وهي :

1 - الجنسية المغربية

2 - التمتع بالمروءة والحقوق الوطنية

3 - استيفاء شروط القدرة البدنية التي يتطلبها القيام بالوظيفة.

4 - التمتع بوضعية تتفق ومقتضيات الخدمة العسكرية، كما يحدد الفصل 22 من نفس الظهير كيفية الالتحاق بالوظيفة العمومية "يقع التوظيف في كل منصب من المناصب إما عن طريق مباريات عامة تجري بواسطة الاختيارات أو نظرا للشهادات وإما بواسطة امتحان الاهلية والقيام بتمرين لاثبات الكفاءة".

نظام المباريات والامتحانات المنظم بالظهير الملكي الصادر في 22 يونيو 1976 [5] يضمن مساواة المرأة والرجل في المشاركة في المباريات طوال فترة العمل ليس هناك تمييز على أساس الجنس بالنسبة للترقيات أو الاجر : الترقية حسب الفصل 28 من قانون الوظيفة العمومية تتم باستمرار من درجة إلى درجة، ومن سلم إلى سلم حسب الاقدمية والتنقيط.

وبالاضافة إلى العطل الرسمية الممنوحة للجنسين حسب الفصل 40 من قانو ن الوظيفة العمومية يوضح الفصل 46 من نفس القانون أن للمرأة الموظفة الحق في عطلة الولادة ثم تتمتع طوال سنة ابتداء من تاريخ الوضع برخصة للتغيب في حدود ساعة يوميا لتسهيل إرضاعها لاطفالها، كما يمنحها الفصل 59 من نفس القانون الحق في رخصة غير مؤدى عنها إما لرعاية طفل أقل من خمس سنوات،أو طفل مصاب بعاهة تستلزم رعاية مستمرة. كما أنه للمرأة الموظفة إذا توفرت فيها الشروط المطلوبة أن تتمتع بوضعية "رب أسرة" أو رئيسة أسرة" ويكون لها تبعا لهذه الوضعية الحق في التعويضات العائلية عن أبنائها.

3) **قانون الشغل :**

تتمتع المرأة بنفس الحقوق التي يتمتع بها الرجل بالنسبة لتنظيم العطل سواء الاسبوعية أو المرضية أو السنوية وكذلك نفس الحقوق بالنسبة لأوقات العمل ولتعويضات المرض أو الوفاة أو معاش العجز[6] أو معاش الشيخوخة. كما يتمتعان بنفس الأجر. وقد صادق المغرب على اتفاقية رقم 111 [7] لمنظمة العمل الدولية التي تطرح مبدأ المساواة بين الجنسين في الشغل والوظيفة، والاتفاقية رقم 100 التي تطرح مبدأ عدم التمييز بين الجنسين في الاجر.

4) **قانون الالتزامات والعقود :**

تحضر المساواة بالنسبة لقانون الالتزامات والعقود[8] في الفقرة الثانية من المادة الثالثة التي تنص على أن كل شخص هو أهل للالتزام والالتزام ما لم يصرح قانون احواله الشخصية بغير ذلك مبدئيا تتمتع المرأة كالرجل بنفس الاهلية لابرام العقود فالأصل كمال الاهلية فيهما معا. وقد تعرضت مدونة الاحوال الشخصية لحالات نقصان الاهلية في الفصل 135 الذي يقول : «كل من بلغ سن التمييز ولم يبلغ سن الرشد، وكان سفيها يكون ناقص الاهلية» اعتماد قانون الالتزامات والعقود في تحديد أهلية الالتزام على مقتضيات قانون الاحوال الشخصية يسمح لنا بأن نستنتج أن هناك حالتان يعتبر الشخص وفقهما ناقص الاهلية : حالة الصغير غير المميز (من الجنسين طبعا)، وحالة السفيه (من الجنسين).

II - مجالات اللامساواة :

إلى جانب النصوص المنطلقة من مبدأ المساواة بين الجنسين وضمن نفس الفروع القانونية توجد نصوص أخرى تخرق هذا المبدأ صراحة لكن دون تبرير سوى الصورة المترسخة عن المرأة وعدم قابليتها لممارسة أشكال معينة من الاعمال، أو تغلق التمييز بضرورة حماية المرأة، أو تؤسسه على موقف يعتبر المرأة المتزوجة في وضعية خاصة تسلبها أهليتها القانونية، أو تمنح إمكانية خرق مبدأ المساواة عند تطبيق القانون الاساسي للوظيفة العمومية من خلال قوانين أساسية خاصة ببعض الوظائف والمهام، و سنتعرض لهذه الحالات استنادا إلى بعض النصوص المعبرة عنها أكثر من غيرها.

1) **الميز المنطلق من تصنيف مسبق للوظائف :**

رغم تأسيس قانون الوظيفة العمومية على مبدأ المساواة إذ أن المادة

الاولى من النظام الاساسي للوظيفة العمومية تقول في فقرتها الاخيرة "لافرق بين الجنسين عند تطبيق هذا القانون الاساسي ما عدا المقتضيات التي ينص عليها أو التي تنتج عن قوانين أساسية خصوصية" المادة الرابعة من هذا القانون توضح المجالات التي تخضع لقوانين أساسية "... إلا أنه لا يطبق على رجال القضاء والعسكريين التابعين للقوات المسلحة الملكية ولا على هيئة المتصرفين بوزارة الداخلية"، تضيف نفس المادة : "وفيما يخص أعضاء السلك الدبلوماسي والقنصلي ورجال التعليم والهيآت المكلفة بالتفتيش العام للمالية وأعوان الشرطة وإدارة السجون ورجال المطافئ وأعوان المصلحة العامة بإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة والمفتشين المراقبين والحراس بالبحرية التجارية وضباط الموانئ وموظفي المنارات وموظفي المياه والغابات فإن قوانين أساسية خصوصية يمكنها أن تأتي بمخالفات لبعض مقتضيات هذا النظام الاساسي التي لا يمكن أن تتفق والتزامات تلك الهيآت".

هذه القوانين الاساسية منها التي لا تتضمن أي تمييز بين الجنسين كتلك التي تتعلق بالاساتذة الباحثين الجامعيين، والاطباء الصيادلة وأطباء الأسنان، القضاة، السلك الدبلوماسي، والقنصلي وموظفي البحرية التجارية، وموظفي وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي.

ومنها التي تحصر التواجد النسائي في مهام محددة مثل القانون الاساسي للادارة العامة للأمن الوطني[9] الذي ينظم شروط توظيف المساعدات، والمساعدات الرئيسيات، والمسعفات الرئيسيات (المادة *19* و *19* مكرر). وكذلك القانون الاساسي الخاص بالقوات الملكية[10] ومنها التي تشير صراحة إلى أنه نظرا لطبيعة بعض المهام فإن بعض الشعب أو التخصصات يمكن أن تسند إلى جنس دون آخر كالقانون الاساسي لموظفي وزارة البريد[11] (المادة *86*).

هناك إذن مجالات للعمل لها مقتضياتها الخاصة التي يمكن أن لا تنسجم مع مبدأ المساواة، أو أن تضيق من مجال تطبيقه في الوظيفة العمومية، وإن كان هذا التضييق قد أخذ يتجه نحو اللين في العقد الاخير حيث فسح المجال نسبيا وبشكل محدود للنساء ولكن دائما في أسفل السلم المهني في وزارتي الداخلية، والعدل، إلا ان هذه الخصوصية لم تمنع من الاستنجاد بالنساء أحيانا. ففي إطار الدفع بعملية تعميم ورقة التعريف الوطنية، صدر ظهير (*8* يوليوز

1977) يسمح لمدير الامن الوطني ولمدة خمس سنوات بتعيين تقنين وتقينيات في مصلحة الاعلاميات، حيث توازي وضعية المرأة "التقنية" درجة ضابط شرطة، مساواة مؤقتة لاشك أنها تساعد على تغيير الفكرة المسبقة عن أعمال خاصة بالرجال دون النساء كما أنها تدل على أنه ليس هناك تقسيم جنسي للوظائف الاجتماعية لا يمكن زحزحته وأنه لا تبرير لما يمكن أن يكون تمييزا بين الرجال والنساء في المهام. وهذا بالضبط ما يمكن أن توحي به بعض مقتضيات النص القانوني المغربي نفسه، ففي الوقت الذي تبعد فيه المرأة من الجمارك ومن المطافئ تمنح لها إمكانية الانخراط في الجندية، إذ أن مجموعة تخصصات مثل: «قائد مطاردة، قائد النقل، قائد طائرات مروحية، كهربائي، رادار، راديو بر وبحر، إعلاميات تسيير كتابة، "لاتميز إعلانات المباريات الخاصة بها بين الجنسين».

2) التمييز المغلف بالحماية :

مبدأ الحماية القانونية لا يناقش فكل مواطن له الحق في حماية القانون له كما أن تأسيس فصول قانونية بالنسبة لجميع الاجراء على مبدأ المحافظة على الصحة والاخلاق تأسيس مقبول، وكذلك حماية المرأة الحامل والمرضع، هذه جوانب ايجابية في النص القانوني المغربي لا بد هنا من التذكير بالمادة العاشرة من "اتفاقية القضاء على أشكال التمييز ضد النساء[12] التي لا تجعل من الاجراءات الحمائية المتعلقة بالنساء مظهرا من مظاهر التمييز ما دامت منطلقة من إعتبارات متعلقة ببنية المرأة.

الاجراءات الحمائية المتعلقة بالمرأة في القانون المغربي تهدف من جهة لحماية الصحة، فنص الفصل الثاني والعشرين من ظهير 2 يوليوز 1947، الخاص بتنظيم الشغل يمنع استخدام النساء في باطن الارض وفي أعمال المعادن والمناجم، المادة الثانية من ظهير 4 يوليوز 1957 تمنع استخدام النساء في خزانات التبريد، كذلك ظهير 6 دجنبر 1657 يحدد لائحة الانشطة الممنوعة على النساء كالأعمال الميكانيكية المتعلقة بتشحيم أو تنظيف أو إصلاح آلات في حالة تشغيلها (المادة الاولى) كما يمنع دخول النساء إلى أماكن عمل يواجهها فيها خطر الاحتراق، أو الغبار المضر أو التسمم (المادة 13).

كما ترتبط الاجراءات الحمائية بالمحافظة على الاخلاق فالمادة 13 من القرار الوزاري (25 ماي 1937) تفرض على من يريد استعمال النساء في بيع مشروبات أو أكلات خفيفة أن يقدم طلبا خاصا يرفق بشهادة حسن السيرة، ظهير 3 شتنبر

1937 يمنع تشغيل النساء في إنتاج أو بيع مطبوعات أو ملصقات يكون بيعها أو عرضها أو إلصاقها معاقبا عليه من طرف القانون الجنائي.

إلا أن حماية المرأة في هذه النصوص القانونية تتضمن مع ذلك جوانب سلبية لابد من الاشارة إليها :

فهي أولا تتعلق بحالات يحتاج الرجل كذلك فيها إلى الحماية إذ لا يبدو الفرق واضحا بين وضعية أجير أمام غبار سام أو أجيرة. فالحماية هنا لابد أن تتوفر للجنسين وثانيا وهذا هو الاهم تدمج المرأة والطفل دون السادسة عشر في نفس الاطار، كل النصوص المتعلقة بحماية الصحة والاخلاق عندما تتحدث عن المرأة تتحدث كذلك عن الطفل القاصر.

وإذا استفسرنا مدونة الاحوال الشخصية عن وضعية الطفل الذي لم يبلغ السادسة عشرة نجدها تعتبره ناقص التمييز حيث يقول الفصل 138 منها :

«الصغير الذي أتم إثني عشر عاما، ولم يبلغ السادسة عشر تعتبر مسؤوليته نانقصة لعدم إكتمال تمييزه».

فهل يعتقد المشرع المغربي أن المرأة ناقصة التمييز لكي تصنف مع الطفل في نفس الاطار عندما يتعلق الامر بالحماية القانونية ؟ لا أحد يجادل في أن الأعمال الممنوعة عن النساء تشكل خطورة على الصحة ولكن صحة الجنسين وتفادي مخاطرها لابد أن يعتمد على تأهيل يحتاج اليه الرجل والمرأة، إن ما ننتقده هنا هو الربط غير المبرر بين مفهوم الحماية وتخصيص مهام للرجال فقط من جهة وبين الحماية ووضع المرأة في مستوى القدرات الجسمية للطفل دون السادسة عشر والذي لايكون كامل الاهلية لمباشرة حقوقه المدنية فالفصل 134 من مدونة الأحوال الشخصية يقول :

"لايكون أهلا لمباشرة حقوقه المدنية من كان فاقد التمييز لصغر في السن أو لجنون".

فهل تجد الحماية تبريرها في فكرة غير معلن عنها بشكل مباشر ولكنها متضمنة في النص القانوني ترى أن المرأة قاصر وناقصة التمييز مهما بلغ سنها ؟

3) وضعية خاصة للمرأة المتزوجة في بعض النصوص القانونية :

يجد التساؤل السابق إجابة غير مباشرة عنه تتعلق بالمرأة المتزوجة في الفصل السادس من القانون التجاري، وفي الفصل 726 من قانون العقود والالتزامات حيث ينص الاول على أنه :

" لايجوز للمرأة المتزوجة أن تكون تاجرة بالمغرب بدون رضى زوجها مهما كانت مقتضيات أحوالها الشخصية".

وينص الثاني على أنه :

"ليس للمرأة المتزوجة أن تؤجر خدماتها للرضاعة أو لغيرها إلا بإذن زوجها وللزوج الحق في فسخ الاجارة التي تعقدها زوجته بغير إقراره".

لو تفحصنا الفصلين الثامن والتاسع من القانون التجاري على ضوء ما ينص عليه الفصل السادس من نفس القانون لوجدنا أن وضعية المرأة المتزوجة التاجرة تكون في وضعية قانونية شبيهة بوضعية القاصر المأذون له فالفصل الثامن يقول :

"يجوز للقاصر التاجر المأذون له بمزاولة التجارة بالكيفية المذكورة أعلاه أن يتصرف في أمواله وعقاراته وينشئ عليها رهنا رسميا "ويضيف الفصل التاسع :

"ويجوز أيضا للمرأة التاجرة أن تتصرف في عقاراتها وتنشئ عليها رهنا رسميا وتفويتها".

والمرأة بما أنها لا تمارس التجارة إلا بعد إذن من زوجها فهي مثل وضعية القاصر المأذون له.

نفس الاستنتاج يمكن أن تؤدي إليه المقارنة بين الفصل *726* في قانون العقود والالتزامات والفصل *725* من نفس القانون يشير هذا الأخير إلى وجوب تمتع العاقدين بأهلية الالتزام وأن المحجور والقاصر لا يمكنهما إبرام أي عقد إلا بمساعدة من له الولاية عليه ورأينا أعلاه أن الفصل *726* يؤكد على حق الزوج في فسخ عقد الاجارة الذي تعقده زوجته بغير إقراره.

وضعية المرأة المتزوجة سواء بالنسبة للقانون التجاري أو قانو ن العقود والالتزامات هي وضعية القاصر الذي لا يمارس أي نشاط اقتصادي بدون إذن وليه مع أن الفصل *35* من مدونة الاحوال الشخصية يؤكد على أن :

"للمرأة الحرية الكاملة في مالها دون رقابة الزوج إذ لا ولاية للزوج على مال زوجته".

4) **قانون الأحوال الشخصية** [14] .

ما يميز هذا القانون هو أنه يقدم تكثيفا لاشكال التمييز الجنسي التي تبدأ من لحظة انجاز عقد الزواج لتكتمل عند إنحلال ميثاق الزوجية.

أ - الولاية في الزواج.

لا تتمتع المرأة بأهلية إبرام عقد الزواج مهما كان سنها فهي "لاتباشر العقد ولكن تفوض لوليها أن يعقد عليها" ف (12) (البند 2) البند 1 من نفس الفصل يؤكد على أن :الولاية حق للمرأة فلا يعقد عليها الولي إلا بتفويض من المرأة على ذلك إلا في حالة الاجبار".

حالة الاجبار يوضحها البند الرابع من نفس الفصل :

"لايسوغ للولي ولو أبا أن يجبر ابنته على النكاح إلا إذا خيف على المرأة الفساد. فللقاضي الحق في إجبارها حتى تكون في عصمة زوج كفء يقوم عليها".

اعتبار الولاية حق للمرأة، وربط هذا الحق "بتفويض" المرأة كما ورد في البند الاول في الفصل الثاني عشر فيه نوع من المغالطة إذ أن التفويض سواء فقها أو قانونا لابد أن يتم بكامل الحرية، كما أن التحرر منه يتم ببساطة لكنه بالنسبة للولاية في الزواج يكون إجباريا إذ "لاتباشر المرأة العقد.". كما أنه تفويض لا يمكن للمرأة أن تتراجع عنه إلا قضائيا إذ يقول الفصل 13 :

"إذا عضل الولي المرأة أمره القاضي بتزويجها فإن امتنع زوجها القاضي بصداق أمثالها لرجل كفء لها". والعضل هو منع المرأة من الزواج للتطبيق عليها، إذا حاولنا المقارنة بين وضعية المرأة ووضعية الولي في نصوص قانون الاحوال الشخصية فإننا نصل إلى استنتاج غريب :

يشترط في المرأة المقبلة على الزواج البلوغ والعقل حسب الفصل السادس الذي يقول :

"يجب أن يكون كل من الزوجين عاقلا بالغا خلوا من الموانع الشرعية" ويشترط في الولي البلوغ والعقل والذكورة حسب الفصل 11.

"الولي في الزواج هو ... بشرط أن يكون ذكرا عاقلا بالغا". وبما أن المرأة تحتاج دائما إلى ولي ولو بلغت سن الرشد فإن الولي الذي لا يشترط بلوغه سن الرشد يمكن أن يكون محجورا مما يجعل المرأة الراشدة لا تصل أبدا مكانة الذكر غير الراشد فهي قاصرة على الدوام داخل مؤسسة الاسرة.

ب - توزيع الحقوق والواجبات :

تنظم الفصول 34،35،36 من مدونة الاحوال الشخصية توزيع الحقوق والواجبات بين الزوجين طوال فترة الحياة الزوجية وهي :

1) المساكنة الشرعية
2) حسن المعاشرة وتبادل الاحترام والعطف
3) حق الثوارث بين الزوجين
4) حقوق الاسرة كنسب الاولاد وحرمة المصاهرة. أما الفصل 35 فيحدد حقوق الزوجة على زوجها وهي :
1) النفقة الشرعية من طعام وكسوة وتمريض وإسكان.
2) العدل والتسوية إذا كان الرجل متزوجا بأكثر من واحدة.
3) السماح للزوجة بزيارة أهلها وإستزارتهم بالمعروف
4) للمرأة حريتها الكاملة في التصرف في مالها دون رقابة الزوج إذ لا ولاية للزوج على مال زوجته.

ويحدد الفصل 36 حقوق الزوج على زوجته وهي :
1) صيانة نفسها وإحصانها.
2) طاعة الزوجة لزوجها بالمعروف.
3) إرضاع أولادها عند الاستطاعة.
4) إكرام والدي الزوج وأقاربه بالمعروف
5) الاشراف على البيت وتنظيم شؤونه :

هذا النموذج القانوني لتوزيع الحقوق والواجبات بين الزوجين الذي يعتبر المرأة المتزوجة غير مكلفة بالانفاق تحتاج إلى إذن لولوج عالم "خارج المنزل"، عليها واجب الطاعة، مكلفة بالاشراف على العمل المنزلي، لها كامل الحرية في التصرف في مالها، يرسم صورة للمرأة يصعب تجسدها في الواقع بالاضافة إلى اتسامه بالتمييز الجنسي والتناقض :

1) هناك تميز صارخ بين الزوجين : فالعلاقة بينهما قائمة منذ البداية على التراتبية، فالزوج هو الذي ينفق والزوجة تشرف على البيت ، الزوج هو الرئيس[15]، وعلى الزوجة الطاعة مقابل التفوق الاقتصادي للزوج هناك الرئاسة، ومقابل التبعية الاقتصادية للزوجة هناك الطاعة لكن ألا يملك العمل المنزلي هو الاخر قيمة اقتصادية ؟ ألا يقوم ماديا ؟. إن التمايز في المكانات بين الزوجين يتأسس على التمايز في الادوار، كما يبنى على نظرة خاطئة لقيمة العمل المنزلي الذي لا يعترف بقيمته الاقتصادية، لأنه لا ينتج قيما سلعية تبادلية، بل يعتبر نشاطا بيولوجيا طبيعيا كالتنفس أو النوم، لكن الحقيقة أنه عمل

يتطلب قوة جسمانية يستهلك طاقة ويشغل مساحة زمنية من الحياة اليومية للمرأة ربة البيت، وإن كان لا ينتج بضاعة فهو ينتج خدمات لها صفتها النفعية تشبه في ذلك مجموعة من المهن المرتبطة بالخدمات .إن المستفيد الاول من عمل ربات البيوت هو الرأسمال والاقتصاد الوطني، عن طريق الانتاج الذي يحققه العامل الذي لو تحمل القيام بالاعمال المنزلية لما استراح ولما استطاع إعادة إنتاج قوة عمله.

ألا يمكن هنا أن نقول مع الدكتور أحمد الخمليشي[16] بأنه : «كان من المفروض على واضعي نصوص قانون الاحوال الشخصية أن يفكروا في صيغة ما لتمديد الضمان الاجتماعي إلى نظام الاسرة في الوقت الذي نرى الدولة تسعى باستمرار إلى تعميمه وتحسين مردوده».

2) أما فيما يتعلق بالتناقض داخل النموذج الذي يقدمه نص قانون الاحوال الشخصية فنقتصر في هذه الفقرة على الحديث عن تناقض داخلي يطبعه فيما يتعلق بتحديده للحقوق والواجبات بالنسبة للزوجين :

يعتبر الفصل 35 في بنده الرابع أن للمرأة حريتها الكاملة في التصرف في مالها لكن البند الثالث من نفس الفصل يجعل من ضمن حقوق الزوجة : أن يسمح لها زوجها بزيارة أهلها واستزارتهم معنى هذا أن هناك رقابة للزوج على تحركات المرأة في المكان وتعاملها مع العالم الخارجي إذ يمكن أن يمنعها من الخروج فكيف يمكن أن لا تكون هناك رقابة للزوج على مال زوجته إذا كانت له رقابة على تحركاتها ، عمليا من تحتاج الى إذن من زوجها لزيارة أهلها وعليها واجب الطاعة (ف 36 بند 2) لن يكون بإمكانها التصرف في أموالها بكل حرية، هذا بالاضافة إلى ما ينص عليه قانون العقود والالتزامات حيث أنه ليس بإمكانها إبرام العقود بدون إذن الزوج.

كما يتجلى التناقض الداخلي في أن اعتبار: الطاعة من واجبات الزوجة يكرس أولا نوعية معينة من العلاقات بين الزوجين ويتناقض مع تحديد الفصل 34 في بنده (2) الذي ينص على حسن المعاشرة وتبادل الإحترام والعطف إذ أن اعتبار الطاعة حق للزوج دون تقييدها إلا بكلمة "معروف" يقلب علاقة الاحترام إلى علاقة خضوع، وعدم تحديد مجال "المعروف" يجعل العلاقة بين الجنسين علاقة تسلط بين من يطيع ومن يطاع. فالنص القانوني يتوجه إلى إنسان يمنحه سلطة دون توضيح حدودها ، ترتبط في الممارسة التاريخية (وفي

الممارسة الواقعية) بالتسلط. صحيح أن القاضي وهو المكلف بالسهر على تطبيق النص القانوني يملك الادوات المعرفية من خلال الانتاج الفقهي لتحديد كلمة المعروف لكن التعامل مع القاضي لا يتم إلا إذا تحولت العلاقة بين الزوجين إلى علاقة صراع. أما في الحياة اليومية فالحكم سيكون هو تصور الطرف المطالب بالطاعة : "المعروف" وليس بإمكان كل زوج مغربي أن يعرف المعنى الفقهي "للمعروف".

ج ـ انحلال ميثاق الزوجية :

مجال آخر من مجالات التمييز بين الجنسين ضمن مدونة الاحوال الشخصية فالطلاق حق للزوج أولا. يوقع بمطلق إرادته بل بإمكانه أن يوكل من يوقعه نيابة عنه، ولا يطالب بتبرير قراره. فالعدلان المكلفان بتسجيل الطلاق لا يطالبان الزوج الراغب في تطليق زوجته بأي تفسير أو تبرير لقراره ذاك رغم ان الامر يتعلق بقرار في منتهى الخطورة من حيث انعكاساته على المجتمع، بل يمكن أن يتم الطلاق من غيبة الزوجة ويسمى في هذه الحالة طلاقا غيابيا.

الفصلان 47 و 49 من قانون الاحوال الشخصية يحدد ان مجموعة شروط أمام المطلق لكنها لا تراعي أثناء انجاز اجراءات الطلاق ينص الفصل 47 على أنه :

"إذا وقع الطلاق والمرأة حائض أجبر القاضي الزوج على الرجعة".

كما ينص الفصل 49 على أنه :

"لايقع طلاق السكران الطافح والمكره، وكذا الغضبان إذ كان مطبقا أو اشتد غضبه".

وقد استفسرنا مجموعة من "العدول"[17] عن أمكانيات تطبيق هذين الفصلين أثناء تسجيل الطلاق، وعما إذا كانوا يحرصون على منع الطلاق الذي يكون بدعيا أي يدخل في دائرة هذين الفصلين وتبين لنا أن "العدول" لا يناقشون الزوج في استعماله لحق الطلاق ولا يسألون الزوجة إذا كانت حائضا أم لا، بل ما يهمهم هو التأكد من وجود حمل أو عدم وجوده ليكون بإمكانهم تقدير النفقة.

أما الزوجة فلها حق الطلاق في حالة التمليك المنصوص عليه في الفصل 44.

«الطلاق هو حل عقدة النكاح بإيقاع الزوج أو وكيله أو من فوض له في ذلك، والزوجة إن ملكت هذا الحق أو القاضي» حق التمليك لم تُفْصِّل طرق الحصول عليه، ولم توضح كيفية ممارسته، على العمو م امتلاك المرأة لهذا الحق نادر في الحياة العملية لأن عددا كبيرا من النساء إما يجهلن معنى التمليك أولا يتجرأن على المطالبة به خصوصا وأن الامر يستدعي النص على ذلك أثناء إبرام العقد. الرجوع إلى المذهب المالكي الذي تلح فصول من قانون الاحوال الشخصية على الرجوع إليه فيما لم تفصل فيه. يؤكد أن "التمليك" مرتبط برضى الزوج حيث يقول الامام مالك في مدونته :

«إذا ملكها أمرها فطلقت وقالت قد قبلت أمري، أو قالت قبلت ولم تقل أمري، قيل لها ماأردت بقولك قبلت أو طلقت نفسي أو واحدة أو اثنتين أو ثلاثة، كان القول قولها إلا أن يناكرها زوجها».

لا تملك الزوجة نفس حق الزوج في إنهاء الحياة الزوجية ، كما أنها لا تملك حق منع الزوج من تطليقها، يمكن لحياتها الزوجية أن تنتهي دون أن تستطيع إبداء رأيها، وكأن الامر لا يعنيها، وكأنها لم تكن طرفا في العقد. أما إذا رغبت هي في الطلاق فسيكون عليها أن تمر عبر قناة الجهاز القضائي، وفي حالات محددة قانونيا، هي حالات : امتناع الزوج عن الانفاق – الغيبة – العيب الضرر – الهجر– الايلاء كما يشير إلى ذلك الباب الثالث من قانون الاحوال الشخصية الخاص بالتطليق، وأشير في هذه النقطة الى المذكرة الوزارية رقم 212 الصادرة عن وزارة العدل التي تنص على أنه على القاضي ألا يستجيب لدعاوي التطليق إلا في حدود ضيقة.

بالاضافة إلى أن هذه الامكانيات الخمسة المتاحة للمرأة إذا رغبت في التطليق تتطلب أحيانا سنوات من الانتظار مقابل منح الزوج مطلق التصرف في قرار إنهاء الحياة الزوجية.

هناك ثلاث ملاحظات يمكن إبدائها بالنسبة لمظاهر التمييز واللامساواة التي تم جردها فهي أولا تتناقض مع مواثيق دولية لحقوق الانسان موقعة ومصادق عليها من طرف المغرب، وهي ثانيا لا تساير وقع التغير الحاصل في المجتمع المغربي، وهي ثالثا قد تحيل النصوص القانونية المنطلقة من مبدأ المساواة إلى قوانين شكلية.

1 - بالنسبة للنقطة الاولى المتعلقة بتناقض مظاهر التمييز مع مواثيق

دولية لحقوق الانسان أشير هنا على سبيل المثال لا الحصر إلى تناقضها مع المادة السادسة من الاعلان العالمي لحقوق الانسان التي تقول :

"للرجل والمرأة متى بلغا سن الزواج حق التزوج وتأسيس أسرة دون أي قيد بسبب الجنس أو الدين ولها حقوق متساوية عند الزواج وأثناء قيامه وعند إنحلاله".

كما أنها تتناقض مع العهدين الدوليين لسنة 1966 [18] المصادق عليهما من طرف المغرب بدون تحفظ، وأقصد العهد الدولي للحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والعهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية الذي تقول المادة الثالثة منه :

"تتعهد الدول الاطراف في هذا العهد بكفالة تساوي الرجال والنساء في حق التمتع بجميع الحقوق المدنية والسياسية المنصوص عليها في هذا العهد".

وتضيف المادة 23 من نفس العهد في بندها الرابع :

"تتخذ الدول الاطراف في هذا العهد التدابير المناسبة لكفالة تساوي حقوق الزوجين وواجباتهما لدى التزوج وخلال قيام الزواج ولدى إنحلاله. وفي حالة الانحلال يتوجب اتخاذ تدابير لكفالة الحماية الضرورية للاولاد في حالة وجودهم".

2 ـ بالنسبة للنقطة الثانية، فالملاحظ أن نموذج المرأة في النصوص القانونية المكرسة للامساواة بين الجنسين هو نموذج يتعارض مع التغيير الذي يعرفه واقع المرأة المغربية. فهي (أي النصوص)، تجعل منها كائنا من الدرجة الثانية، تحتاج إلى من يجيز تصرفاتها التعاقدية كما في الفصل السادس من القانون التجاري والفصل 725 من قانون العقود والالتزامات، تحدد وضعيتها داخل الاسرة كقاصر تحتاج إلى ولي ليعبر عن رأيها في قبول الزواج أو رفضه، عليها طاعة الزوج، تعاملها مع العالم الخارجي مقنن ومحدود، ينظر إليها كمستهلكة بالدرجة الاولى، لاوجود لرأيها عندما يتعلق الامر بانهاء المؤسسة الزوجية.

إن التغيرات التي عرفها المجتمع المغربي وخصوصا وضع المرأة تؤكد أن للمرأة دور فاعل في الاقتصاد الوطني إذ تزايد عدد النساء العاملات في قطاعات حيوية. ففي المجال الحضري قرابة النصف من اليد العاملة النسائية تتركز في قطاع الصناعة، وخصوصا الصناعة الغذائية، وصناعة النسيج وهي أهم فروع الصناعة المغربية، فصناعة النسيج تستوعب 35.3 ٪ من اليد

العاملة النسائية التي تشكل 62.8٪ من اليد العاملة في هذا القطاع. أما في الصناعة الغذائية فتشكل اليد العاملة النسوية 28.6٪ من اليد العاملة في هذا القطاع، كما أن 56٪ من اليد العاملة في قطاع الخدمات المنزلية والشخصية هي يد عاملة نسائية. والاهم من ذلك أن إقبال النساء على العمل يتزايد إذ ما اعتبرنا مؤشر البحث عن العمل حيث أن 44٪ من الباحثين عن عمل نساء[19].
ولا يمكن القول إن المرأة عندما تشتغل بهذه القطاعات أو عندما تبحث عن شغل تعيش وضعية المعفاة من الانفاق أو وضعية المستهلكة البعيدة عن مجال الانتاج. فالضغط الاقتصادي والتغيرات التي عرفتها بنية العائلة وتوزيع الادوار فيها هي التي تدفع المرأة إلى الاندماج في سوق العمل المأجور، محطمة بذلك الصورة التي تقدمها مدونة الاحوال الشخصية عن امرأة معفاة من انفاق نفقتها على أبيها إلى أن تتزوج وعلى زوجها بعد ذلك.

وفي هذا الاطار، أشير أن قانون الاحوال الشخصية لا يتحدث عن المرأة العاملة المساهمة في الانفاق. فإذا كان إنفاق الزوج يؤسس له حقوقا ينظمها القانون، فإن انفاق الزوجة الذي أصبح يفرضه الواقع لا يؤسس لها حقوقا مقابل هذا الانفاق لأنها في عرف المشرع لا تنفق مع أن نسبة النساء "رئيسات الاسر" في تزايد، حيث أصبحت نسبة الاسر التي تترأسها نساء 17٪ بالنسبة لمجموع سكان المغرب : 21٪ بالنسبة للمناطق الحضرية و14٪ بالنسبة للمناطق الريفية.[20]

هذه المعطيات تجعل واقع الاسرة المغربية ينفلت من التنظيم القانوني، فالنصوص القانونية تقدم نموذجا معينا للمرأة، وتطور الاسرة يساهم في تكوين تصور مختلف عنه.

3 ـ فيما يتعلق بالنقطة الثالثة ألاحظ أن تواجد نصوص قانونية تتضمن تمييزا جنسيا إلى جانب أخرى تنطلق من مبدأ المساواة يجعل النموذج القانوني للمرأة نموذجا لكائن غريب أو بعبارة أخرى نموذجا ينفي القانون نفسه لانه يصور كائنا يفترض فيه أن يحس بأهليته القانونية بكاملها، بما تتضمنه من حقوق وواجبات في مجالات معينة. وفي نفس الوقت عليه أن ينسى هذه الاهلية في مجالات أخرى، فالمرأة أحيانا كائن راشد مسؤول له نفس الحقوق والواجبات التي للرجل، وأحيانا كائن ضعيف ناقص الاهلية يصنف مع الطفل دون السادسة عشر في نفس الاطار ويحتاج لمن يجيز تصرفاته في مجال الحقوق.

وجود مظاهر الميز في القانون المغربي يجعل مظاهر المساواة لا تتجسد في الواقع. وضعية القاصر في الاسرة تنعكس على مستوى الشغل في احتلال المرأة للمراتب الدنيا، فرغم أن النص الدستوري يعتبر أن التعليم والعمل حق للجنسين فإن توزيع اليد العاملة النسائية حسب قطاعات النشاط يعبر عن شكلية هذه المساواة : إذ أن 70٪ [21] من اليد العاملة النسائية تشتغل في أنشطة لاتحتاج إلى تأهيل مهني ولا مستوى تعليم متقدم بالاضافة إلى كونها أنشطة لا تذر على المرأة إلا الاجر القليل رغم أهميتها بالنسبة للاقتصاد الوطني وهي : الخدمات المنزلية ـ صناعة النسيج ـ صناعة المواد الغذائية ـ الخدمات الاجتماعية.

وحتى داخل الوظيفة العمومية حيث لا تشكل النساء سوى 28.5٪ من الموظفين نجد أن النساء لا يصلن إلى سلاليم عليا إلا بنسبة جد قليلة، ف 53.7٪ من موظفي السلم الخامس هن نساء و 36.6٪ من الموظفين ما بين السلم الخامس والثامن هن نساء ولا تصل النساء إلى الدرجتين 10 و 11 إلا بنسبة 9.6٪ هذا بالاضافة إلى أن ولوج المرأة للوظيفة العمومية منحصر في الوظائف ذات الطابع الاجتماعي الثقافي، فهي مستبعدة من مناصب السلطة أو مناصب السيادة، غائبة عن عدد من المؤسسات الدستورية كمجلس النواب أو الحكومة.

تكريس مدونة الاحوال الشخصية للتمييز الجنسي من خلال وضع المرأة في مكانة لا تتمتع فيها بالقدرة على اتخاذ القرار بشكل مباشر في حياتها الزوجية وفي أهم منعطفاتها يخلق وضعية قانونية تتسم بالتناقض إذا ما حاولنا التأمل في إمكانيات التفاعل بين نص المدونة والنصوص القانونية الاخرى التي تنطلق من مبدأ المساواة.

فإذا كان الدستور المغربي مثلا يمنح المرأة حق الترشيح والانتخاب في مساواة كاملة مع الرجل، فإن هذا الحق محاصر من طرف مقتضيات قانون الاحوال الشخصية. فمن تستطيع إنطلاقا من الدستور أن تقرر مصير شعب بكامله عن طريق حقها في الانتخاب - النساء يشكلن 50٪ من سكان المغرب - لا يمكنها أن تقرر في حياتها الشخصية بشكل مباشر أو بنفس الدرجة التي يستطيعها الرجل.

لاشك أن هذه الوضعية القانونية الانفصامية تشكل أهم عائق أمام

التنمية، إذ أن التنمية الحقيقية لا تنحصر في المزيد من المشاريع الاقتصادية لرفع معدل الانتاج، وإنما هي أساسا تنمية اجتماعية وثقافية، تنمية الانسان المتوازن. فبقدر ما ترتبط التنمية بحجم وطبيعة الاستثمارات الاقتصادية، فهي كذلك ترتبط بحجم وطبيعة الاستثمارات البشرية، فالثروة الحقيقية للمجتمع لا تتمثل في الامكانيات المادية المتوفرة لديه فقط، بل تتمثل وبشكل أساسي فيما يتوفر للمجتمع من عناصر بشرية متمتعة بأهليتها، بكرامتها، قادرة على خلق الثروة وصيانتها.

الوضع الحالي لاستثمار وصيانة الثروة البشرية المغربية يؤشر على أن 50٪ منها يساء استثمارها، تكبح لديها إمكانيات اكتساب أهم خصائص الصحة النفسية إذ يحق لنا أن نتساءل أي نوع من النساء سيخلق هذا النموذج القانوني الانفصامي؟ بل أي نوع من الرجال كذلك، وبالتالي أي مجتمع، وأية تنمية ؟.

هوامش :

(1) الحبيب المالكي "أية قيم لأية تنمية" المجلة المغربية للاقتصاد والاجتماع عدد 8 (1986) ص 12.

(2) نفس المرجع نفس الصفحة.

(3) تسمية مستلهمة من منشورات "المؤسسة الدولية من أجل تنمية بديلة".

Printed in Swizerland by Sro Kundig 1219 Châtelaine.

(4) ظهير شريف رقم 158008 صدر بتاريخ 25 فبراير 1958 نشر بالجريدة الرسمية (الصادرة بتاريخ 11 أبريل 1958) تحت رقم 2372 ص 631.

(5) ظهير ملكي "نشر بالجريدة الرسمية"رقم 1976 ص 714.

(6) معاش العجز هو تعويض العجز.

(7) أعلن عن هذه المصادقة بظهير رقم 179172 وبتاريخ 9 نونبر1979، "نشر بالجريدة الرسمية رقم 3539" (27-8-1980).

(8) قانون الالتزامات والعقود صدر سنة 1913 "نشر بالجريدة الرسمية (12 غشت 1913) ص 78.

(9) في بنديه 19 و19 مكرر وفق الظهير رقم 722 - 73 .2 الصادر ب 31 دجنبر 1973 " عن الجريدة الرسمية رقم 3296" (31 دجنبر 1975) ص 1593.

(10) ظهير وزاري عن وزارة الدفاع رقم 29072 بتاريخ 30 مارس 1972 البند الاول منه،

نشر بالجريدة الرسمية رقم 3102" (14 أبريل 1972) ص 604.

(11) وفق الظهير الوزاري رقم 22 2737 (31 دجنبر 1973) في بنوده 15-22-23-86.

(12) الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة (18 دجنبر 1979).

(13) القانون التجاري صدر سنة 1913) نشر بالجريدة الرسمية (12 شتنبر 1913) ص 172.

(14) صدرت سنة 1957.

(15) الفصل الاول من مدونة الاحوال الشخصية يوضح أن الزواج هو تأسيس أسرة تحت رعاية الزوج.

(16) الخمليشي أحمد "وجهة نظر" (المغرب - مطبعة النجاح الجديدة - البيضاء 1988) ص 73.

(17) ج عدل موظف ينتمي لوزارة العدل، إبرام عقد الزواج أو انحلال ميثاق الزوجية يتم على يد عدلين.

(18) مصادق عليها من طرف المغرب سنة 1979 بظهير صدر بالجريدة الرسمية رقم 3225 (21-5-1980) ص 34.

(19) نفس المرجع.

(20) نفس المرجع.

فهرسة المراجع :

- مديرية الاحصاء "المرأة والوضعية النسائية بالمغرب" (1989) بالفرنسية.
- مديرية الاحصاء "الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للمرأة في المغرب" 1990.
- محمد سعيد بناني "قانون الشغل بالمغرب" (المغرب - دار النشر المغربية 1981).
- مأمون الكزبري "نظرية الالتزامات في ضوء قانون الالتزامات والعقود المغربي" (المغرب - مطبعة النجاح الجديدة).
- أحمد الخمليشي "التعليق على الاحوال الشخصية" (المغرب - مكتبة المعارف للنشر والتوزيع).

(*) القي هذا العرض في ندوة "المرأة بين الواقع والتصورات" التي نظمتها مجموعة "المرأة والمؤسسات" في 11-13 فبراير 1992.

وثائق حول الحركة النسائية بالمغرب في الأربعينات

أدخل الأوربيون - في أعقاب الاحتلال والحماية - إلى المغرب عدة قيم وسلوكات، وأنماط تنظيمية، اقتصادية ، وسياسية، واجتماعية، من ضمنها حركات تزعمتها بعض النساء. فمنذ السنوات الأولى للحماية، حرصت بعض نساء الذوات - ومن بينهن زوجة المقيم العام ليوطي - على الظهور في عدة مناسبات، منحنها صبغة اجتماعية، خيرية، وبقدر ما كانت هذه الحركة تتكاثر، بقدر ما كانت تنحو نحو تنظيم نفسها، داخل إطارات أو مؤسسات.

ومن أبرز التنظيمات النسائية في فترة الأربعينات والخمسينات، تنظيم: «اتحاد نساء المغرب»، الذي عقد مؤتمره الأول، في شهر شتنبر من سنة *1944*، بمدينة الدار البيضاء، بحضور خمسين امرأة، من مختلف جهات المغرب، ومختلف الجنسيات والديانات، كانت بينهن أربع مغربيات مسلمات. وفي سياق هيكلة وإشعاع هذا التنظيم كان يعقد بين الفينة والأخرى - إضافة إلى المؤتمرات - ندوات وطنية بحضور ممثلات عن كل فروعه الجهوية، يتم خلالها تدارس، وتقويم أعمال «الاتحاد»، ورصد الثغرات لتجاوزها، ورسم بعض خطوط السير إلى الأمام. كما كان يصدر نشرة داخلية تحت إسم «نساء المغرب» - صدر العدد الأول منها بتاريخ *21* أكتوبر *1945* - مهمتها تغطية أنشطة التنظيم، وأنشطة فروعه، ومتابعة المؤتمرات النسائية العالمية، وحركات النساء في أنحاء المعمور، إضافة إلى تغطية أبرز الأحداث بالمغرب، خاصة منها ذات الصبغة الاجتماعية. وكان هذا التنظيم أول من أقام احتفالات اليوم العالمي للمرأة بالمغرب (*8* مارس).

لقد حدد «اتحاد نساء المغرب لنفسه - انطلاقا من رؤية القائمات عليه لمستقبل العلاقات المغربية الفرنسية - مجموعة أهداف ندرج من بينها:

- العمل على خلق تجمع بالمغرب، يوحد حركة النساء، قائم على مبدإ «لنتحد يا نساء العالم» والأديان، والأحزاب والسياسية.

- أن يكون هذا التنظيم متخلصا من اعتبارات التمييز بين الأجناس والأوطان والأديان، والأحزاب السياسية.

- توثيق العلاقة مع اتحاد النساء الفرنسي.

ـ العمل على ترسيخ الوحدة بين النساء المغربيات والأوربيات لضمان المستقبل الآمن للأطفال.

ـ ضرورة إدماج الفتيات المغربيات في الاتحاد.

ـ الإنطلاق من وحدة الشعب المغربي والفرنسي على أساس التمييز بين فرنسا الديمقراطية والشعب الفرنسي الذي يناضل من أجل العدالة والحرية ومساواة جميع البشر، بغض النظر عن لونهم ودينهم، وبين حفنة الموظفين العاملين لمصالح أولئك الذين يعيشون على حساب بؤس الشعب.

ـ العمل من أجل تعريف المغربيات بمشاكلهن.

ـ دعوة النساء للانخراط والعمل، وتحمل المسؤولية في التنظيمات النقابية.

ـ المطالبة بمنح الحريات الديمقراطية للشعب المغربي.

ـ توحيد الشعب المغربي مع الشعب الفرنسي.

ـ فضح ممارسات الفاشية والنازية.

وفي ميدان العمل ناضل هذا التنظيم على مستويات، برز فيها الشق الاجتماعي بشكل واضح، تجلى في الإهتمام بحماية المرأة وتوعيتها، وحماية الأسرة، وضمان التغذية والتطبيب للأطفال، وفتح إمكانيات التمدرس أمامهم، والاهتمام بمختلف مشاكل التربية، وضمان الحماية الاجتماعية والقانونية للطفولة. إضافة إلى جمع المساعدات والتبرعات للمحتاجين، ومساعدة المرضى والجائعين.

ورغم بروز العمل الخيري في عمل «الاتحاد». فلم تكن نساؤه تعتبر أنفسهن جمعية خيرية، إنما اعتبرن عملهن يدخل في إطار حركة نسائية وازعها هموم البحث عن أصل الداء، وليس تهدئة الآلام.

ومن المطالب الأخرى التي كرس لها هذا التنظيم جزءا من عمله: ضرورة توفير المستشفيات الكافية وتوفير المساكن والقضاء على مدن الصفيح، ومواجهة سياسة ارتفاع الأسعار، والجوانب العنصرية في عمليات التموين، وفضح ممارسات السوق السوداء، وما شابه ذلك من الظواهر التي فرضتها ظروف الحرب العالمية الثانية، إضافة إلى الدفاع عن حق المرأة في العمل عن طريق المناداة بالربط بين حق الأمومة، وحق الشغل، والمطالبة بتكافؤ الأجور بين النساء والرجال، انطلاقا من شعار «نفس الأجر مقابل نفس العمل» ...

ومحاولة من المجلة التعريف بهذا التنظيم، انتقينا من نشرته الداخلية بعض الوثائق لنشرها تباعا بين الفينة والأخرى.

النساء في العمل

عــزم

المجلس الوطني للاتحـاد النســائي المغـربي المجـتـمع بالدار البـيـضـاء بتـاريخ 1946/1/27، ليحيي بفرح ميلاد الفيدرالية الديمقراطية الدولية للنساء ويصادق على القرارات المصوت عليها في المؤتمر الدولي للنساء. ويطالب، بـ:

1 ـ مشاركة الفدرالية الديمقراطية للنساء في الجمعية العامة للأمم المتحدة بصفة استشارية.

2 ـ أن تكون ممثلة ولها حق التصويت في المجلس الاجتماعي والاقتصادي لهيئة الأمم.

3 ـ قبول مجلس نسائي داخل منظمة الأمم المتحدة.

ومن أجل بناء سلام متين يطالب المجلس الوطني للاتحاد النسائي المغربي بـ:

أ) خوض صراع فعال ضد مجاعة الشعب المغربي.

ب) اتخاذ اجراءات جذرية للرفع من الإنتاج، قصد تحسين شروط حياة كل سكان المغرب.

ج) توفير الحريات الديمقراطية للسكان المغاربة وإلغاء قوانين السياسة الأصلية وبالخصوص تعميم الحق النقابي ليشمل العمال والعاملات المغاربة.

إن المجلس الوطني لاتحاد نساء المغرب أخذ على نفسه من جهة أخرى ودون كلل أو ملل قيادة عمل من أجل توثيق عرى الروابط بين اتحاد نساء المغرب ونساء فرنسا مساهما بذلك في اتحاد ساكنة المغرب بالشعب الفرنسي، اتحادا يكسرون به كل المعاملات الفاشية.

عـــزم

في الوقت الذي توجد فيه 80 مليون امرأة منخرطة في الفدرالية الديمقراطية العالمية للنساء من أجل الدفاع عن حقوقهن ومن أجل ضمان مستقبل أطفالهن ومن أجل بناء سلام حقيقي ودائم.

وفي الوقت الذي نجد أن النساء الفرنسيات يتحدن من أجل محاربة الرجعية، ومن أجل إعادة بناء بلادهن الذي دمرته الحرب والخيانة وفي الوقت الذي عزمت فيه كل نساء المغرب دون أي تمييز على بناء هذا المغرب الزاهر، قرر اتحاد النساء المغربيات الدفاع وبجرأة عن حقوق وحريات جميع نساء البلد وحماية كل الأطفال المغاربة. ومن أجل هذا تعهد بمحاربة كل أعداء الديمقراطية، وجعل جميع النساء على أهمية الاستعداد لمواجهة الأهداف المتواصلة من طرف أولئك الذين يقودون حملة تثبيط وحملة وشاية تسعى إلى النيل من وحدة العاملات بالمغرب. ويحذر كل النساء من العنصرية سلاح الفاشية الثمين، ويعلن القطيعة في العلاقات الاقتصادية مع (فرنكو) وإغلاق القنصليات (الفرنكوية).

ومن أجل تنمية الإنتاج وإحباط السوق السوداء وغلاء المعيشة، يطالب الاتحاد بالمساواة في عملية التموين بالنسبة لكل ساكنة البلد، وتصفية المتلاعبين بها وإزالة الحواجز الجمركية بين دول افريقيا الشمالية الثلاث.

ويعلن بالإضافة إلى ذلك عن نهج سياسة سوية في مجال السكن وتنمية شبكة العمل الاجتماعي من أجل حماية الأم والطفل، وتمدرس كل الأطفال المغاربة، وفتح ملاجئ للأطفال المغاربة وانتشال غير المتمدرسين من الأكواخ القذرة والشوارع.

حقوق وواجبات المرأة

1 ـ من حق المرأة أن تشارك في عمليات الانتاج ويجب عليها أن تعمل بشجاعة انطلاقا من موقعها: (معمل ـ حقل ـ مدرسة ـ مختبر)، وذلك من أجل إعادة بناء البلاد، «يجب أن تساهم في خلق وتنمية تيار المنافسة الكبير في عالم الشغل».

2 ـ انطلاقا من كثرة بؤس أطفال المغرب يظهر لنا أن واجباتنا تتحدد بداية في انقاد هؤلاء الأطفال الذين يموتن بسبب فقدان الحليب وأخطاء قلة النظافة.

3 ـ المرأة في فرنسا كما هي في المغرب، يجب أن لا تقف عند حدود الأنانية، بل ينبغي أن تذهب بعيدا وتفتح عينيها على الحقائق المفروضة على البلد، وتشارك بحيوية في الحياة العامة، والحياة السياسية وفي مختلف المشاكل الراهنة، وفي الحلول المقترحة.

ويمكن أن نلخص كذلك واجبات كل النساء في أن يكن :

عاملات ذوات مكانة رفيعة

أمهات عائلات شريفة

مواطنات نبيهات واعيات بمصلحة الشعبين الفرنسي والمغربي، ولإتمام واجباتهن من الضروري أن تحدد حقوق الأم ومعاملتها كعاملة وكأم للعائلة وكمواطنة.

إن الملتحقات حديثا بالسياسة، هن نساء يحملن أنْصَافَهُن ويحملن في نفس الوقت عقولا محققة.

وأن اتحاد نساء المغرب ليضع كل مجهوداته رهن الإشارة للمساعدة على مواجهة الفاشية.

من أجل الدفاع عن الديمقراطية

من أجل حماية الأسرة

وانطلاقا من النهضة الفرنسية وسعادة المغرب الملتحم مع فرنسا الديمقراطية نعلن لكن جميعا عن خلق اتحاد ولود لجميع نساء المغرب.

وأخيرا إن ثقتنا في المستقبل راسخة، ونحن نساء المغرب نشارك في مسيرة الإنسانية نحو السعادة.

لجنة التنسيق التابعة للفدرالية الدولية للنساء تعلن عن ميلادها بالدار البيضاء بتاريخ 17 يناير 1946

أمام ممثلات 12 منظمة ديمقراطية، وتحت رئاسة السيدة «سلطان» "Sultan" تأسست لجنة التنسيق المتكونة من عضوتين رسميتين، وآخرتين احتياطيتين لتمثيل المغرب في المؤتمر الدولي للنساء وقد تم اختيارهن بالإجماع وهن:

1 ـ السيدة لوسيت مازيلا Lucette MAZELLA الكاتبة العامة لاتحاد النساء المغربي، عضوة رسمية معينة من طرف المجلس المنعقد يوم 26 نونبر 1945 بباريس.

2 ـ السيد ڤيبي VIEILLY عضوة رسيمنة هي الأمينة العامة لنقابة التعليم.

3 ـ السيدة بوڤيي BOUVIER عضوة احتياطية وهي رئيسة الهلال الأحمر الفرنسي.

4 ـ الأنسة أ.باولو نطوناسي A. PAOLONTONACCI عضوة احتياطية.

في جو يسوده الود والتعاطف، استمعت المدعوات والنائبات باهتمام لقرارات المؤتمر، وتقدير المجلس الدولي للنساء المحرر من طرف السيدة مازيلا والسيدة س. كوهن على اعتبار أن كليهما موكلة لتمثيل الاتحاد النسائي المغربي في باريس.

لقد أسفرت هذه القراءات بعد ذلك على قرارات تمت الموافقة عليها بالإجماع وذلك تبعا لقرارات لجان عمل المجلس الدولي، وتشريعات الفدرالية الدولية الجديدة (المنتخبة)، وبعد المناقشة تم الاتفاق على أن يتكون مكتب لجنة التنسيق من نائبتين من التنظيمات المتواجدة ليتم اختيار الكتابة خلال الاجتماع المقبل من طرف هذا المكتب والمقرر عقده يوم 26 يناير 1946 على الساعة 5 بعد الزوال.

لقد اتخذت الجمعية قرار طبع هذا المجلس بطابع الشعبية وانتخاب أعضاءه، وتنظيم جلسة اخبارية.

وفي الختام تقدمت السيدة «سلطان» بتشكراتها لجميع الممثلات، وقرأت أمام الواقفات تعهدا وقسما على أن تبقى نساء العالم كله مستعدات من أجل صراع لا يكل حتى تتم عملية خلق الشروط الضرورية لازدهار الأجيال القادمة.

مؤتمر اتحاد النساء في المغرب

(نتائج أعمال اللجان)

عقد اتحاد النساء المغربي مؤتمره الثاني بتاريخ *7* أكتوبر *1946* في جو من المحبة والعمل، حيث عرضت ممثلات الجهات والقطاعات والبعثات تقارير نشاطاتهن.

وقد افتتحت السيدة «لوسيت مازيلا» Lucette Mazella السكرتيرة العامة الجلسة بقرار توجيهي. إن ممثلاتنا في الجهات يبرهن على أن العمل الفاعل لاتحاد النساء في المراكز، غالبا ما يصادف عرقلة ومعارضة تؤدي إلي تظاهرهن وهذا يقتضي منا أن نهنأهن.

لجنة التموين: عرضت أعمالا حية عن صراعها ضد السوق السوداء، وعرقلة نظام الإنتاج والتوزيع. فالمساعدات والملابس يعطياننا تقريرا عن عملهن التضامني في مجموعة من المجالات هي: توزيع الحساء، المعيشة، الملابس، كسوة الأطفال وأقمطتهم، وظائف المعامل والمشاغل، المخيمات.

لجنة المستشفيات : دوما هي عملية ونشيطة، فرغم نهاية العدوان لازال هناك العديد من الجرحى هم في حاجة إلى العناية، وتحكي لنا خلاصات نشاطها غير المنقطع، في كل من مستشفى البحرية والمستشفى العسكري.

لجنة الطفولة : تتابع صراعها ضد كل ما يعرقل الطفل المغربي: «المجاعة، النحافة، البرد، الأمراض».

وضد كل ما يعيق الطريق نحو نموه. ويأتي على رأسها غياب الحالة المدنية الذي يؤدي في البداية إلى عدم التساوي في التموين، وعدم التساوي الاجتماعي،وتطالب هذه اللجنة بإحداث المدارس، المستشفيات، الحماية الاجتماعية والصحية، والقانونية للطفولة، والحراسة، تقنين استغلال الأطفال في العمل، موازاة مع حماية الأم.

إن نائبات الجماعات توضحن بؤس العاملات المغربيات، وضعف أجورهن و عدم مساواتهن في الأجور رغم العمل الموحد. وقد أشرن كذلك إلى أن عدم التساوي شمل التموين والملابس.

لجنة السكن: تعرض هذه اللجنة صراعها اللامتناهي من أجل إصلاح مسألة السكن موازاة مع الأسعار الحالية للمعيشة.

وفي نهاية المؤتمر ثم بالإجماع اختيار:

1 ـ **السكرتارية الوطنية.**

الرئيسة: مدام مارتينيز MARTINEZ

نائبة الرئيسة: مدام سلطان، مدام بوني M. Bonnet, M. Sultan

الكاتبة العامة: مدام مازيلا M. Mazzella

كاتبة التنظيم: مدام كوهن M. Cohen

كاتبة التموين: مدام گيبو، مدام سيمون بييري M. Guibaut, M. Simone Pieri

كاتبة الطفولة: مدام ليفي لبهار و الأنسة بوتي Lévy Labhar, Petit

الأمينة: مدام سبيرو M. Sbéro

2 ـ **المكتب الوطني.**

ويشمل السيدات :

بيسيس ـ دولجانسكي ـ مولا سماما ـ بناني ـ سيبال ـ دلماس ـ روز ـ بوجاد ـ حليمة ـ عائشة ـ كوكيرو.

M.Bessis, M. Doljansky M. Molla, N. Samama, M. Benané, M. Sipal, M. Delmas, M. Rosse, M. Poujade, M. Alima, M. Aicha, M. Coquereau.







الغلاف من إنجاز : عبد اللطيف حباشي

ثمن النسخة : 22 درهما